

نزاع الصحراء "الغربية" وآفاق مغرب المواطنة الكبير

◆ نزاع الصحراء: نظرات متقاطعة

رحاميم بنحاييم / عيسى قدرى / المصطفى بوعزيز / عثمان المنصوري

عبد الحفيظ أمازيغ / خالد عبيد / الطيب بياض

عبد المجيد بلغزال / عبد الرحمن زكري

◆ فقيدان... نصّان وقضية

سمير أمين ومحمد العربي المساري والمغرب الكبير

◆ محمد بنسعيد مناظلة مغاربية / شهادات

الفقيه امحمد بوسنة / الحسين زهوان / محمد حربي / الفقيه إدريس بنعلي

كريم التازي / البشير بنبركة / م. عبد الله العلوي / فتح الله ولعلو

◆ مغاربة في ورش البناء المغاربي

◆ أب مبكر للفكرة المغاربية: علي الحمامي

شكيب أرسلان

مجلة "الربيع"
العدد السابع / 2018

نزاع الصحراء "الغربية"

وآفاق مغرب المواطنة الكبير

مجلة "الربيع"

يصدرها

مركز محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب للأبحاث والدراسات

Centre d'Etudes et de Recherches M. Bensaid Ait Idder

9، زنقة بغداد. إقامة المارشال امزيان. الدار البيضاء

الموقع الإلكتروني: www.cerm.ma

العنوان الإلكتروني: centre.bensaid@gmail.com

عنوان المجلة الإلكتروني

ar-rabiealakhbar@gmail.com

الإخراج الفني والغلاف

عبد الرحمن زكري

الطبع

أوميكا غرافيك *Omega graphique*

67، زنقة 35، مجموعة 2 حي السدري. الدار البيضاء

ملف الصحافة

13 ص / 2013

رقم الإيداع القانوني

..

الترقيم الدولي

..

هذا العمل ثمرة تعاون بين الباحثين المغاربة التالية أسماؤهم:

رحاميم بنحاييم (المغرب – فرنسا)
عيسى قدرى (الجزائر)
المصطفى بوعزيز (المغرب)
عثمان المنصوري (المغرب)
عبد الحفيظ أمازيغ (المغرب – فرنسا)
خالد عبيد (تونس)
عبد الرحمن زكري (المغرب)
عبد المجيد بلغزال (المغرب)
الطيب بياض (المغرب)

6

أعدّ ونسق هذا العدد الخاص:

المصطفى بوعزيز/ عبد الرحمن زكري
مصطفى مفتاح/ عبد اللطيف اليوسفي

6

المساهمات المكتوبة
في الأصل باللغة الفرنسية، وهي:
"نزاع الصحراء: إضاءات" للمصطفى بوعزيز؛
"المغرب الكبير: الرهانات والتحديات" لعيسى قدرى؛
"كلفة اللامغارب" لعبد الحفيظ أمازيغ؛
ثم "من أجل وعي مغربي" لرحاميم بنحاييم
قام بترجمتها إلى العربية عبد الرحمن زكري

-



طبع هذا العدد بدعم من وزارة الثقافة

القسم الأول نزاع الصحراء "الغربية": نظرات متقاطعة

- 05..... فهرس المواد
- 07 أما قبل
- 11..... استهلال
- 19..... نزاع الصحراء: إضاءات / **المصطفى بوعزيز**
- 27..... نزاع الصحراء: مقارنة تاريخية / **عثمان المنصوري**
- نزاع الصحراء بين تعدد إطارات الطرح وانسداد مسارات الحل / **عبد المجيد بلغزال**
- 37.....
- 45..... المغرب الكبير: الرهانات والتحديات / **عيسى قدرى**
- التطورات السياسية في أقطار المغرب بين إخفاقات الدول وانتظارات الشعوب /
- 59 **عبد الرحمن زكري**
- 77 أقطار المغرب الكبير ومخاطر التفتيت / **خالد عبيد**
- 81..... كلفة اللامغارب على المغاربة / **عبد الحفيظ أمازيغ**
- 89..... الحدود والصحراء في مرة الاستعمار / **الطيب بياض**
- 99..... من أجل وعي مغربي / **رحاميم بنحاييم**

القسم الثاني فقيدان، نضان... وقضية

- 109..... المغرب العربي / **سمير أمين**
- 123..... رواية "إدريس" لعلي الحمامي / **محمد العربي المساري**

القسم الثالث شهادات في حق محمد بنسعيد مناضلا وطنيا ديمقراطيا ومغاربيا

- 133..... (الفقيد) **محمد بوسطة**
- 135..... **الحسين زهوان** (الجزائر)

137.....	محمد حربي (الجزائر)
139.....	كريم التازي
143.....	البشير بنبركة
145.....	(الفقيد) إدريس بنعلي
147.....	م. عبد الله العلوي
149.....	فتح الله ولعلو

القسم الرابع مغاريون في ورش البناء المغاربي

مركز محمد بنسعيد

153.....	استجواب
161.....	بيان
167.....	رسالة
169.....	تقرير

المنتدى الاجتماعي المغاربي

173.....	نداء
175.....	إعلان
179.....	نداء من مثقفين جزائريين ومغاربة
181.....	حتى لا تدمر شعوبنا بعضها بعضا / المصطفى بوعزيز
183.....	الفضاء المغاربي، الصحراء... والمواطنة / روني غاليسو

البورتريه علي الحمامي... أباً مبكراً للفكرة المغاربية

189.....	أكثر من "مائة عام من العزلة" وثقافة النسيان / شكيب أرسلان
----------	---

أما قبل...

عبد اللطيف اليوسفي

رئيس التحرير

"يا مكان الصحراء أن تكون جسرا للتواصل عوض
أن تظل بؤرة للتوتر"

هذه إحدى الجمل الذهبية التي بنينا عليها أمل الحل المغاربي لقضية الصحراء
التي كانت وماتزال من المخلفات المزمنة والمؤلمة للسكاكين السامة التي أمعن
الاستعمار

في استعمالها لتقطيع أوصال الوطن الواحد،
والإصرار على تشويه الخرائط وإشغال فتن الخصوصية الضيقة،
وقتل كل بصيص قد يظهر - ولومن بعيد - لبناء فضاء مغاربي موحد ومتكامل
ومتعاون .

ونحن في مركز محمد بنسعيد للأبحاث والدراسات، وفي هيئة تحرير مجلة الربيع
خصوصا،

حين نضع بين أيدي القراء هذا العدد الذي يتناول ملف
"نزاع الصحراء وآفاق مغرب المواطنة الكبير"،
إنما نفي ببعض مما استطعنا من التزامتنا تجاه القراء

وتجاه المهمات والمهتمين بالموضوع،
وتجاه كل من دعم مشروع ندوتنا الدولية حول
"قضية الصحراء والآراء المتقاطعة"،
التي ما زلنا متشبثين بعقدها،
بعد أن تعذر علينا ذلك في موعد مقرر سابق للأسباب التي كنا وضعنا في حينه.
لذلك، فنحن بهذا الإصدار نؤكد إصرارنا
على طرق جميع الأبواب بروح وطنية
سموحة ومفتوحة ومنفتحة على كل التجارب والمحاولات
والديناميات التي يعرفها الفضاء المغاربي،
للبحث الحثيث عن الحل الممكن . وهو حل نؤمن بأنه في متناول اليد المغاربية؛
ولا يمكن للعقل المغاربي أن يسمح بمزيد من التشرذم والتشطي،
ومزيد من إهدار الفرض وإضاعة الزمن،
ومزيد من زرع الأحقاد والضغائن،
ومزيد من الركوب على جراح الشعوب المغاربية،
لمصلحة الاستبداد والطغيان والهيمنة وخدمة المصالح الضيقة .
ويعتبر هذا العدد في نسخته العربية صنوا متكاملا ومتظافرا مع نظيره الصادر باللغة
الفرنسية،
جمعناهما لنغطي كافة الآراء التي تجمعت لدينا،
واعين تمام الوعي أن هناك آراء عديدة ومهمة وفاعلة ومؤثرة، ربما بقيت خارج
تغطية عددنا،
ماتزال مجلة الربيع فاتحة ذراعيها لاحتضانها،
ومرجبة بكل التفاعلات استكمالا لمعرفة مختلف الآراء وتعزيزا للنتائج
الواعدة للقاءات المكثفة والمتعددة والمتنوعة التي نظمناها كمرکز في العديد من
الدول كالجزائر وتونس وموريتانيا وإسبانيا وفرنسا، والجسور التي نسجناها بقوة
الإنصات المرهف والتفهم العميق والانفتاح الرشيد والتفاعل الحكيم
مع كل من بدا لنا أنه مستعد لإيجاد الحل المنصف والعادل والعقلاني
والديمقراطي والدائم للقضية .
إننا حين نصدر هذين العددين من مجلة الربيع بالعربية والفرنسية،

فإنما نعبر عن إيماننا الراسخ بأن جرح القضية لم يعد قابلا لمزيد من النزيف ومزيد من الآلام.

وهو ما نلتقي فيه مع ديناميات المجتمع المدني في كل الأقطار المغاربية في تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وليبيا - رغم مخاضات ترتيب أوضاعها الخاصة - ولمسناه من تكثيف الأنشطة واللقاءات والندوات التي تتداول الموضوع وتبحث جادة عن الحلول.

وإذن، لنساهم، كل من موقعه في شق الطريق أمام القطار المغاربي الذي طال انتظاره بشغف،

قطار يتجه إلى المستقبل بدل أن يلوي أعناق شعوبنا إلى الماضي ويأسرها في المعاناة والآلام،

قطار يقطع الطريق على التوظيف الشوفيني للخلافات، والتوظيف المارق للقضية وخدمة ديمومة الاستبداد والطغيان،

قطار يقطع بالمرّة مع منطق شحن الشعوب ضد بعضها وشحن الأجيال القادمة بخرافات وتصورات لا تخدم سوى صانعيها، قطار يجسر العلاقات ويخرج المغرب الكبير من القوة إلى الفعل،

وصورته من وضعية السالب

(Le Négatif)

كما عبر ذات مرة المفكر روني غاليسو، إلى النضاعة والبروز الفعلي . وعلى الرغم من وعينا تماما بارتباط قضيتنا بصراعات موازين قوى في المنطقة وخارجها،

تحشرها ضمن استراتيجيات دولية شديدة الشراسة،

وتوظفها لمصالح وأهداف العديد من الأطراف والمخططات العابرة للقارات، فإننا نؤمن بإرادة الشعوب وفعالية نخبها المناضلة، ولا نفتأ نردد مع شاعرنا أبي القاسم الشابي :

إذا الشعب يوما أراد الحياة = فلا بد أن يستجيب القدر

ولهذا نحن متشبثون بالأمل، ونرى أن غد التقارب والتفاهم الوحدة قريب، وأن الحل المغاربي ممكن.

بقي أن نشير في الأخير، إلى أننا أضفنا للنسخة العربية ثلاثة مواد لا تتضمنها النسخة الفرنسية،

-
يجمعها كلها ارتباطها الصميمي بالموضوع وقيمتها كمساهمات،
ويتعلق الأمر بمساهمة الفقيدين سمير أمين ومحمد العربي المساري، والصديق
شكيب أرسلان
أما بعد؛

فإن مجلة الربيع وهي تفتح هذا الموضوع
- الذي يعتبر أحد المواضيع ذات الأولوية في برامج المركز واهتماماته -
تثمن الديناميات المختلفة التي تخدم هذا الهدف،
وتجدد الشكر لكل من ساندنا ودعمنا في تنظيم وإنجاح اللقاءات المغاربية،
وفتحوا لنا أبوابهم وصدورهم وقلوبهم وناضلوا معنا من أجل أن يتحقق للشعوب
المغاربية ما تتطلع إليه من الأمن والاستقرار والتعاون والتكامل على درب الوحدة .
وبفضل ذلك، نبقي مؤمنين بأن حلا مغاربيا لهذه القضية ممكن.
فلنعمل جميعا ومعا من أجل تجميع كل الإرادات، وتقوية كافة الديناميات،
من أجل مستقبل يليق بشعوبنا المغاربية .



استهلال

لم تعد الأنتلجانسيات المغاربية، وقد دخل النزاع حول الصحراء الألفية الثالثة تخفي مرارتها الكبيرة من كل هذا الأمد الطويل الذي أخذه هذا النزاع. ففي زمن العولمة المدمرة للدول- الأمم، ولمجالات سيادتها، وفي زمن يزداد ويتأكد تطلع الشعوب المغاربية لانبثاق " مغرب مواطنة كبير"، كثمرة لصيرورة اندراج إيجابي في عالم الغد، في هذا الزمن، ما يزال مجرى الأمور الفعلي، يأبى إلا أن يمضي قدما في معاكسة هذا الأفق الاستراتيجي.

وللأسف، لا تزيد التطورات السياسية، من جهتها، سوى في مزيد من شد العصب، وإنتاج عوامل تشتيت وتفكيك إضافية.

في ما وراء النوايا الطيبة التي تعلن حيناً بعد حين، تنشط الأطراف في لعبة التراشق وتبادل تحميل بعضها البعض المسؤولية. ويستمر النزاع في رهن أي خطوة جديدة على طريق بناء المغرب الكبير، أكان مصدرها الدول، أو تنظيمات المجتمعات المدنية المغاربية.

واليوم، نرفع الصوت لنقول كفى من المضي بدون هدى في هذا الطريق المسدود، والإصرار على سياسة الأسوأ، فكل ذلك، لن تكون عاقبته سوى الرمي بالمنطقة في حالة فوضى شاملة، لن يخرج منها أحد بسلام.

ولنجرب، ولو مرة واحدة، تغيير الاتجاه والسياسات بفتح صيرورات حوار وتوافقات تحافظ على ما تبقى من هذا "المشترك المغاربي"، وتطرح بدائل إيجابية

لحالة النزاع والتفرقة واقتتال الإخوة.

في هذا الاتجاه، كان مركز محمد بنسعيد قد انخرط،

منذ تأسيسه في 2011، في العمل من أجل هذا الأمل، من أجل هذا الواجب، عندما عقد في 2012 مناظرة دولية كبرى في الدار البيضاء، تحت عنوان: " الفضاء المغاربي في ضوء "الربيع" العربي"، كانت ملتقى أجيال، ولحظة تفكير، وتبادل مشاعر وطموحات وآراء حرة ومواطنة حقاً. ثلاثة أجيال مغربية، ممثلة بأنتلجنسيات مجتمعاتها كانت حاضرة ومساهمة في صنع اللحظة؛ من جيل رواد النضال الوطني لانتزاع الاستقلالات المغربية، مروراً بجيل النضال من أجل الديمقراطية والتحديث، ووصولاً إلى جيل شباب "الربيع" المغربي. كانت اللحظة تاريخية، وملئية بالوعود، وأهمها، أن فكرة "مغرب مواطنة" تعود من بعيد، متجددة، وربما هي قيد التجسد أو بدايته...

وطوال كل هذا العقد، جاب "المنتدى الاجتماعي المغربي"، أحد الشركاء الأساسيين للمركز، فضاءات الأقطار المغربية واصلاً بين الإيرادات والطاقات المخلصة والعاملة من أجل تمكين "المشارك المغربي" من الصمود ومغالبة عوائقه الموضوعية، وخصوصاً، إعاقاته الذاتية.

سيضع المركز، منذ 2015 قضية حل نزاع الصحراء، وبالتبعية بناء المغرب الكبير، في صدارة انشغالاته، يشده في ذلك، الوصول إلى إطلاق حوار جدي بين الانتلجنسيات المغربية بدون استثناء أو إقصاء قصد الإحاطة بكل جوانب النزاع واشتكشاف سبل حل في الإطار المغربي. هكذا، سيطلق، بمعية مثقفين ومناضلين مغاربة سلسلة لقاءات وحوارات، ذات أهداف متواضعة نعم، ولكن لاتخلو من تعقيدات مع ذلك هي أيضاً. كان الهدف أولاً، وقف صيرورة التوتر والتصعيد والتصعيد المضاد بين المغرب والجزائر، والتي غدت وماتزال تغذي "ثقافة المواجهة والحقْد"، المخربة على المدى البعيد، ليس فقط للهوية المغربية، بل وللهويات المحلية أيضاً. وكان الهدف ثانياً، إقامة حوار بناء بين مختلف أطراف النزاع حول الصحراء الغربية.

وكان الهدف ثالثاً وأخيراً، توجيه الأمور نحو حل مغربي مانزال نعتقد أنه الأكثر صلاحية وتأهلاً لإنصاج الثمار المرجوة، وفتح قوس جديد يرفع عن المجتمعات

والشعوب المغاربية معاناتها، ويلجئ عوامل التخريب والتهديد للأمن والسلم في كامل المنطقة.

قام المركز، وشركاؤه المغاربة بعدد من الجولات واللقاءات للإقناع، في الجزائر وتونس وموريتانيا وإسبانيا وفرنسا والسويد وهولاندا، والمغرب طبعاً. تم إشراك فعاليات ليبية أيضاً، وكذا متعاونين في هيآت الأمم المتحدة... كان يفترض أن تصب كل هذه الجهود في هدف أعلى، ماقبل نهائي، هو تنظيم ندوة دولية في مراكش، تتوج الجهود التي بذلت عبر كل الحلقات والمراحل السابقة المقطوعة.

أحد عناصر التعقيد في هذه الندوة كان هو حضور كل الفاعلين الصحراويين، وضمنهم "البوليزاريو"،

الذي يبقى، من وجهة نظرنا جزءاً من الحل. تمت اتصالات في مستويات عليا للدولتين المغربية والجزائرية عبرت كل منها بطريقتها، عن موافقتها،

رغم مقاومات الغلاة، هنا وهناك، في الطرفين. كانت الندوة ستنعقد بمراكش، نهاية شهر ماي 2016. وكانت كل الترتيبات قد تمت لضمان حضور ممثلي كل الأطراف المعنية، بما في ذلك ممثلي حركة "البوليزاريو".

ممثلون من الأمم المتحدة، رسميون مغاربة وجزائريون، أكاديميون مغاربة ودوليون، ملاحظون من أوروبا وأمريكا اللاتينية، وممثلون لتنظيمات المجتمع المدني جنوب الصحراء...كلهم كانوا مستعدين للموعد.

أما ثاني عناصر التعقيد فكان، بعد الحضور، احتمال حصول حوار طرشان وصدامات طارئة قد تقلب العرس إلى مآتم. وهي مخاطرة، كانت اللجنة المنظمة قد تحسّبت لها، فاختارت بعناية، تجنباً لذلك، أو تقليصاً لفرص حدوثه إلى أدنى حد، أسلوب تنظيم تجري وفقه المناقشات في إطار جلسات عمومية، وعلى قاعدة وثائق مُعدة سلفاً من قبل المركز.

وكان على المتدخلين المؤسساتيين في هذا الإطار تسجيل آرائهم الخاصة وتعليقاتهم على المحاور الأساسية لتلك النصوص المعدة، والتي هي مجرد إطار، واقتراح صياغات بديلة حيثما بدا لهم ذلك ضرورياً.

أما الباحثون الأكاديميون، فكانت مهمتهم هي تفريغ المداخلات من الشحنات العاطفية والانفعالية وفتح المجال بعد ذلك لتعميق المقاربات، في أفضل الأجواء الممكنة.

أما المنشطون وأعضاء لجنة التركيب، وكلهم مغاربة، فكان عليهم صياغة الاتفاقات الأولى.

كان الطموح، أن تتمكن الندوة من إصدار "نداء مراكش"، من أجل مغرب مواطنة كبير، ومن أجل حل مغربي لنزاع الصحراء الغربية.

ثلاثمائة وستون شخصية مغربية ومغربية وعالمية، رسمية وأكاديمية، بمن فيهم خمسة أعضاء من "البوليزاريو"، كانوا على قائمة المدعوين... وكانوا ينتظرون أن تدق ساعة الندوة...

ولكن رياح معاكسة ستهب فجأة وتقلب الأمور رأساً على عقب؛ فأسابيع قليلة قبل موعد افتتاح الندوة، سيجد المركز نفسه مكرها على التأجيل كأمر واقع لا حيلة معه ولا مفر منه:

حدثان على الأقل سيتسلسل عبرهما الغلاة هناك في الجزائر، وهنا في المغرب، لإجهاض هذ الصيرورة الإيجابية التي أطلقت، ولو إلى حين: يتعلق الأمر أولاً بزيارة السكرتير الأسبق للأمم المتحدة بانكي مون للأراضي الصحراوية، وتدهور صحة رئيس البولزاريو، الذي سيتوفى أسابيع قليلة بعد ذلك.

هذا كله، لم يجعل المركز، مع ذلك، يرفع يديه استسلاماً، ولم يثنه عن المضي في ذات السبيل الذي اختاره، بل ربما زاد قناعته باختياره رسوخاً، وبمشروعه تشبثاً، وهو الذي يدرك تمام الإدراك أن عملاً من هذا الحجم، لا يخلو ولن يخلو من صعوبات وعراقيل.

كما يدرك أن عمل كل القوى التي تعتاش على النزاع والتصعيد وتغذيها، لن تتوقف عن محاولات اغتيال أي جهد جدي يتوجه لإعادة إنتاج المشترك المغربي وبناء مستقبل مغربي في إطار السلم والمواطنة، في المهد، وهي التي لا تجد مطية أفضل من ذلك لتبرير وجودها ولا مصدراً أكثر تهديداً لمصالحها الضيقة منه.

وإذن، مبادرة المركز وشركائه مستمرة... وستستمر.

ننشر في هذا العدد بعض مساهمات أصدقائنا الباحثين المغاربة
مترجمة إلى اللغة العربية،
وهي المساهمات التي سبق أن نشرناها بالفرنسية (مجلة الربيع، العدد السادس /
النسخة الفرنسية). وسيتلو ذلك نشرنا للنص التركيبي،
الذي كان يفترض أن يشكل قاعدة نقاشات ندوة مراكش،
والذي أعدناه بأربع لغات، العربية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية،
تحت عنوان:
" نزاع الصحراء... والحل المغربي الممكن".

ضد كل المقاومات والعراقيل، نشهر ورقة "إرادويتنا" السعيدة والمرحة،
التي تحملها وترعاها طاقات مغربية مصممة،
لا شيء يضيع... كل شيء يتراكم ويتحول.
ولن تتأخر جهود الأمس وجهود اليوم، والجهود التي ستليها غداً
في أن تشق، حتى في الصخر، طريقاً
لانبثاق وعي مغربي جديد،
يبني المشترك المغربي
الذي لا بد آت.

عن مركز محمد بن سعيد: المصطفى بوعزيز
ترجمة: عبد الرحمن زكري

-



القسم الأول

نزاع الصحراء "الغربية" نظرات متقاطعة

-



نزاع الصحراء الغربية



إضاءات

المصطفى بوعزيز

مؤرخ/ مركز محمد بنسعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات

ما نلحق نعتا ما بمسمّى الصحراء، نكون قد زججنا بمخاطبنا في قلب المنازعة؛ فبالنسبة للسواد الأعظم من المغاربة الصحراء مغربية. وهي بالنسبة للجزائر والبوليزاريو وطن شعب صحراوي تمثله الجمهورية العربية الصحراوية (RASD). أما بالنسبة للأمم المتحدة، فالأمر يتعلق بنزاع تصفية استعمار عن تراب لم يجد بعد حلا مرضيا لكل أطرافه. وإذن، فهذه الصحراء، لا يمكن أن ينطبق عليها من التعيينات المقبولة، كتحديد جغرافي، سوى نعت الغربية. وطبعاً، فهذا النزاع أكثر تعقيداً مما قد يبدو؛ فهو في آن نتاج من مخلفات التاريخ الاستعماري، ومن الوضع الجيوسياسي للمغرب الكبير الغائب، الحاضر، وهو أيضاً نتاج للروابط الاجتماعية بالمنطقة وللتطورات السياسية منذ استقلال بلدان إفريقيا الشمالية.

1- عنصر أول من عناصر تعقيد هذه المعضلة الصحراوية ترجع إلى الخاصية الفريدة للاستعمار في المغرب. فهذا البلد لم يخضع فقط للاستعمار، بل هو زيادة على ذلك، تم تمزيق وحدته إلى خمس مناطق اثنتان منهما خاضعة لفرنسا (وسط المغرب وجنوبه وموريتانيا الحالية)، واثنان أخريتان خاضعة

-
لاسبانيا (شمال المغرب والصحراء الغربية)، ثم منطقة خامسة دولية خاضعة لإدارة مجلس أمم (طنجة ومنطقتها).

2- اختار المغرب، خلال المفاوضات من أجل الاستقلال، فصل مسائل السيادة عن مسائل الوحدة الترابية، فاندفع بعد توقيع عقد الاستقلال في 02 مارس 1956، ليسترجع الأولى مباشرة، وجدولة استرجاع الثانية على مراحل في الزمان مرحلة بعد مرحلة (1956، 1958، 1969 و1976...). هذا ثاني عنصر من عناصر التعقيد، فالقوى الدولية والإقليمية تؤول هذا النوع من السلوك كبدية تنازل عن "حق تاريخي"، خصوصا بعد اعتراف المغرب بموريتانيا كدولة مستقلة.

3- أما عنصر التعقيد الثالث فيتمثل في التداخل العضوي بين جيش التحرير المغربي (ALM)، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية (FLN)، سيما على مستوى معسكرات التدريب (في المغرب الشرقي)، ومدارس التكوين العسكري (جنان الرهوني بتطوان)، ومشتريات السلاح من أوروبا، والمفاوضات المشتركة مع مصر الناصرية. وتحت قيادة بطل حرب الريف (1921-1926) محمد بن عبد الكريم الخطابي الذي ترأس من القاهرة "لجنة تحرير المغرب"، وهو المشروع الذي كان يقضي باندماج جيوش تحرير بلدان شمال إفريقيا في جيش واحد هو "جيش تحرير المغرب العربي" (ALMA)، وكان يندرج في أفق مفاوضة مشتركة من أجل استقلال البلدان الثلاثة في نفس الوقت، وإنشاء دولة مغربية واحدة ذات سيادة. غير أن "الواقعية السياسية" للتونسيين والمغاربة اقتضت أن يدخل البلدان المفاوضات على انفراد بلدا بلدا. ولأن فرنسا، القوة المستعمرة للبلدان الثلاثة لم تكن مستعدة من الناحية السياسية قبل 1962 سوى لمفاوضات مع تونس والمغرب، ستجد شبكات محمد بن عبد الكريم المغربية وجبهة التحرير الوطني الجزائرية نفسها في موقع الرفض لاستراتيجية التفاوض هذه بلدا بلدا لأن ثمنها السياسي سيكون هو "الجزائر الفرنسية". ومن أجل تبديد مثل هذه المخاوف، سيعلم الوطنيون المغاربة والتونسيون "القضية الجزائرية" قضية وطنية، وسيلتزمون بأن تقدم دولهم المستقلة كل الدعم

-

الضروري لجهة التحرير الوطني الجزائرية إلى أن تنتزع الجزائر استقلالها. هكذا سيتفق سلطان المغرب على أن ينتشر قسم من جيش التحرير المغربي في الجنوب المغربي ويعمل على تحرير الصحراء الغربية التي لم يكن أحد حينها يطعن في مغربيتها. أما الصحراء الشرقية (التي كانت فرنسا نفسها إلى حدود عام 1900 تعتبرها مغربية)، فقد رفض الملك محمد الخامس عرض فرنسا برسم الحدود نهائيا من هذه الجهة خشية منه أن يؤدي ذلك إلى خنق المقاومة الجزائرية. وبالمقابل، التزمت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA)، في بروتوكول وقعته مع المغرب بإعادة التفاوض حول رسم الحدود الحدود الشرقية للمغرب وإيجاد حل ودي يهم الأقاليم المغربية في الصحراء الشرقية.

4- لاعتبارات سياسية داخلية، وصراعات تتعلق باستراتيجية بناء الدولة المغربية، لم يستغل المغرب الوضعية التي كان خلقها ميدانيا جيش التحرير المغربي الذي بلغت ضرباته حدا استتفز اسبانيا وجعلها مستعدة لتفاوض عام 1959 على انسحابها من الصحراء الغربية، وهي التي ما عاد يهتمها من الناحية الاستراتيجية سوى سبتة ومليلية. ورغم أن المغرب لن يتوقف أبدا عن عض أصابع ندمه على على إهدار مثل هذه الفرصة، فقد شهدت ذات الظرفية حلّ جيش التحرير المغربي نفسه عام 1960، في ظروف بالغة الالتباس.

5- أما حرب الرمال (أكتوبر 1963) بين المغرب والجزائر، فقد سجلت نهاية الوفاق وعلاقة الود بين الأخوين المغاربة، هكذا، سيخلي الرسم السلمي للحدود بين البلدين المكان للمواجهة العسكرية. وفي حين اعتصم المغرب بحق تاريخي، ستتحصن الجزائر وراء المبدأ الإفريقي القاضي بعدم المس بالحدود الموروثة عن الاستعمار. ومنذئذ، سيستقر بين المتنازعين حوار صمّ ما يزال سيد الموقف إلى اليوم.

6- بعد الاعتراف بموريتانيا عام 1969، سيدخل المغرب في حوار مع الجزائر لإخراج العلاقات بين البلدين من وضع الجمود وإعادة إطلاق فكرة المغرب الكبير، حيث انعقد لقاء ثلاثي بإيفران (المغرب)، تمخض عنه توقيع توقيع

بروتوكول في 1972 صدّق على قرار سيادة الجزائر على الصحراء الشرقية وسيادة المغرب على الصحراء الغربية، وعلى مبدأ استغلال مشترك لخيرات المنطقة مع ضمان منفذ للجزائر على الواجهة الأطلسية عبر ممر في الصحراء الغربية. كانت تلك التسوية تبدو إيجابية وترضي كل الأطراف، باستثناء ساكنة الحدود، وبالأخص ساكنة فيكيك.

7- في العام 1973، سيقوم طلبة صحراويون، وقد أغاضتهم بلطجة البوليس الاسباني في الصحراء الغربية، بتنظيم مظاهرات في جنوب المغرب يطالبون عبرها السلطات المغربية بسياسة جديدة لاسترجاع الصحراء، فكان أن تم قمعهم بشكل عنيف من قبل قوات الأمن المغربية. وما كان من شأن ذلك سوى أن يولد رد فعل جذري، في مستوى الفعل. إذ ستقوم جماعة من هؤلاء المتظاهرين الذين عوملوا بقسوة وخشونة بإعلانها، وحيدة، حرب تحريرها. هكذا، أنشأت "البوليزاريو" ولقيت الدعم أولا من قبل ليبيا القذافي ثم جزائر بومدين، اللذين رأيا في الفاعل الجديد عاملا قد يكون من شأنه قلب المعطيات على المستوى الجيو-سياسي للمنطقة.

8- في الأثناء، كان احتضار الجنرال فرانكو في اسبانيا يفتح صيرورة ديمقراطية النظام. وكانت الأحزاب الوطنية تقترح على الملك الحسن الثاني استثمار هذه الظرفية وتحريك استرجاع "الصحراء الغربية المغربية". وقع الاقتراح عنده موقعا حسنا فتلقاه بإيجابية، بل وسيجعل من الصحراء أولوية أولويات الملكية... حيث سيخاطب اسبانيا، والأمم المتحدة، وسيفتح هوامش تسمح للأحزاب المغربية بتعبئة المغاربة. وهكذا سيتجدد البعد الشعبي لقضية الصحراء.

9- لم تخف اسبانيا وموريتانيا والجزائر عداءها إزاء المشروع المغربي، كل واحدة منها تبعا لمصالحها ولاستراتيجيتها الخاصة. وباقتراح من المغرب، ستقبل الأمم المتحدة طلب رأي استشاري في الموضوع من محكمة العدل الدولية بلاهاي، الأمر الذي سيتم فعلا يوم 16 أكتوبر 1975. كان هذا الرأي في صالح المغرب جزئيا عندما أقر بوجود روابط بيعة بين سلاطين المغرب

-
وسكان الصحراء الغربية، وذلك لأنه يقر في الآن نفسه، بصيغة فضفاضة، وجود روابط تاريخية لها مع "المجموعة الموريتانية".

لم تحسم الأمم المتحدة الموضوع، ولن تستثني خيار "تقرير المصير" للسكان. ولكن المغرب رأى في الأمر تكريسا لحقه فنظم "المسيرة الخضراء". أما الجزائر فاختارت "تقرير المصير"، وساندت البوليساريو بقوة، وبذلك، سينفجر النزاع ويبقى مستمرا منذ أربعة عقود.

10- في معمعة المسيرة الخضراء، وموت فرانكو، وعلى قاعدة بروتوكول 1972 سيوقع المغرب واسبانيا وموريتانيا في مدريد (1975) اتفاقية ثلاثية تتنازل بموجبها اسبانيا عن القسم الشمالي من الصحراء الغربية (الساقية الحمراء) للمغرب، وعن القسم الجنوبي (وادي الذهب) لموريتانيا. أما الجزائر والبوليساريو اللتين خرجتا خاويتي الوفاض فقد ردتا بعدد من العمليات العسكرية دشت حقبة من العنف امتدت لما يقارب الخمسة عشرة سنة.

11- في العام 1979، ستسحب موريتانيا من وادي الذهب نتيجة لاستفزازات البوليساريو وضغوط الجزائر، قبل أن يندلع سباق ضد الساعة بين المغرب والبوليساريو من أجل استرجاع هذا الإقليم. ورغم المواجهات العسكرية، استطاع المغرب في الأخير أن يكسب القضية، عندما قدم أعيان الإقليم البيعة للملك الحسن الثاني في 14 غشت 1979. ومن جهتها، رفضت الجزائر الوجود المغربي في الإقليم، الذي اعتبرته ضما أو إلحاقا غير قانوني، كما رفعت من مستوى دعمها النشيط للبوليساريو وللجمهورية العربية الصحراوية التي أسست في الجزائر وحاولت أن تجد لها موطن قدم جزئيا في مخيمات اللاجئين الصحراويين في تيندوف على الصحراء الشرقية.

12- بعد حالة حرب مرهقة لكل الأطراف، وبعد مواجهات دبلوماسية في الأمم المتحدة، وفي منظمة الوحدة الإفريقية، ومجموعة عدم الانحياز، والجامعة العربية... ستصدق الأمم المتحدة، ابتداء من 6 شتنبر 1991، على قرار بوقف إطلاق النار، وستقبل الأطراف أن تجد الأمم المتحدة حلا سياسيا للمشكل، مع مراقبة لوقف إطلاق النار في الميدان. فكان إحداث المينورسو

(Minurso) في الصحراء، وكان مسلسل إحصاء وتحديد هوية الصحراويين الطويل والذي سيفتح فشله الطريق لمفاوضات بحثا عن حل بديل. في هذا الأفق، سيتقدم المغرب بخطته حول الحكم الذاتي في 2007. وقد فشل مختلف ممثلي الأمين العام للأمم المتحدة في دفع طرفي النزاع المغرب والبوليزاريو لقبول حل متفاوض عليه. لكن المأزق بقي هو المأزق؛ فإزاء "السيادة المغربية"، غير القابلة للتفاوض، سترفع البوليزاريو ومن ورائها الجزائر "حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره"... ليدخل الملف دورة تصعيد ديبلوماسية جديدة. وفي الأثناء، كان سكان الصحراء الغربية، كما اللاجئون في تندوف بالصحراء الشرقية، يرفع كل منهم للسلطات التي يعينها الأمر معاناتهم بسبب مشاكل حكامه وحقوق إنسانية. هذا تعقيد جديد للمشكل يوسع مجال حركة الفاعلين ويجعل الحلول أبعد منالا.

13- منذ سنوات إذن، كما سلفت الإشارة، اقترح المغرب حلا سياسيا في إطار "جهوية موسعة". وحسب خطة الاستقلال الذاتي، سيقوم سكان التراب بتسيير ديمقراطي لشؤونهم المحلية في إطار السيادة المغربية. أما طبيعة السلطة المحلية وصلاحياتها المضبوطة وعلاقاتها مع السلطات المركزية للدولة المغربية فستكون موضوع مناقشة ومشاورة معين أطراف النزاع. وإلى اليوم، لم تتقدم المفاوضات المنظمة من قبل الأمم المتحدة، تحت رعاية مجلس الأمن الدولي قيد أنملة.

14- هذا النزاع الحق وما زال يلحق أفدح الأضرار بالمصالح الحيوية لشعوب المنطقة المغاربية، وهو يشجع، بسبب طول أمده، الحركات الهوياتية من كل نوع، ويغذي شتى الانغلاقات والنعرات العرقية واللغوية والمناطقية والدينية.

15- وهذا النزاع يرهن إمكانات وفرص التطور في المنطقة، عندما يحكم بأن تبتلع السياسات العسكرية وسباق التسلح حصصا كبيرة من النواتج الداخلية لدول المنطقة، مما يجعل كلفة اللامغارب تتخطى حدود التصور.

16- وتشترط انتظارات الساكنة المغاربية على صعيد الديمقراطية والحقوق الإنسانية والتنمية المستدامة إجراء إصلاحات عميقة في البنى الذهنية والثقافية وفي أنساق الحكامة، كما سيكون أمرا أكثر مردودية ودواما أن تجرى تلك الإصلاحات في أتم وفاق بين دول وشعوب المنطقة.

17- إن معطيات عالم اليوم، وخاصة عولمة الاقتصاد العالمي، وعولمة أنظمة التبادل والتواصل لم تعد تسمح للفاعلين بالارتقاء لمرتبة الشريك النشط سوى عندما يبلغون مستوى "الكتلة الحرجة" المؤهلة لفعل مؤثر على الساحة الدولية. وبناء عليه، فإن بناء المغرب الكبير وتنظيم العالم المتوسطي هي واجبات استراتيجية.

18- ويعرف السلم في العالم تهديدات متنامية جراء عدد من بؤر النزاع. ونزاع الصحراء، رغم كل ما يفرزه من عنف، يمكن، ويجب تحويله إلى مسلسل حل سلمي متوازن ومنصف، يفسح المجال بدوره لأشكال من التعاون والتضامن البناء والمفيدة للجميع بما يعطي مضمونا لتطلعاتنا الثلاثة الكبرى في أن نرى "المغرب مستقبلا للجزائر" و"الجزائر مستقبلا للمغرب" وأن نرى المغرب الكبير مستقبلا لأوروبا كما لأفريقيا جنوب الصحراء".



-



نزاع الصحراء الغربية

مقاربة تاريخية



عثمان المنصوري

رئيس الجمعية المغربية للبحث التاريخي / المغرب

المقاربات التي تناولت قضية الصحراء، ولكن
تعددت المقاربة التاريخية ظلت مهمشة، على الرغم من اعتماد
البعد التاريخي في معظمها ونعني بالمقاربة التاريخية،
تلك المقاربة التي تبحث عن جذور المشكل، وكنهه، وتحاول تشذيبه مما علق به
من تشويش ناتج عن المواقف والمصالح والظرفيات المحلية والدولية والمصالح
القطرية الضيقة، والحسابات السياسية.

هناك الآن مشكل قائم منذ عقود من الزمن، وعانت من تبعاته السلبية أجيال من
المغاربة، الذين تبخرت آمالهم في حلم المغرب الكبير، وخسروا وقتا ثميناً لا
يعوض، ومراتب على طريق التنمية، جعلت البلدان المغاربية تتقهقر إلى الدرجات
الدنيا في مختلف مؤشرات التنمية والتقدم.

لقد طال المشكل وأصبح مزمناً، ولعل أهم عامل وراء ذلك هو اعتماد مقاربات
تركز على الشجرة (قضية الصحراء)، وتخفي الغابة، أي العوامل الحقيقية التي أدت
إلى هذا المشكل وغيره من المشاكل المرتبطة به.

الأصول التاريخية للنزاع

قد يختلف المؤرخون في تحديد الأسباب والنتائج، وفي تأويلاتهم للأحداث المختلفة، لذلك نحاول هنا التركيز على الأحداث والوقائع المفصلية والهامة والمعروفة، والتي يمكن للباحث المحايد أن يتأكد منها بكل يسر.

بدأ المشكل مع احتلال فرنسا للجزائر، لأن هذا الاحتلال خلخل بنية قائمة لعدة عقود في هذا الفضاء المغاربي، وأقام نظاما دخيلا، بقوانين مخالفة لما كان سائدا في الجزائر وفي الدول المجاورة.

وخلال ما ينيف على ثمانين سنة، نهجت فرنسا سياسة التوسع داخل الجزائر نفسها، ثم على حساب الجيران (تونس والمغرب)، وهو ما تؤكد تقارير البعثات العلمية وقادة الجيش الفرنسي المنفذين لهذه السياسة ومنهم المارشال ليوطي، والخرائط التي وضعت من لدن الفرنسيين أنفسهم. ووضعت حدودا جديدة لم تغيرها بعد دخول تونس والمغرب في الحماية الفرنسية، بسبب الطابع المؤقت للوجود الفرنسي في هاتين الدولتين، واعتبار الجزائر جزءا من التراب الفرنسي.

وتعرض المغرب لهجوم شرس من لدن القوى الامبريالية والاستعمارية الأوروبية، ونشير هنا إجمالا إلى تداعيات هزيمة إيسلي أمام الفرنسيين، الذين تذرعوها في تدخلهم بالدعم الذي كان المغاربة يقدمونه للأمير عبد القادر، والهجوم البحري على طنجة في غشت 1844، ثم حرب تطوان سنة 1869 التي انهزم المغاربة فيها أمام إسبانيا، وفرضت عليهم- ضمن شروط أخرى مجحفة- وضع أقدامها في الساحل المحيطي المقابل لجزر الكناري. بدون الحديث عن تفاهات الحماية التي أعطت لإسبانيا القسم الشمالي من المغرب، ووضعت مدينة طنجة تحت سلطة دولية.

نتيجة للتدخل الفرنسي والإسباني، أصبحت بالمنطقة كيانات لا علاقة لها بالبنيات الطبيعية والبشرية والعلاقات التاريخية التي عرفت على مر التاريخ، وهي كيانات سياسية مبنية على تقسيم المصالح بين المستعمرين، وبحدود وضعت أحيانا

بالمسطرة في منطقة لم تكن تعرف تسطير الحدود، على مجالات صحراوية شاسعة يعيش سكانها على الترحال، ويتنقلون بكل حرية في فضاء مشترك. توسعت فرنسا إذن جنوباً من جهتي الشرق والغرب، ثم بسطت نفوذها على تونس ثم قسم من المغرب، واستحوذت على موريتانيا الحالية، بينما بسطت إسبانيا نفوذها على شمال المغرب، وعلى جنوبه في الأقاليم التي تم استرجاع بعضها وظل البعض الآخر تحت الحكم الإسباني إلى أن تم استرجاعها عقب المسيرة الخضراء.

الاستقلال ومشاكل الحدود المرتبة عن الاستعمار

استقل المغرب وتونس قبل الجزائر، ولذلك تشبثت فرنسا بالحدود التي اقتطعتها لأنها كانت تعتبر الجزائر جزءاً من ترابها، ولم تفكر في التخلي عنها. كما أن المغرب رفض التفاوض بشأن الحدود مع القوة المستعمرة، وأرجأ ذلك إلى حين حل المشكل مع دولة الجزائر المستقلة.

بعد استقلال الجزائر، اعتبرت أن من حقها الحفاظ على الحدود التي ورثتها عن فرنسا، وأنها جزء من الوطن الجزائري الجديد والمستقل، ودافعت في المحافل الدولية عن مبدأ عدم المس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، الذي يخدم مصلحتها، بينما رأى المغرب في ذلك تنكراً للاتفاقات السابقة، واعتبر أنه لا يمكن الحديث عن الحدود الموروثة إلا بعد إرجاع الأمور إلى الفترة السابقة للاستعمار، وإلا فلا معنى للاستقلال، الذي لا يشمل كل الأراضي المسلوقة والمستعمرة، خاصة أن بعضها في المنطقة الشرقية تم التهامه بالقوة بعد الاستقلال مباشرة من القوات الفرنسية.

أدى التمسك بالمواقف، وتغذية النزاع من أطراف خارجية، إلى استفحال النزاع، وقيام حرب الرمال، التي انتهت بدون أن يتم الحل النهائي لمسببات هذا النزاع.

الجدير بالذكر أن المغرب لم يتوقف قط عن العمل على استرجاع المناطق المستعمرة من ترابه، بكل الوسائل الممكنة في إطار مسلسل طويل، فقد عانى في البداية من تعنت الإسبان، ومحاولاتهم المستمرة لمنعه من استرجاع أقاليمه الصحراوية، وعرفت ردهات الأمم المتحدة منذ الستينيات صراعا قويا من أجل تحرير هذه الأقاليم من الاستعمار الإسباني. ففي دجنبر 1960، طالب المغرب بتحرير الصحراء وسيدي إفني وأدخل القضية إلى الأمم المتحدة. وتمكن من استرجاع طرفاية ثم سيدي إفني، ووصل المسلسل مداه بعد المسيرة الخضراء والاتفاق الثلاثي مع إسبانيا وموريتانيا، الذي تم بموجبه الاسترجاع الرسمي لهذه الأقاليم. وهو الأمر الذي عارضته الجزائر، وجعلت ذلك أولية الأولويات في سياستها الخارجية.

لا بد من أجل إيجاد الحلول من توفر الإرادة الحقيقية لذلك، وقد تأكد بالتجربة أن هذه الإرادة غير موجودة، فلاستفتاء الذي كان مقررا سنة 1992، لم يتم بسبب عدم الاتفاق على لوائح المشاركين فيه، وعلى تحديد الهوية، ليشمل كل الصحراويين، في الصحراء وفي تندوف ويشمل أيضا الصحراويين المنحدرين من الأقاليم الصحراوية والموجودين في باقي التراب المغربي. وأمام استحالة إجراء الاستفتاء، أشرفت الأمم المتحدة على مفاوضات بين الأطراف المعنية بين سنتي 1996 و 1997، ثم مباشرة سنة 2000، ويعتبر مقترح الحكم الذاتي هو آخر مبادرة تقدم بها المغرب سنة 2007، ولكنها اصطدمت بالرفض الجزائري.

معظم الصحراويين، يعيشون في المغرب، سواء في الأقاليم الجنوبية المسترجعة، أو في باقي مناطق المغرب، وقد عادت أعداد كبيرة منهم من تندوف، ومنهم قياديون بارزون، وبقي قسم أقل، لا ترغب الجزائر في إحصائهم، ويعيشون في تندوف في وضعية صعبة، لم تعمل جبهة البوليزاريو على تحسين شروط عيشهم، خلال ما يزيد على أربعة عقود.

كيف يمكن للمقاربة التاريخية أن تؤدي إلى خلخلة الجمود الذي يعرفه الملف؟

من البديهي أن مشكلا عمر لعدة عقود لا يمكن أن يحل بسهولة ويسر، وبجرة قلم، ولا بد من توفر الوقت المناسب لاستيعاب الحلول الممكنة، والتخلص التدريجي من تبعات الصراع ونتائجه، كما تلزم إرادة حقيقية لإنهاء الصراع وحل المشكل، وتوفر الثقة وتجاوز روااسب الماضي، والبحث عن آفاق جديدة تجعل الأسبقية للعمل الجماعي من أجل رؤية واسعة تشمل الفضاء المغاربي ككل، وتتخلى عن النظرة القطرية الضيقة.

وفي هذا الإطار فالاستفادة من التاريخ، سواء تاريخ المنطقة، أو تاريخ العالم، كفيل بأن ينير أمام الأطراف المتنازعة آفاق مستقبل واعد ينتظره المغاربة منذ عقود.

استلهام الماضي وإيجابياته

قبل حلول الاستعمار الفرنسي بالمنطقة، كان الفضاء المغاربي مجالا مفتوحا، على الرغم من وجود قوى سياسية محلية، يتزايد نفوذها وينقص حسب الظروف، ليشمل هذا الجزء أو ذاك، بدون تقييد على انتقال السكان المغاربة أو استقرارهم في أية منطقة من مناطقهم. وتنقل السكان شرقا وغربا من أجل التجارة والحج وتلقي العلم والبحث عن الأمن والاستقرار، ولم تكن الحدود الافتراضية أو المادية عائقا أمام مزاولتهم للأنشطة الفلاحية والتجارية وقيام علاقات بين الأسر والقبائل، بدون أن يجدوا صعوبة في التأقلم داخل فضاء متجانس موحد الأصول والديانة واللغة والتاريخ. ونحن الآن أحوج ما نكون، إلى فضاء مغاربي، يشعر فيه المغاربة بوحدة انتمائهم، ويتحركون فيه بكل حرية، فضاء يفسح المجال أمام قيام أنشطة اقتصادية وثقافية واجتماعية، ومشاريع كبيرة في البنيات التحتية تسمح بالتنقل والسفر والسياحة والاستثمار بكل أنواعه، لصالح الإنسان المغاربي.

لقد شارك المغاربة جنبا إلى جنب، في صنع تاريخهم، وفي اللحظات الهامة والمفصلية التي مر بها المغرب الكبير، وتركوا بصماتهم في فتح الأندلس وبناء

حضارتها والمعارك الكبرى مثل الزلاقة والأرك ووادي المخازن، وفي المقاومة للمستعمر الفرنسي والإسباني والإيطالي، ونستحضر هنا الأمير عبد القادر وعمر المختار وعبد الكريم الخطابي، كما ساهموا جميعا في حركة التحرير على المستوى السياسي وعلى مستوى المقاومة العسكرية للمستعمر، وتحركوا جميعا بتضامن وبوعي بالانتماء إلى فضاء موحد، ويجب أن نستحضر هذه الأمثلة ونقتدي بها لبناء المستقبل.

1- استيعاب الدروس التي تتيحها المقارنة مع أمثلة مشابهة: أ- الاستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي:

يعقد المواطن المغربي دائما مقارنة بين الأوضاع في الفضاء المغربي ونظيرتها في الاتحاد الأوروبي، ويخرج من المقارنة بخيبة أمل، ففي الضفة الشمالية دول متعددة ومتنوعة اللغات والأعراق ومتفاوتة المساحات، وبفوارق كبيرة في مستواها الاقتصادي والعسكري، ولكنها استطاعت أن تتكامل وتتوحد، وتجد لها مكانة متقدمة بين الدول، وفي الضفة الجنوبية خمس دول تجمعها روابط اللغة والدين والتاريخ والعادات والأصول، ولكنها مقسمة إلى كيانات سياسية عاجزة عن توحيد سياساتها الجماعية بما يفيد سكانها، ويضمن لها مكانة لائقة بين الدول.

ينبغي للمقارنة أن تذهب بعيدا، إلى ما قبل قيام الاتحاد الأوروبي، الذي انبنى في الأصل على اتفاق بين دولتين كبيرتين هما فرنسا وألمانيا. لقد عانت الدولتان من حروب وصراعات مدمرة، وآخرها وأكبرها هي الحرب العالمية الأولى والثانية. وخلفت الملايين من القتلى، ودمارا شاملا، وكانت لها آثارها العميقة على الإنسان الأوروبي، لكنه بعد تمرسه بويلات الحروب، اختار تجاوز كل هذه المخلفات والمراهنة على التسامح والتعاون، وتغليب المصلحة العامة، والتركيز على ما يجمع، وعلى البناء الاقتصادي السليم.

وبهذا التوجه، تخلت دول الاتحاد الأوروبي بالتدريج عن التفكير الفردي، إلى التفكير الجماعي الذي يهدف إلى استفادة الجميع، والتصرف ككيان موحد فعلا، فبادرت إلى مد يد المساعدة إلى الدول الصغيرة، وتوحيد العملة والسياسات

الاقتصادية، ولم تعد الحدود تشكل عائقا داخل دول الاتحاد أمام تنقل الأشخاص والبضائع والأموال، بل أصبحت مجالا للتعاون بين مناطق الجوار.

والمقارنة في هذا المجال، يجب أن تدفعنا إلى البحث عن إمكانية جعل الحدود، ومناطق الجوار مجالا للتعاون والانفتاح على المجال، وخلق المشاريع وفرص الشغل واستقطاب المشاريع وتعزيز البنيات التحتية المناسبة.

إن استلهاهم التجربة الأوروبية يقتضي من الدول المغاربية أن تفكر وتتصرف ككتلة ومجموعة، وتتخلى عن النظرة القطرية الضيقة، وتبني نظرة شاملة وجماعية، تعطي مكانة لكل مكونات البلاد المغاربية، وتفرض احترامها على دول العالم.

ب- تجنب التصعيد والحرب:

تعتبر الحرب أسوأ خيار على الإطلاق، ويكفي أن ننظر حوالينا إلى ما أحدثته الحروب من دمار في عدد من بقاع العالم، وخاصة في المنطقة العربية، في العراق وسوريا واليمن، وداخل الفضاء المغاربي في ليبيا. وغالبا ما يصب ذلك في مصلحة الدول المصدرة للسلاح، قبل الحرب وأثناءها، وللشركات والدول الكبرى التي تستفيد من صفقات الإعمار وإصلاح دمار الحرب، بدون أن ننسى رهن اقتصاديات الدول بديون ثقيلة والتحكم في سياستها الداخلية والخارجية، ومعاناة الشعوب من ويلات الحرب. والأدهى من كل ذلك أن الأطراف المتحاربة، تضطر بعد سنوات من القتال واستنزاف مواردها وخياراتها إلى التفاوض على ما كان بإمكانها أن تتفاوض من أجله قبل الحرب !

لا يمكن لكيان مغاربي موحد أن يقوم ويستمر، على أنقاض الحرب، كما لا يمكنه أن يكون قويا على حساب أي طرف من أطرافه. ولذلك فإن التنسيق والتشاور والنظرة الشمولية والتعاونية من شأنها جميعا أن تسهل الاتجاه نحو تقوية دول المغرب في مواجهة التحديات الحقيقية التي تواجهها.

ج- بلورة تصور يتجاوز الإطار الذي وضع فيه الاستعمار دول المغرب:

ظلت أغلب الدول العربية حبيسة القالب الذي وضعها الاستعمار فيه، ومثال اتفاقية سايكس - بيكو في الشرق العربي، يبين كيف أن الفرنسيين والانجليز خلقوا دولاً في المنطقة لا تستند إلى مبررات منطقية، وقسموا الحدود بدون اعتبار للمكونات البشرية والجغرافية، والمصالح الاقتصادية، ووقع ما يشبه ذلك في بلدان المغرب، حيث تم تقسيم هذا الفضاء على مجالات، وأصبحت مقسمة إلى دول وحدود وأعلام وتسميات مختلفة لنفس الشعب. وتقوى الشعور بالانتماء إلى هذه الأقطار على حساب الانتماء الجماعي، وتم التركيز على التفاصيل من حدود ومنافسة تصل حد الصراع، على حساب الأهم، وهو التملك الجماعي لهذا الفضاء الكبير، والتخلص من التصور الاستعماري وتبني أسلوب التشارك من أجل إنتاج المغرب الكبير الذي تحلم به شعوب المنطقة.

علينا أن نتخلص من تضخم الأنا، ونعيّ حجم ضعفنا، فنحن بكل دولنا الخمس، لا نمثل شيئاً يذكر بالقياس إلى باقي دول العالم، ودولة صغيرة مثل بلجيكا أو البرتغال، تتجاوزنا بمراحل، في مجالات التنمية والتطور الاقتصادي والعلمي، لأننا أضعنا وقتاً كبيراً يتجاوز النصف قرن، وتجاوزتنا العديد من الدول في أوروبا وأمريكا وآسيا. وحتى لو وقع المأمول، وسارت عجلة الاتحاد المغربي على السكة الصحيحة، فعلينا أن ننتظر عقوداً من الزمن لنجد لنا مكانة لاثقة بين الأمم، أما بدون هذا التنسيق الجماعي فلا أمل بالمرّة في ذلك.

خلاصات المقاربة المستلهمة من دروس التاريخ

لا يجب أن يكون التذكير بالمعطيات التاريخية مناسبة لجلد الذات أو تحميل المسؤوليات، أو تبرير الأخطاء والتمسك بالسلبات، وإنما يجب أن نستلهمه في

-
إرساء تصور يخدم مصالح شعوب المنطقة المغاربية، ونستدل به على الخطوات اللازمة اتباعها من أجل تدارك ما يمكن تداركه، قبل فوات الأوان.

ومن أجل ذلك ينبغي:

- التخلّص من سلبيات الإرث الاستعماري، والبحث عن تصور جديد، يدمج السياسات المغاربية في إطار تصميم جماعي وتنسيق متوافق عليه، لخدمة مصالح البلدان والشعوب المغاربية.
- اعتبار الحدود مجالا للتعاون والتنمية، وليس حواجز أمنية وعسكرية، وتحويلها إلى مراكز استثمار واستقطاب لمشاريع مشتركة.
- التركيز على ما يجمع، وليس على ما يفرق، وبناء الثقة على أساس الاستثمار المشترك، والابتداء بالمجالات التي لا خلاف حولها، والتي لا تتطلب وقتا ومجهودا كبيرين، لإعادة الاعتبار للفضاء المغاربي واستعادة قيمته لدى أبنائه ولدى المنتظم الدولي.
- توزيع الاستثمار داخل هذا المجال، وتنويعه، والتركيز على البنيات التحتية، وخاصة المواصلات، لفك العزلة عن المناطق المهمشة، ووصل دول المغرب، وتمكين السكان من التنقل داخل البلدان المغاربية، بكل يسر، وتنقل البضائع، وتنشيط السياحة الداخلية، وتأهيل الصحراء الكبرى جميعها لتلعب دورا رائدا في ربط دول المغرب بدول إفريقيا جنوب الصحراء، وتعزيز التعاون الاقتصادي معها.
- فتح الآفاق أمام تعاون حقيقي ومثمر وبناء في المجالات الثقافية والفنية والرياضية والإعلامية، وتشجيع البحث العلمي، وتوحيد الجهود وتنسيقها في مجال التعليم والصحة وتنمية الموارد البشرية.
- هناك مشاكل حقيقية مؤجلة، ولا بد من التركيز عليها، لأنها تهم المواطن المغاربي، ومنها الفقر والهشاشة الاجتماعية، والأمية والصحة والبطالة، والعدالة وتكافؤ الفرص، وغيرها من المشاكل التي تعرقل التنمية الحقيقية، والتي لا بد من تضافر الجهود فيها والتنسيق وتبادل الخبرات.

-

إذا وضعنا نصب أعيننا الاعتبار المسطرة أعلاه، لا يعود لمشكل الصحراء معنى، ويصبح مشكلا ثانويا، ويصبح المشكل الأساسي كيف نجعل من الصحراء الكبرى كلها قنطرة للعبور إلى تعاون حقيقي بيني أولا، ثم بين المجموعة المغاربية وباقي دول إفريقيا الجنوبية، وبينها وبين أوروبا والمشرق وباقي دول العالم.

■

نزاع الصحراء الغربية

بين تعدد إطارات الطرح وانسداد مسارات الحلّ



عبد المجيد بلغزال

ناشط في المجتمع المدني، خبير في الشؤون الصحراوية / المغرب

مشكل الصحراء الغربية تقلبات عدة على الصعيد الدولي والإقليمي وخاصة في منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا)، أو على

عرف

مستوى دول الجوار

طرح النزاع على مستوى بلدان المغرب الكبير

لم تكن كل الخلافات القائمة في ما بين الجزائر والمغرب وموريتانيا حول الموضوع لتمنع توحيدها في وجه المؤتمرات الاسبانية الرامية إلى تنظيم استفتاء في الصحراء، فقد عقد قادة هذه البلدان ثلاثة مؤتمرات قمة، بقصد إطلاق عمل ديبلوماسي مشترك لتحرير الصحراء.

انعقدت أولى تلك القمم في 14 شتنبر 1970 بنواذيبو (موريتانيا)، ودرست الأطراف الثلاثة الوضعية المستجدة في الصحراء، فاتفقت على تعزيز تعاونها لتسريع عملية تحرير المنطقة من النير الاستعماري طبقا لمقررات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومن

-

أجله، أسست لجنة تنسيق ثلاثية الأطراف تتكلف بمتابعة التطورات على المستويات السياسية والديبلوماسية.

وقد اجتمعت هذه اللجنة ما بين 4 و 6 يناير 1972 في الجزائر العاصمة، وهنا المشاركون فيها أنفسهم بالتطور الإيجابي للعلاقات في ما بينهم مؤكدين إرادتهم المشتركة في التعاون من أجل حل مشكلة الصحراء.

كما اجتمعت بعد ذلك في 8 و 9 ماي 1973 في موريتانيا لتعبر في بلاغ مشترك عن انشغالها العميق بخصوص سلوك الحكومة الإسبانية ونواياها في الصحراء.

ثم تلا ذلك عقد مؤتمر في 23 و 24 يوليوز 1974 بأكادير (المغرب)، انتهى بإصدار بلاغ مشترك يشدد على أن الأطراف الثلاثة تجعل من تطورات مشكل الصحراء التي ترزح تحت النير الاستعماري، محورا لمصلحتها المشتركة، وتؤكد تشبثها بمبدأ تقرير المصير وبتطبيقه في إطار يسمح لسكان الصحراء بالتعبير عن رأيهم بكل حرية وفقا لمقررات الأمم المتحدة. كما أكد البلاغ من ناحية أخرى تصميم الأطراف على تعميق العلاقات المتبادلة وإرساء سياسة إفريقية مشتركة.

وكان ذلك، آخر طيف وفاق بين البلدان الثلاثة.

انتقال النزاع إلى المحفل الدولي

الأمم المتحدة: الفصل الأول: تصفية الاستعمار وتقرير المصير (سنوات الستينيات)

سنة 1961، وضعت الأمم المتحدة مشكلة الصحراء في إطار الفصل الحادي عشر، معتبرة أن هذا التراب لا يتمتع بالاستقلالية.

وابتداء من 1963، أصبح من المواضيع التي تعود باستمرار ضمن إشكالية تصفية استعمار المنطقة.

هكذا، سيصدر في 16 دجنبر 1963، قرار عن الجمعية العامة تحت رقم 2072، يطالب إسبانيا، بوصفها سلطة إدارية، بأن تتخذ على وجه السرعة، الإجراءات اللازمة لتحرير إفيني والصحراء من السيطرة الاستعمارية وفتح مفاوضات من أجل حل مشكل السيادة المتعلق بتراب هاتين المنطقتين.

هذا القرار، كما هو ملاحظ، يربط مصير الصحراء بمصير إيفني، وذلك رغم اعتراض الجزائر وموريتانيا اللتين طالبتا بالفصل بينهما. كما يطالب اسبانيا بفتح مفاوضات، وليس باستشارة السكان عبر مسطرة تقرير المصير.

وحتى إذا كان هذا القرار لم يحدد البلد الذي يتعين على اسبانيا أن تتفاوض معه، فإن وثائق الأمم المتحدة تتحدث عن المغرب. وعلى أية حال، فإسبانيا نفسها كانت قد أعلنت الأمم المتحدة بدخولها في مفاوضات مع المغرب. غير أن تلك المفاوضات لم تصل إلى خاتمة سوى بالنسبة لإيفني.

وفي 20 دجنبر 1966، سيصدر، في اتجاه مغاير، قرار ثان تحت رقم 2229، من أربعة بنود، هي:

تأكيد الجمعية العامة القرار 2072، وأخذها علما بقرار السلطة الإدارية (اسبانيا) بالتطبيق الكامل لمقتضيات القرار المذكور.

تشديد الجمعية العامة على حق سكان إيفني والصحراء في تقرير المصير طبقا للقرار 1514. ويضيف القرار، بخصوص إيفني، دعوته اسبانيا لتأخذ مباشرة الإجراءات الضرورية لتفعيل تحرير التراب، ولتحدد مع الحكومة المغربية، مع أخذها رغبات السكان بعين الاعتبار، مسطرة نقل الصلاحيات.

وفي ما يخص الصحراء، تطلب الجمعية العامة من اسبانيا بأن تحدد في أقرب الآجال الممكنة، وطبقا لرغبات السكان المحليين في (س)، الصحراء الاسبانية، وبعد التشاور مع الحكومتين الموريتانية والمغربية وكل طرف آخر معني وله مصلحة، مسطرة تنظيم استفتاء، يسمح لسكان المنطقة بأن يمارسوا بحرية حقهم في تقرير المصير...

ولنسجل أيضا:

- أن الحكومتين المغربية والموريتانية قبلتا في الجمعية العامة بالاستفتاء.
- وأن اسبانيا والمغرب وموريتانيا لم تقبل بأي طرف آخر معني أو له مصلحة.
- وأن القرار لا يتحدث عن استقلال الصحراء.

اللجوء لمحكمة العدل الدولية

من أجل محاصرة سعي اسبانيا المستمر إلى حدود 1974، لتنظيم استفتاء في الصحراء، سيدفع المغرب- الذي لم يتوقف من جهته عن التعبير عن رفضه للاستفتاء

إياه- الجمعية العامة للأمم المتحدة لتبني القرار رقم 3292 الذي يطلب من محكمة العدل الدولية الإجابة عن السؤالين:
هل كانت الصحراء أرضاً خلاء؟
وفي حالة الإجابة بالنفي، ماذا كانت العلاقات الشرعية التي تربط هذه المنطقة بالمغرب وبموريتانيا؟
وقد أتى الرأي الاستشاري لهذه المحكمة رافضاً لدعوى أن هذه المنطقة كانت أرضاً خلاء قبل الاستعمار الإسباني، ومُقرّاً بوجود روابط قانونية قائمة على البيعة بين بعض قبائل الصحراء وملوك المغرب، دون أن تعني تلك الروابط بالضرورة ترجمة لسيادة مغربية ما. كما أقر أيضاً بوجود علاقات ترابية بين الصحراء وموريتانيا، موصياً بتقرير مصير سكان المنطقة.
ولقد حاز هذا الرأي الاستشاري كما يبدو رضى الأطراف، لكنه لم يدفع بالتزاع قيد أنملة في اتجاه الحل.

المسيرة الخضراء

على إثر هذا الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، نظم المغرب في 6 نونبر 1975 المسيرة الخضراء من أجل استرجاع الصحراء، وذلك، رغم قرار مجلس الأمن رقم 380 الذي دعا (المغرب) لأن يسحب على الفور كل المشاركين في هذه المسيرة من تراب الصحراء الغربية.
وفي 9 نونبر 1975، سيعلن المغرب إيقاف المسيرة الخضراء بعد فتح المفاوضات الثلاثية التي ستقود إلى اتفاقية مدريد بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا.

اتفاقية مدريد والأمم المتحدة

في 14 نونبر 1975، تم الإعلان عن اتفاقية مدريد التي أنهت المسؤوليات والسلطات الإدارية الإسبانية على الصحراء ووضعت بدلها إدارة مؤقتة ثلاثية الأطراف لتدبير شؤون المنطقة، في انتظار أن يأخذ مجلس الجماعة الصحراوي قراراً بشأن مصيرها النهائي.
وقد التزمت الأطراف باحترام قرار هذا المجلس وتحدد تاريخ 28 فبراير 1976 كأجل للانسحاب الإسباني من الصحراء. غير أن الجزائر ستعلن مباشرة معارضتها للاتفاقية المذكورة.

ومن جهتها، ستخرج الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 دجنبر 1975، بمقررين متناقضين: أولهما، تحت رقم 3485A، سيؤكد تمسك الجمعية العمومية بمبدأ تقرير المصير وحرصها على أن يتمكن سكان الصحراء الغربية من حقهم في تطبيق هذا المبدأ بما يضمن لهم التعبير الحر عن إرادتهم وفق اشتراطات ومقررات الأمم المتحدة المرعية في المجال. أما المقرر الثاني، تحت رقم 3485B فينص على أن الجمعية العامة، أخذت علما باتفاقية مدريد، وتطلب من الإدارة المؤقتة اتخاذ كل الإجراءات الضرورية التي تضمن لسكان الصحراء، الأصليين، ممارسة تقرير المصير عبر استشارات حرة بمساعدة ممثل للأمم المتحدة يعينه الأمين العام للمنظمة. أما موريتانيا والمغرب، فقد ألحا على أن يكون وضع ممثل الأمم المتحدة هو وضع ملاحظ، وهو ما رفضه الأمين العام، وعرض للفشل بالنتيجة تطبيق هذا المقرر.

الأمم المتحدة، الفصل الثاني، القوس الإفريقي (1976-1983)

استنادا إلى قرار القادة الأفارقة بعقد مؤتمر خاص بقضية الصحراء، سينص مقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحت رقم 33/45، الصادر في 1976، على تأجيل بحث قضية الصحراء إلى الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة، والطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، بإعلام الأمين العام للأمم المتحدة بالتطورات التي ستعرفها القضية.

وفي 1978، ستبنى الجمعية العامة للأمم المتحدة مقررين متباينين: الأول، تحت رقم 33/31 A، ويؤكد على حق السكان غير القابل للتقادم، في تقرير المصير والاستقلال، وعلى مسؤولية الأمم المتحدة في ممارسته، ويطلب من اللجنة الرابعة (تصفية الاستعمار) الاستمرار في متابعة القضية على أمل أن تتمكن منظمة الوحدة الإفريقية من إيجاد حل ما؛

والثاني، تحت رقم 33/31 B، وينص على كون الجمعية العامة أخذت علما بقرار مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية بتشكيل لجنة خاصة من رؤساء دولها، معبرة عن يقينها في أن هذه اللجنة ستفحص كل الوثائق ذات الصلة بالقضية، وذلك بغية التحضير لقمة استثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية حول الموضوع.

وفي 12 يونيو 1983، خرجت منظمة الوحدة الإفريقية بقرار (AGH/104)، يطلب عقد مفاوضات مباشرة بين أطراف النزاع لوضع حد للعمليات العسكرية وتهدئ شروط إجراء الاستفتاء.

غير أن اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بـ "الجمهورية العربية الصحراوية"، وانسحاب المغرب بسبب ذلك من هذه المنظمة، كان بمثابة إغلاق قوس هذا السبيل وتسليم بعودة ملف النزاع إلى حظيرة الأمم المتحدة.

الأمم المتحدة، الفصل الثالث الاستفتاء وإحصاءات السكان...

على إثر مجهودات وساطة امتدت من 1985 حتى 1991، قادها بنجاح الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة السيد خابيير بيريس دي كويلار، سيتم الاتفاق بين الأطراف في شق أول على وقف إطلاق النار، وفي شق ثان على إحداث بعثة أممية لتأطير الاستفتاء (مينورسو MINURSO).

إلا أن مسلسل الاستفتاء كان محكوماً عليه بالفشل من البداية؛ فقد أوضحت لجنة التقصي الأممية التي زارت المنطقة في 1975، حجم الصعوبات التي تعترض الاستفتاء في المنطقة، وذلك لأسباب أربعة أساسية، هي:

- صعوبة التمييز بين السكان الصحراويين، وسكان المناطق المجاورة في المغرب وفي موريتانيا.

- النقص وعدم الشمول الذي يشوب الإحصاء الإسباني.

- توزيع إسبانيا لبطائق إقامة عديدة على غرباء عن الصحراء.

- وجود عدد كبير من اللاجئين الصحراويين في المغرب، والجزائر، وموريتانيا وتضاربات حول إحصاءاتهم في البلدان المجاورة، وغياب أي تحديد لأعدادهم.

ويجب أن نسجل هنا أن مقررات عديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة دأبت منذ 1966 على مطالبة إسبانيا بالسماح بعودة كل اللاجئين الصحراويين، وهو ما مكن المغرب من أن يتقدم بلوائح هؤلاء الصحراويين المقيمين بالمغرب.

وأقر الأمين العام للأمم المتحدة من جهته، في تقريره المقدم لمجلس الأمن سنة 1999 بصعوبة الانتهاء من إنجاز مسلسل تحديد الهوية قبل 2002.

ونفس هذا الانشغال كان قد شاطره فيه سلفه الأمين العام الأسبق السيد بطرس غالي الذي كان راسخ القناعة في أن الاستفتاء لن يتم سوى في حال اقتناع الأطراف بجدوى اختيار حل سياسي للنزاع.

في هذا الإطار، تقدم المغرب بلانحة تتضمن تقريبا 181000 مرشحا، والبوليزاريو بـ 39000 مرشحا، كما تقدمت المينورسوب بـ 1000 مرشحا موريتانيا. غير أن الأطراف لا تتقاسم نفس النظرة للاستفتاء، إذ بينما كانت البوليزاريو ترى فيه طريقا نحو الاستقلال، كان المغرب يرى فيه تأكيدا لسيادته. فكان أن انتهى الأمر بمجلس الأمن، بمقتضى المقرر رقم 1048 في 1966، بأن يطلب من الأمين العام، في حال لم يتحقق أي تقدم، اقتراح منهجية بديلة.

الأمم المتحدة، الفصل الرابع مرحلة بيكر

عندما سمي الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، كممثل خاص، جيمس بيكر، سيجد هذا الأخير نفسه على الفور في مواجهة أطراف، حسمت مواقفها، كل في اتجاه: فالبوليزاريو، مدعومة بالجزائر، لا تقبل بأقل من مسلسل لتقرير المصير، بينما اقترح المغرب حكما ذاتيا في إطار السيادة المغربية. وفي 2000، سيقترح جيمس بيكر مشروعا أول يمنح الاستقلالية للصحراء الغربية، قبل به المغرب، ورفضته البوليزاريو وكذلك الجزائر التي طرحت بدله فكرة توزيع لتراب الصحراء الغربية بين أطراف النزاع، وهي الفكرة التي رفضها المغرب. وعاد بيكر، ليتقدم عقب ذلك، بمشروع ثان يقوم على نظام حكم ذاتي لسكان المنطقة يمتد على خمس سنوات، يعقبها تنظيم استفتاء يقرر السكان فيه إما الاستقلال، أو الاندماج مع المغرب، أو الحكم الذاتي.

هـ- الأمم المتحدة، الفصل الخامس مرحلة كريستوفر روس

اعتبارا لإخفاق المحاولات الأممية، ولتعمق منسوب التورط في المأزق أكثر فأكثر، سيحاول مجلس الأمن الدولي، والأمين العام للأمم المتحدة، دفع الأطراف المتنازعة في اتجاه حل سياسي عادل ومقبول، يأخذ في الحسبان الصعوبات غير القابلة للحل التي تنتصب أمام طريق الاستفتاء، وكذا المقترح المغربي للحكم الذاتي. ولكن رغم المقررات والاتصالات والضغط، ورغم تناوب فترات وفاق وفترات توتر مع ممثل الأمين العام، لا يبدو أن النزاع قد دخل بشكل ما في طريق الحل.



الرهانات والتحديات⁽¹⁾



عيسى قدرى

عالم اجتماع (الجزائر)، استاذ جامعي بفرنسا / مدير سابق لمعهد
"مغرب- أوروبا"

العولمة الشاملة، مع كل ما تحمله من أزمات
وإمكانات، ضوءا كاشفا على حدة تبعية بلداننا، وعلى
حجم ما تتردى فيه من ضعف وتخلف، ومن استمرار
للعوائق المختلفة التي ماتزال تنتصب في طريق أية محاولة جدية للاندماج المغاربي
تجرؤ على إدخال بلداننا وكل المنطقة في سيورة تنمية فعلية، اقتصادية واجتماعية
وتقنية وعلمية.

تسلط

(1) هذا النص مستخلص من مساهمات وأعمال مختلفة أخص بالذكر أستقصاء حول "التنقلات الداخل- مغاربية: من الفضاءات عبر الحدودية إلى الفضاء الداخل- مغاربي"، أنجزه بتنسيق من قدرى عيسى، كل من سليم شنة وخليفة مسامح وحسن زغيب، وذلك في إطار مؤلف بعنوان: "نظرة أخرى عن الهجرات، تجارب المغرب"، الصادر عن دار (لارماتان)، 2018، تحت إشراف حورية علمي مشيشي. وسيجد القارئ بعضا من التوصيات التي صيغت في المؤلف المذكور، في الكتاب التركيبي الذي سيصدر عن مركز محمد بن سعيد قريبا، أيضا.

والواقع أن حقيقة المغرب الكبير كمصير، وملاءمته كمشروع، ممتد بجذور قوية في التاريخ، ومستجيب بداهة لحاجات الحاضر الضاغطة، لا يحجبها سوى غبار الخلافات والمماحكات السياسية بين دول المنطقة، المستمرة منذ ثلاثة عقود، والتي ماتزال تقاوم إمكانات انبثاق اندماج مؤثر، تنافسي، وفي صالح الاقتصاد العالمي، خصوصا في حال تم في إطار شراكة مغربية مع إفريقيا جنوب الصحراء، وفضاء أورو-متوسطي، مجدّد ومتضامن أكثر.

مبادرات كثيرة، جرت في هذا الإطار من أجل هذا الاندماج المغربي المنشود

فأول محاولة للانندماج الاقتصادي المغربي سترى النور خلال اجتماعين (26 شتنبر، و26 نونبر 1965) لوزراء اقتصاد بلدان المغرب الكبير بطنجة. وقد تم على إثر هذين اللقائين إحداث المجلس الدائم الاستشاري المغربي (CPCM)، الذي أنيطت به مهمة" دراسة مجموع المسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي في بلدان المغرب". وسيوصي هذا المجلس في 1967، بإدخال البلدان المغربية، على مدى خمس سنوات، في عملية تقليص للحقوق الجمركية، وضمان الرواج الحر لعدد من المواد، وإحداث بنك مغربي للانندماج يمول المشاريع المشتركة، ويسهل مهمة تصنيع متزامن ومتوازن. غير أنه لم يتسن لهذه المحاولة الأولى أن تحقق شيئا من أهدافها، سواء على صعيد تنمية التجارة، أو على صعيد التقليص من حدة تبعيات بلدان المغرب للخارج. أما المحاولة الثانية الكبرى فتمثلت في اتحاد المغرب العربي المحدث في 17 فبراير 1989، بمبادرة من رؤساء دول الجزائر، والمغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا، من أجل:

- تقوية "علاقات الأخوة التي تجمع البلدان الأعضاء وشعوبها"؛
- "تحقيق التنقل الحر للأشخاص، والخدمات، والبضائع والرساميل؛

• و"سياسة موحدة في التنمية الصناعية، والفلاحية والتجارية والاجتماعية للبلدان الأعضاء".

وإجمالا، بالرغم من كل الضرورات الموجبة لهذا الاندماج، وبالرغم مما يَعد به من إمكانات محققة وبالغة الأهمية من زاوية الجدوى والعوائد، وبالرغم من كل المؤهلات التاريخية والاقتصادية والديمقراطية والجغرافية، كانت الحصيلة فشلا ذريعا فاقع الوضوح؛

• إذ يكشف تحليل المعطيات الماكرو-اقتصادية وجود اختلال بنيوي في المبادلات التجارية بين بلدان المغرب التي تعتبر واحدة من أدنى النسب في العالم (أقل من 3%)، مقارنة بالتجمعات الاقتصادية الأخرى.

• وأن الناتج الداخلي الخام لمجموع بلدان المغرب هو فقط 0,54% من الناتج الداخلي الخام في العالمي.

• كما أن الحجم الكلي لمجموع مبادلاتها في التجارة الدولية لا يتجاوز 0,6% من الصادرات أو الواردات العالمية.

يضاف إلى ذلك، أن عجز آليات تنسيق السياسات الاقتصادية المغربية، ونمط اندماجها العمودي حصريا في المجال الأوروبي، عوامل تحكم على المبادلات في ما بينها، عندما تكون قائمة، بأن تبقى سجيئة علاقات ثنائية، متضاربة أحيانا، ونادرا ما تكون متكاملة. إذ "من أجل رفع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، تجد البلدان المغربية نفسها مكرهة على الدخول في منافسة قاسية فيما بينها، مع كل ما يعنيه ذلك من مزايدات على مستوى التخفيضات الضريبية، وتجريد السياسات العمومية من أحد أهم سلحتها، وما يقود إليه أيضا من تصفية للتكاملات الاقتصادية، بالنظر لتوجه كل بلد على حدة للتموقع في نفس القطاعات مما يشتت الموارد الإنتاجية، ويضعف فرص انبثاق اقتصادات أوسع نطاقا.

إن تكتلا إقليميا من شأنه أن يجذب الاستثمارات ويوفر لها سوقا أوسع؛ ولذلك، لن يكون لاستقدام مستثمرين لتونس مثلا من جدوى سوى إذا كانوا أيضا سينطلقون منها كقاعدة للتصدير نحو ليبيا والجزائر...إنما، طالما بقي انفتاح بلدان

المغرب على بعضها، غائبا، سيستمر كل واحد منها في إهدار ما يقدر بين 2 و 3% نقط من نسبة النمو السنوية.

وإن نحن أدخلنا في الحسبان التحديات التي تفرضها الاستحقاقات المفصلية التي سيكون على الاقتصادات المغربية مواجهتها، فسيغدو جليا تماما لماذا ستكون كلفة اللامغرب أبهض من أن تتحملها اقتصادات المنطقة.

ومع ذلك، فإن أهم العوائق في طريق الاندماج المغربي، تبقى اليوم بدون منازع هي تلك المتمثلة في هذه الصيرورة من الحجز غير المرئية، الجارية من عل، عند أصحاب القرار السياسي، هنا وهناك.

ولذلك، آن الأوان للخروج من أسر "الادعاءات السيادية" الزائفة، والترافع من أجل مغرب كبير آخر موحد، متعدد وديمقراطي، مستند على قوى المجتمع المدني وعلى الأجيال الجديدة، وفصح ومواجهة عجز السلطات القائمة عن التجاوب مع التطلعات المشروعة للشعوب.

كيف السبيل إلى إعادة إطلاق اتحاد المغرب العربي؟ وهل هناك بدائل جديدة لهذا الاتحاد؟

مطلوب إذن، الخروج من وضعية الجمود الراهنة، وذلك من خلال إعادة خلق وتجديد الروابط بين كل الديمقراطيين في بلاد المغرب. وفي هذا الإطار، ثمة حاجة ماسة لإعادة الثقة، وتحرير كل الطاقات على المستويات المؤسسية والسياسية، وعلى مستوى السياسات الاجتماعية، والتربوية والثقافية، وفتح أفق اجتماعي لشبية مجموع البلدان المغربية. إن الاندماج المغربي ضرورة استراتيجية. وهو يمر عبر إعادة تأسيس للعلاقات بين الجزائر والمغرب، على نحو ما جرى بين فرنسا وألمانيا في 1963، بما يسمح بتصفية النزاعات الموروثة عن الماضي، وتقاسم نظرة موحدة متوجهة نحو المستقبل.

وهو يتطلب إصلاحات مؤسسية في الجوهر، بعضها جارٍ بشكل ما، على المستويات الوطنية (إصلاحات دستورية، مشاركة أوسع للمجتمعات المدنية، الجهوية، مكانة أكبر للنساء، اعتراف بحقوق الأقليات... إلخ.

ويمكن لهذه الانطلاقة الجديدة أن تتم على الصعيد المؤسسي، عبر تشكيل لجنة حكماء تضم كل المعنيين، تناط بها مهمة القيام بجدد لكل العوائق التي تحول دون هذا الاندماج، وصياغة استراتيجية جديدة لاتحاد المغرب العربي ورزنامة إجرائية لتفعيلها على أرض الواقع.

وبالموازاة مع ذلك، يمكن للمجلس الاستشاري للمغرب العربي أن يتحول إلى برلمان حقيقي لشعوب المغارب متمتع بحق النظر والمشاركة في القرار. كما يمكن إقامة مجلس للجهات والتنوع الثقافي يكون كفيلا بإشراك مجموع المكونات السوسيو-ثقافية للمغرب الكبير.

غير أن هذا المغرب الكبير يحتاج اليوم أيضا، أكثر من أي وقت مضى، لرجال ونساء أصحاب رؤيا يستشرفون ويوضحون الطريق، ويبتكرون صيغا جديدة للسير بثبات باتجاه الوحدة.

وطبعا، سيبقى النقص الأكبر وربما الأخطر في هذا الإطار، هو غياب مشروع معبئ للمجتمع، وهو الأمر الذي يسمح بنجاح عدد من الحركات المتطرفة في إنجاز اختراقات كبرى، وطرحها لبدائل انتحارية تستهوي جماهير واسعة مقهورة ومقصية. أما ما يتولد عن ذلك من عنف، فيتم استثماره، في الضفة الأخرى، كحجة إضافية لتدعيم مشاريع حلول أمنية استبدادية، محورها تشييد سدود منيعة متوهمة ضد التهديد الإسلاموي.

ولحسن الحظ، ثمة وعي آخر قيّد التبلور أيضا، يتعلق بضرورات أخذ طموحات شعوب المنطقة في الحسبان، وتطلعات مجتمعاتها المدنية التي شهدت هي الأخرى تحولات لا تخفى، سواء من الناحية الديمغرافية والاجتماعية أو من ناحية التمثلات والممارسات.

كما لا يمكن التقليل من دور وإرادة البرلمانين ومناضلي المجتمع المدني المغاربة، في إطلاق وتنشيط ديناميكية خاصة حول مشروع الوحدة المغاربية. فهذا أيضا أمر راجح الإمكان في حال توفر مشروع ديمقراطي طموح وموحد.

طبعاً، ثمة مسافة وعوائق عديدة تنتصب كما هو معلوم في طريق تحقيق هذه الوحدة المغربية، أغلبها سياسي، وتفرض التفكير في كيفية احتوائها على المدى القريب، ومحاولة التقدم في بناء مغرب موحد، متعدد، ديمقراطي، عبر مراحل، وعلى قاعدة توافقات وتسويات.

بيد أن تشييد مغرب من هذا النوع، هو عمل وجهد متعدد الأبعاد، لا يمكن بأي حال تحليله بالاقتصار فقط على ذات الأدوات "السياسية-الايدولوجية"، لما قبل "ربيعات المغرب"، وذلك لأن المقاربة العملية لإدراك المصلحة العامة من قبل الطبقات الحاكمة، تكشف وجود تنكر و/أو إنكار للحقائق الجهوية. ولذلك، يلزم من أجل الإحاطة أفضل بنقط الاختلاف والائتلاف بين مشاريع الاندماج والبقاء في وضع الجمود الراهن، اعتماد منهجيات أخرى، وخاصة منها تلك التي تراعي وتقوم على جدليات من التفكير وإعادة البناء المستمرين.

الاندماج المغربي، في ضوء الفاعلين الجدد، هو عملية إعادة بناء من تحت، ومواجهة لصيرورة التخريب من فوق

حين نعود للماضي، تواجهنا بقوة حقيقة وجود هوية مشتركة خاصة ببلدان وسط شمال إفريقيا تونس والجزائر والمغرب، بُنيت على مدى التاريخ، وبلغت الذروة في التعبير عن نفسها، في الكفاح المشترك ضد الاستعمار. ولذلك، ورغم كل الشكوك التي ترخي بظلالها على المستقبل، فالمؤكد أن مابعد "الربيع العربي" لن يكون هو ما قبله. ولذلك أيضاً، سيحظى اتحاد المغرب العربي مجدداً بفرصة تاريخية ليخرج من الشرنقة التي حكم عليه بالبقاء سجيناً فيها منذ 1994، وذلك بالضبط، لأن المجتمع المدني المغربي ماضٍ في تأهيل ذاته أكثر فأكثر كحامل للتغيير.

وإذا كان اتحاد المغرب العربي، يجد نفسه اليوم، جثة بدون روح، فذلك لأنه تأسس، في غيبة الشعوب، على قاعدة أنظمة رئاسية قوية، ازدهر في ظلها الفساد

والزبونية. وهذا الارتباك على كل حال، هو عرض من أعراض العجز الديمقراطي الذي جعل من هذه الدول سلطات بدون رقيب أو حسيب إزاء شعوبها. لقد فتح " الربيع العربي " آفاقا نحو موازين قوى جديدة، وأكد فرصا جديدة للتغيير في المغرب الكبير، وكانت النساء والرجال، في المجتمع المدني طرفا فاعلا في قواه وحركاته الاجتماعية التي تحركها الإرادة والتصميم على تجاوز كل أشكال الحجز السياسية- البيروقراطية، والضغط والتأثير أكثر في توجهات بناء أو إعادة بناء مغرب كبير متمركز أكثر حول قيمه.

في هذه الصهوة المشتركة، ينبثق شعور جديد بالوحدة المغاربية تواق إلى إعادة وصل ما انقطع أو كاد من صلات وروابط بين الشعوب.

إن للمجتمعات المدنية في المنطقة من الدينامية والشجاعة ما يجعل من الخطأ اختزال فعاليتها، وبشكل حصري، فقط في ما يطرح كبديل إسلاموي. فثمة أيضا حركات احتجاجية على المستويات المحلية والوطنية، إلا أنها تبقى مشتتة وضعيفة التنظيم، ولم تبلغ كل التنظيمات فيها مستوى الكتلة الحرجة، أي عتبة القوة الكافية التي تمكنها من التأثير في النقاش العمومي. وإن هي أرادت بلوغ هذا المستوى، فسيتعين عليها أولا أن تتوحد كيما تغدو المكان الذي تُطرح وتتمفصل فيه جُماع الإشكالات.

حقا، لا شيء حُسم بعد بشكل نهائي، ولكن " الجماهير المغاربية"، خرجت على الأقل بمكسب استردادها لدورها كفاعل سياسي، وهي أيضا لا يمكنها إلا أن تهنيئ نفسها، وهي ترى أن الشعوب، أصبحت من الآن فصاعدا قادرة على أن تُسمع صوتها.

ومع كل ماسبق، فإن خيار الاندماج الاقتصادي، يشترط، كما هو معلوم، قرارا سياسيا أولا.

في هذا الإطار، لئن كانت بلدان المغرب قد طورت "جهوية" مؤسسية"، فلا يبدو أنها نجحت بنفس القدر في إرساء "مؤسسية" جهوية، بما تعنيه من نظام من القواعد، ومن تنسيق سياسي واقتصادي، يمكن بحق نعتها ب"المغاربية".

وإذا كان من الجائز القول بأن بلدان المغرب تملك إرثا تاريخيا وثقافيا مشتركا، فإن نجاح أي مشروع للاندماج، سيتوقف على مدى توفر الإرادة السياسية في

تجاوز الخلافات، وخطاب قابل أكثر لأن يُسمع، لا يزيغ عن رؤية وتقدير المصالح الاستراتيجية المشتركة. وهاتان ركيزتان تسمحان بتعبئة الطاقات لمواجهة التحديات الاقتصادية سواء لجهة إحداث مناصب الشغل أو لجهة التنمية الترابية المتوازنة، فضلا عن التحديات الاجتماعية والأمنية المشتركة بين كل البلدان المغربية.

وسيكون المكسب الفوري لهذه الوحدة هو ميلاد سوق ب / لحوالي 90 مليون مستهلك، وترقية المنطقة لتصبح قطبا جاذبا للاستثمارات الأجنبية. كما أن خلق منطقة تبادل حر بين بلدان المغرب ستمكن من رفع مستوى التبادلات الثنائية بمقدار خمسة أضعاف، بفضل وجود نوع من القدرة التكاملية بين اقتصاداتها؛ فالجزائر وليبيا منتجان كبيران للبترول والغاز في إفريقيا، بينما يمتلك المغرب وتونس قطاعات تصدير تنافسية.

غير أن إطلاق ديناميكية تجارية على مستوى الإقليم يفترض إرادة سياسية تتجاوز التوترات الوطنية، وتعتبر عن نفسها في مشاريع البنيات التحتية والنقل بالخصوص، تسهل حركة البضائع والخدمات والبشر، بحكم التكامل المهم جدا بين بعض بلدان المغرب، وبالأخص بين البلدين البترولين ليبيا والجزائر، والمغرب وتونس اللذين يتوفران على يد عاملة فائضة وأكثر تنوعا.

وهاهي نافذة صغيرة لفرص جديدة تنفتح في تونس، وعسى أن يستفيد منها الجيران، وخصوصا الجزائر لمضاعفة التبادلات.

وإذا كان من أهداف تأسيس اتحاد المغرب العربي ضمان حرية تنقل الممتلكات والأشخاص ومراجعة النظم الجمركية للوصول إلى إحداث منطقة تبادل حر، فإن نقطة البدء اليوم في ترجمة كل ذلك، يجب أن تتمثل في رفع القيود الجمركية التي تعوق حركة البضائع وتقلص التجارة والتبادل الاقتصادي بين بلدان المغرب. فخفض الحقوق والرسوم المطبقة على الاستيراد سيقود إلى تعاظم المبادلات بين البلدان الخمس.

كما يجب السهر بعد ذلك على إعادة فتح الحدود، والطرق والسكك الحديدية بين الجزائر والمغرب والعمل على تخفيض أكاليف النقل في بلدان المغرب التي تبلغ

ضعفي معدل البلدان الصناعية وتتجاوز ب 25% المعدل المسجل في البلدان السائرة في طريق النمو.

وإنه لأمر بالغ الدلالة في هذا الإطار، كون التبادلات الثنائية غالبا ما تتم بالترانزيت عبر موانئ أوروبية، قبل أن تصل إلى غايتها في هذا البلد المغربي أو ذاك! ويلزم ثالثا، أن تكون للمغاربة بطاقة تعريف مغربية، وأن يتنقلوا بدون حواجز عبر ربوع كل المغرب، وينشؤوا المقاولات، ويمارسوا أنشطة مهنية، ويدرسوا، وابتكروا، ويتاجروا عبر كل الفضاء المغربي.

وعلى كل حال، فالواقع نفسه، المتحرك وغير المستقر، الذي يتطور في السنوات الأخيرة، رغم وضد كل الحدود المغلقة، يبرز عمق وحجم التطلعات التواقعة لعلاقات مغربية متبادلة، طبيعية ومتطورة، قوامها تيارات من التبادلات المغربية الداخلية، في مجالات الشغل، والدراسة، والخبرة، والمقاولة، والمهارات التي تبني المغرب الكبير من تحت، وبدون جعجة.

ورابعا، سيتعين تشجيع وضع برامج تبادل بعثات تلامذة الثانوي، والطلبة، والمسجلين في أسلاك الدكتوراه، والباحثين... وتحقيق الانسجام والتلاؤم بين سياسات البحث من جهة، والحركات وأشكال التعاون الممأسسة عبر الجمعيات المهنية من جهة أخرى.

خامسا، سيكون رفع مختلف الحواجز الإدارية والتقنية التي تعوق سيولة التبادلات التجارية بين بلدان المغرب أمرا بالغ الأولوية، علما بأن بعضها مفروض قسرا وتعسفا ولا يستند على أي أساس قانوني.

وسادسا، سيتعين أيضا على من يوجدون في مركز القرار السياسي إعادة المصادقية لمشروع الاندماج، عبر وضع آليات شفافة، للمتابعة، وللتقييم وحل النزاعات التجارية بين مقاولات المغرب.

ومن البديهي أن مسلسل الاندماج الاقتصادي لبلدان المغرب العربي، لا يمكن أن ينحصر فقط في مجرد إصلاح السياسات الاقتصادية، بل يجب أن يشمل أيضا تصحيح وتأهيل كل بيئة الاستثمار، وتحسين الحكامة الاقتصادية والسياسية ومستوى تلاءمها وانسجامها مع السياسات الاجتماعية.

وأخيرا، فإن تعميق الاندماج المغربي سيسمح ببروز أشكال جديدة من التخصص من شأنها أن تقود إلى إعادة توطين مُثلى لعوامل الإنتاج وتيسير اندماج المغرب الكبير في التجارة الدولية على نحو يسمح له بتحقيق أقصى استفادة ممكنة من "مزايا" العولمة، وفي ذات الوقت، بتحفيز تنويع تبادلاته الجهوية الداخلية وإطلاق صيرورات عوائد متنامية أكثر فأكثر ونطاقات اقتصادية أوسع فأوسع.

الاندماج الاقتصادي: موارد مالية جديدة للمغرب الكبير

لا يستجيب التعاون الاقتصادي في المغرب الكبير لأهداف تنمية جهوية متضامنة. ومن الضروري أن يتقوى ليحفز اقتصاد كل بلد على حدة. كما يجب ألا يمثل تعويق المسؤولين المغاربة للاندماج الجهوي كابحا في طريق قيام المغرب الاقتصادي.

ذلك أن خلق فضاء اقتصادي مندمج سيمنح لموقع المغرب الكبير أفضلية أهم في جغرافيا الاستثمار الدولي.

و" تقدر طاقة زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية باتجاه المغرب الكبير، بما يساوي 3 مليار دولار سنويا".

وبالإجمال، سيمنح تحقيق الاندماج عائدا سنويا لن يقل في أدنى تقدير عن 4,6 مليار دولار، في حال تم رفع إمكانات التجارة بين المناطق والاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مستويات تقارب تلك التي حققتها تجمعات بلدان أخرى صاعدة أو في طريق الانتقال.

واليوم، لا تقتصر التحديات العديدة التي تواجهها المنطقة المغربية فقط على ما هو اقتصادي، بل أضيفت إليها تحديات أخرى أمنية، ولذلك، وحده الاندماج الاقتصادي، بجلبه للنمو، والتنمية والتماسك الاجتماعي، سيسمح له بالتغلب عليها.

إن استمرار غياب الاندماج الاقتصادي، يكلف المنطقة، حسب دراسة للبنك الدولي ما بين 3 و 9 مليار دولار كل سنة. وإذن، لم يعد المغرب الموحد خيارا من

الخيارات، بل ضرورة، إذا ما صممت المنطقة على ألا تُخلف موعد ركوب قطار العولمة.

كما أن مفاعيل نقل التكنولوجيات المصاحبة للاستثمارات الأجنبية سيكون من شأنه دعم النمو الاقتصادي- في النطاق الذي تكون فيه إضافةً ولا تلغي الاستثمار المحلي- وتنشيط سوق الشغل بما يسمح للبلدان المغاربية، بالمقارنة، بتحقيق مكاسب ما يزال استغلالها إلى اليوم، دون المستوى أو لم يتم بعد حتى الشروع فيه.

ويمكن للاندماج الاقتصادي لبلدان المغرب الكبير أن يخلق ما بين 2 إلى 3% من الناتج الداخلي الخام إضافية في السنة لكل واحد منها، حسب صندوق النقد الدولي، على فرض أن بعض التحديات الأخرى ستكون قد رفعت، وخاصة منها "تعقد المساطر، البيروقراطية، ازدواج وتضاعف الحواجز الجمركية، ضعف مستوى الانفتاح على منظومات الاستثمار الأجنبي وضعف البنيات التحتية".

ولأن بلدان المغرب تواجه نفس المشاكل البنيوية كالضغط الديمغرافي، وبطالة الشباب، والفقر، والفساد، وهروب الأدمغة، والتفاوت الجهوية... فيمكنها أن تجعل من الاندماج محفزا للنمو والتنمية.

الدور الجديد لاتحاد المغرب المشغّلين:

تقوية القطاع الخاص

وكل الديناميات العابرة للحدود

لا يمكن للتنمية الاقتصادية لاتحاد المغرب العربي أن تتحقق دون اعتماد قواعد جديدة أهمها ديناميكية للتفكير والعمل تنكب على المشاكل الحقيقية الموجودة في الواقع، وتستكشف طرقا أخرى شعبية وديمقراطية كفيلة بدعم شراكات عمومية خاصة (P.P.P).

في هذا الإطار مثلا، وأثناء انعقاد منتدى مراكش، أكدت كونفدراليات أرباب المقاولات، في بلدان المغرب العربي الخمسة، المنضوين تحت لواء اتحاد المشغّلين المغاربي، إطلاق "مبادرة مغاربية للتجارة والاستثمار (IMCI)، تهدف إلى

تطوير التبادلات بين-المغربية. ويتعلق الأمر بمحاولة لتجاوز الحجز السياسي للاندماج الجهوي. ويرمي هذا المنتدى المنظم بمبادرة من "الكونفدرالية العامة لمقاومات المغرب" (CGEM)، التي تترأس اتحاد المشغلين المغربي (UME)، إلى إعادة إطلاق الاندماج الاقتصادي للمغرب العربي، المعطل، من بوابة مبادرة للقطاع الخاص.

دور مغربي الشتات في العالم

لا يستطيع أي من البلدان المغربية منفردا توفير مناصب شغل في مستوى كفاءات ومؤهلات مغربي الشتات. إلا أن مغربا مندمجا يقدر على ذلك. وبإمكان هذه الدياسبورا المغربية القيام بأدوار محدّدة على صعد متعددة:

- بإمكانهم أن يمثلوا نوعا من اللّحمة بالنظر لكونهم يشكلون غالبا في الخارج وحدة تتعالى على هوياتهم الوطنية الفردية؛
- وأن يستثمروا في بلدانهم الأصلية؛
- وأن يشكلوا أرضية صلبة لكل تنمية مستقبلية في المجالات الدقيقة وفي تطوير استراتيجية صناعية كتكنولوجيا الإعلام والتواصل، والصحة، ومختلف أصناف المواد الداخلة في صناعة الأدوية، وخلق شبكة مغربية لأقطاب البحث التقني، والتجديد والابتكار... وذلك، لأن مؤهلات 20% من الهجرة المغربية، شهدت تغيرا كاملا خلال السنوات الأخيرة؛ إذ نلاحظ أن مواصفات المهاجرين الأحدث قد تحولت كثيرا بحيث أصبحت تتشكل أكثر فأكثر من شباب تكونوا في بلدانهم الأصلية (خاصة الأكثر تأهيلا منهم في مجالات دقيقة كالإعلاميات والإلكترونيات والطب العام والمتخصص... مما يشكل كلفة لا يستهان بها وإعاقة للتنمية بسبب نقص الكوادر المؤهلة. يضاف إلى ذلك، أن عددا من أصحاب الشهادات العليا خريجي الجامعات والمدارس العليا الأوروبية أو الأمريكية الشمالية يقررون البقاء والاشتغال بالخارج... وهذا هو الخطر الذي تحمله "الهجرة المنتقاة". ولا يتعلق الأمر هنا بكلفة في التكوين بل أيضا بإفقار وتفرغ من أطر الامتياز.

غير أن المغرب الكبير مايزال ضعيف التوجه نحو الجنوب...

كثيرة هي الحجج الموضوعية الموجبة لتعاون اقتصادي وثيق بين شمال وجنوب القارة الإفريقية. ومع ذلك، نجد أن 1,2% فقط من الصادرات الجزائرية توجه لإفريقيا جنوب الصحراء، وبالتوالي 1,7% و 1,6% بالنسبة لكل من المغرب وتونس. وبالمقابل، لا تستورد من بلدان القارة سوى 1,6% من احتياجاتها. غير أنه إن بقيت المبادلات على هذا المستوى من الضعف، فإن جوانب أخرى في العلاقات بين المغرب الكبير وإفريقيا جنوب الصحراء تتحرك وتتطور. وبالنظر لوزنه الاقتصادي على الصعيد القاري، يستطيع اتحاد المغرب العربي أن يستفيد من الشراكة مع التجمعات الاقتصادية الجهوية الفرعية (المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا [CEDEAO]، المجموعة الإفريقية الجنوبية للتنمية [SADC]، المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى [CEEAC]، السوق المشتركة لإفريقيا الشرقية والجنوبية [COMESA]...) ويجد منافذ في مستوى تنشيط بعض القطاعات التي بقيت إلى حدود الآن جينية بسبب غياب سوق معقول. كما سيستفيد أيضا من امتيازه المقارن فيما يخص الإنتاج المانيفاكتوري بالنظر للنقص الموجود في هذه الشعبة في جنوب الصحراء، وأن يصبح في النهاية قطبا جهويا على المستوى القاري. وها هنا يكمن الدور الأساسي للاندماج الجهوي من أجل إطلاق مثل هذه الديناميكية (الشروط الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا الشمالية. الأمم المتحدة. 2010).

إن تعاوننا أوثق مع المجموعات الاقتصادية الجهوية لإفريقيا جنوب الصحراء، سيكون له أثر إيجابي أيضا إذا ما أخذنا حجم هذه الجهة ونسب النمو التي تسجل فيها منذ عقد من السنين.



-



بين إخفاقات الدول وانتظارات الشعوب



عبد الرحمن زكري

من مركز محمد بن سعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات

من المؤكد أن المسارات التي اتبعتها بلدان المغرب الكبير، بُعِدَتْ استقلالاتها الوطنية [السياسية]، تبرز أحيانا مظاهر تمايز أو حتى تعارض فيما بينها على الأقل من الناحية السياسية والإيديولوجية: إذ لا علاقة، كما هو واضح، بين الاختيار الاشتراكي المعلن لدولة الاستقلال في الجزائر، (وأیضا للیبا لاحقاً، بعد الفاتح من شتنبر 1969)، وما أرساه خارجيا من تموقع داخل حركة بلدان العالم الثالث ومناهضة الامبريالية، ومن تحالفات دولية في شروط الحرب الباردة، وداخليا من نموذج اقتصادي اجتماعي متمركز حول الذات، وبين المسار الذي اختاره المغرب وتونس اللذان توجهها وجهة معاكسة تماما سواء من حيث الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية التي نهجها داخلها، أو من حيث التوقع الإيديولوجي باصطفافهما المبكر مع المعسكر الغربي، رغم الفروق هنا، بين المغرب الذي كان نشيطا في المبادرة والاضطلاع أحيانا داخل هذا المعسكر ببعض أدوار الوكيل الإقليمي، وتونس التي استثمرت أكثر في استبطان قيم

الليبرالية والحدثة الغربية في البناء الداخلي لواحد من النماذج المبكرة للعلمانية في العالمين العربي والإسلامي.

وقد يتم تدعيم فرضية التمايز والخصوصية هذه ودفعها إلى حد أبعد بأن تُضاف إليها عوامل تمايز أخرى تاريخية وثقافية، تظهر بموجبها الجزائر، هنا أيضا، ذات خصوصية، ليس فقط بالنسبة لباقي المغرب، بل أيضا لبلدان العالم العربي قاطبة- بحصر المجال- وذلك اعتبارا لخصوصية الثقل والعمق البنيويين للاستعمار الاستيطاني فيها، والذي امتد لما يزيد عن مائة وثلاثين سنة، وشم خلالها في العمق الهوية والشخصية الجزائرية...

كما قد يتم أيضا اعتماد هذه الفرضية كمبدأ لتفسير اختلاف ردود فعل بلدان المغرب الكبير وأنظمتها حيال "ثورات الربيع العربي"، وتوزعها بين "استثناءات" مغربية وجزائرية وموريتانية كرسست استمرارية جوهرية للأوضاع القائمة فيهما على ماهي عليه مع بعض الإجراءات والتغييرات الموضعية والرمزية في الغالب هنا أو هناك، وبين قطائع عنيفة، في تونس وليبيا، اصطدمت فيها أحلام الثورة ووعودها بمؤامرات ومكائد الثورة المضادة، وتداخلت فيها جدليات الصراعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين القوى والأطراف الداخلية المختلفة المتنافسة، مع معطيات الاشتباكات الجيو-سياسية والاستراتيجية الخارجية وحسابات وتدخلات القوى الامبريالية، إما موارد، عبر أساليب المراقبة والالتفاف والاستيعاب والتوجيه، من وراء الستار، وعن بُعد، كما في الحالة التونسية. وإما مباشرة، بقوة الحديد والنار، وبالأصالة حيث لم تُجدِ الوكالة، كما حصل في ليبيا.

لكن وراء كل مظاهر التمايز هذه، والتي تكفي طبعا لتفرض علينا الاحتياط من التعميمات والانتباه ليس فقط لتعقيدات الوضعيات الملموسة الخاصة بكل بلد على حدة، بل وأيضا لتغير المعطيات الظرفية الملموسة في الزمان حتى داخل البلد الواحد، ثمة تماثلات وتقاطعات جوهرية أكثر عمقا وتجزرا في التاريخ وأقوى تأثيرا وفعلا في الصيرورات الجارية وفي تحديد اتجاهاتها ومآلاتها.

فرغم كل التباينات والخصوصيات، تتوحد البلدان المغاربية وتشترك في كون دولها المستقلة تعيش اليوم تحت وطأة إخفاقين كبيرين وذريعين: فلا هي حققت الديمقراطية والتنمية لمجتمعاتها وشعوبها، ولا هي أنجزت بناء الوحدة المغاربية.

إخفاق كبير في تحقيق الديمقراطية والتنمية

بعد استقلالها مباشرة، وفي معمعة حماس البناء الوطني، اندفعت البلدان المغاربية في برامج طموحة وإرادية لتحديث مختلف بنياتها الاقتصادية والاجتماعية والتربوية تراوحت ما بين خطط تصنيع وإصلاحات زراعية وإنشاء وتطوير البنيات التحتية الأساسية وخلق مؤسسات القطاع العام وسياسات تشغيل وإصلاح للمنظومات التربوية ومحاربة الأمية... ولعبت الدولة في كل ذلك دورا محوريا ومحددا.

في تلك الفترة، لم يكن ثمة بعدُ واقعا من تمايزات ذات بال بين نهج بلد كالجزائر التي اختارت نمودجا من التراكم القائم جوهريا على التصنيع، وبين تونس أو المغرب، اللذين اعتمدا بنسب أكبر على إحلال الواردات، إضافة طبعا للتصنيع كما ترجمت ذلك في المغرب، على الأقل، حكومة عبد الله إبراهيم بالخصوص.

غير أن سنوات الثمانينيات ستشهد بداية هجمة قوية وشاملة لقوى الرأسمال العالمي، في طوره النيوليبرالي، عبر أدواته الضاربة، صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، استعملت فيه، ضمن وسائل أخرى، أسلحة المديونية وبرامج التقويم الهيكلي ...

ورغم أن الجزائر، تبدو أقل اندماجا في النظام الرأسمالي وفي التقسيم الدولي للعمل من المغرب وتونس اللذين شهدا في السبعينيات تعميقا لتوجهاتهما الليبرالية، فإن ذلك لم يكف لجعلها لا أكثر مناعة إزاء أزمات النظام الرأسمالي ولا في مأمن من الآثار السلبية لانتقالها هي الأخرى، في السبعينيات أيضا، من نموذج اقتصادي متمركز حول الذات إلى نموذج مبني على التصدير، كما بينت ذلك، ولو بعد حين،

الأزمة الاقتصادية والمالية سنة 2007-2008، خصوصا وأن السنوات العشر السابقة (1990-2000)، كانت قد شهدت تسارعا في وتأثر إرساء النظام الرأسمالي العالمي لقواعد لعب جديدة تجرد الدولة (الوطنية) في كل مكان، مما تبقى لها من مقومات السيادة ومن وسائل الدفاع، وتفرض عليها فتح حدودها وإزالة كل تشريع حمائي في طريق تدفق رساميل و سلع بلدان قوى الاستعمار الجديد إليها تحت مسمى الانفتاح التجاري و التبادل الحر وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ...

يضاف إلى ذلك، أن الأزمة الاقتصادية والمالية ضربت بقوة حيثما كانت الاقتصاديات أكثر ارتباطا وأكثر ارتهاناً بالنتيجة بالتجارة الخارجية التي كانت قد ارتقت إلى مرتبة الحامل والمحرك الأساسي للعولمة؛ إذ لأول مرة منذ ستة عقود، ستسجل التجارة الدولية انخفاضا وصلت نسبته 9 % سنة 2009. وانهارا للاستثمارات الأجنبية المباشرة قارب النصف، إضافة إلى تراجع للتدفقات والتحويلات السياحية بما يربو على 8 %... يضاف إلى ذلك، تراجع موقع الولايات المتحدة وأروبا على هذا الصعيد لصالح الصين وبلدان جديدة أخرى صاعدة. هذا هو السياق الاقتصادي الدولي الجديد الذي سيرخى بظلاله على الأوضاع الداخلية للمغرب:

ففي الجزائر، وبعد أزمة 1980، أزمة المديونية الخارجية، كان أكثر من مؤشر يدل، على أن البلاد مقبلة على مواجهة مرحلة أخرى من الصعوبات والتحديات الجديدة، خصوصا منذ 1990، ومن أهم تلك المؤشرات، تفاحش البطالة وسط الساكنة النشيطة (30%)، وانخفاض الدخل (27%)، وارتفاع نسبة التضخم (حوالي 30 % كمعدل سنوي)، وانتشار الهشاشة والفقر داخل شرائح واسعة من ساكنة العالم القروي بالخصوص.

ولئن تمكنت الجزائر، من تخطي تلك الظرفية، ولو إلى حين، فالفضل في ذلك يرجع أساسا للارتفاعات المتتالية المهمة لعائدات البترول (التي انتقلت من حوالي 10 مليون دولار كمعدل سنوي خلال سنوات 1994-1999 إلى 72 مليون دولار سنة 2011)، التي وفرت وسائل مالية ضخمة لإطلاق برامج للإنعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية (خلق صناديق لتطوير البنيات التحتية الأساسية، والفلاحة، وتمويل

مديونية القطاع الخاص، والتنمية الاجتماعية كالإسكان ومحاربة الفقر والهشاشة في العالم القروي وتشغيل الشباب والتعويض عن البطالة...)، إضافة طبعا للاعتمادات المخصصة لاستيراد المواد الغذائية.

غير أن تلك الجهود كلها لم تكن كافية على ما يبدو لتجنب وقوع المحذور؛ ففي دجنبر 2010 - يناير 2011 سينفجر عدد من الانتفاضات الاجتماعية على إثر الزيادات في ثمن السكر والزيت.

وبالطبع، لم يكن الوضع أفضل في باقي المغرب، بل العكس تماما. ففي المغرب مثلا، ورغم سنة فلاحية استثنائية سجل فيها الإنتاج في العام 2009 نسبة قياسية (+5%)، ستخفف كل المؤشرات، وبشكل حاد أحيانا: إذ سجل الحساب الجاري لميزان الأداءات عجزا يفوق 5% من الناتج الداخلي الخام، واستمر تقهقر المؤشرات ذات الصلة بقطاع التبادلات الخارجية حيث ستهوي كل صادرات البلاد، باستثناء الفوسفات، بنسبة 17% وقطاع السياحة وتحويلات العمالة المغربية بالخارج بحوالي 10%، كما هوت الاستثمارات المباشرة الأجنبية بما يتجاوز 30% كنسبة. وسنة فقط بعد ذلك، أي في 2010، ستبلغ مديونية الخزينة أكثر من 50% من الناتج الداخلي الخام. وإذا كان بالإمكان إرجاع تضاعف العجز التجاري للمغرب ما بين 2000 و2010 لأسباب ظرفية تتصل خصوصا بالارتفاع المهول لفاتورة المواد الطاقية والغذائية التي عرفت أثمانها طفرات كبرى منذ أزمة 2007-2008، فإنه من المحقق أن أصل الداء بنيوي يكمن في النموذج الاقتصادي الذي نهجته البلاد والقائم على الانفتاح التجاري وتحرير التبادلات في إطار لا متكافئ.

في نفس هذه الفترة، سيعرف الاقتصاد التونسي هو الآخر تراجعاً في مؤشرات: فبين 2008 و2009، هوت الاستثمارات الخارجية من 1,9 مليار أورو إلى 1,2 مليار، والصادرات من 21,5 إلى 17,6. وتراجع قطاع النسيج والألبسة بأكثر من 15%، والصناعات الميكانيكية والإلكترونية بـ 8,9%. أما نسبة نمو الناتج الداخلي الخام فقد انتقلت من 6,3% في 2007 إلى 3,5% في 2009.

ولئن كانت الأزمة البنيوية في مراكز النظام الرأسمالي العالمي، واضحة المفاعيل على المستوى الاجتماعي، فإن ارتداداتها في المنطقة المغاربية، إحدى الحلقات الأضعف في المحيط الطرقي لذلك النظام، كانت أشد وقعا وأكثر إيلاما.

فرغم بعض الفروق، ثمة وحدة في الجذور والبواعث الاجتماعية والسياسية للانتفاضات الشعبية والثورات التي هزت الأنظمة هزا أسقط بعضها وترك آثارا على بعضها الآخر: فبعد "انتفاضات الخبز" (المغرب 1981، تونس 1983-1984، الجزائر وموريتانيا 1988...) سينفجر جيل ثان من الانتفاضات في المناطق الأكثر تهميشا كرد فعل على تفاحش التفاوتات الاجتماعية، المجالية (خراب العالم القروي وتفاحش التفاوتات بين المدن والبوادي، وداخل المدن بين رفة مراكزها العصرية والبذخ الفاحش لبعض بؤرها المغلقة والمحروسة، وبين الحرمان والبؤس التامين والشاملين في أطرافها)، والطبقية بين أغلبية طبقات الشعب وأقليات أوليغارشية فاسدة ومتفسخة تميل نحو التقلص والانغلاق أكثر فأكثر لتتخذ داخل الطبقات السائدة شكل عُصب/عصابات مبنية على أساس جهوي أو عائلي، مع تعميق الطابع الأوتوقراطي البوليسي والقمعي لاستبدادها السياسي.

وإضافة لتماثل المواقع المجالية للانفجارات والانتفاضات الاجتماعية، ثمة تماثل آخر في نوعية طلائعها والتي يحتل فيها الشباب المعطل من حاملي الشهادات الثانوية والجامعية مواقع بارزة، والتي بفضل أدوارها، ارتقت الحركات الجماهيرية من المستوى المحلي إلى الوطني، ومن المستوى الاجتماعي إلى السياسي. وهي في الحالتين معا مثلت رد فعل مزدوج أولا ضد الأزمة، وثانيا ضد بعض محولات تجاوز الأزمة، والمتمثلة خصوصا في طغيان النضالات الفئوية وتنافسها أحيانا، كانعكاس آخر لتفسخ الأنسجة الاجتماعية وتراجع الأفق الوطني السياسي بالضرورة بسبب ضمور دور الأحزاب التقليدية والنقابات، وشدة القمع المسلط على التعبيرات السياسية والمدنية الأخرى التي لا تجدي معها لا عصا الأنظمة ولا جزرتها.

وقد كانت العوامل الديمغرافية، حيث قاعدة الهرم السكاني في البلدان المغاربية من الشباب، في خلفية تفاحش البطالة وحصول تحول عميق في نوعيتها، باتجاهها المضطرد والجارف لضرب الشباب أكثر من الكهول، وحاملي الشهادات منهم أكثر

من سواهم؛ ففي ثماني سنوات فقط (2000 - 2008)، قفز معدل نسبة بطالة حاملي الشواهد في الجزائر مثلاً إلى 45,3% مقابل 19% وسط من لا شواهد لهم، وفي المغرب وصلت النسبة إلى 5,2% مقابل 8,8%. كما بلغت نسبة الشغل الهش، 34,9% في الجزائر، و35,7% في تونس، و51,1% في المغرب، من ضمن المجموع الإجمالي للشغل.

غير أن الأسباب المباشرة المفجرة كانت بدون جدال، إضافة إلى التفجير والتجهيل والحرمان من كل حقوق المواطنة هي إنكار مختلف سلطات الأنظمة القائمة قيمة الإنسان كإنسان ذاتها وإمعانها في محاولة تدميره من الداخل عبر قتل كل اعتزاز فيه بذاته، ومحو كل أثر لشعور بالانتماء إلى وطن أو أمة، وتعرضه يوميا لكل صنوف الإهانة والإذلال، في أي موقع سلطة أو مرفق عمومي. ولذلك سيمثل كسر حلقة ثقافة الخضوع والاستسلام هذه بالضبط، بالنسبة لأجيال الشباب الجديدة، ممرا ضروريا لتحرير الطاقات والديناميكيات وبداية إرساء ثقافة سياسية جديدة لا تعرف الخوف ولا المستحيل، علاوة على أشكال من الخطاب والتواصل والتنظيم أكثر جرأة ونجاعة... فكان أن بدأ الخوف يغير موقعه، وعصا القمع ورماسه يندحر خائبا أمام مجرد أغنية أو كاريكاتير أو قصيدة أو شعار سياسي... وهي الصيرورة التي ستبلغ أوجها في "ثورات الربيع العربي" التي ستطالب في كل مكان بالحرية والعدالة والديمقراطية والكرمة، قبل أن تنتقل إلى نزع كل شرعية عن الأنظمة الفاسدة والمستبدة وتطالب بإسقاطها.

... وإخفاق أكبر

في تحقيق الوحدة المغاربية

باستثناء وحدة امتداده الجغرافي والبشري، لا يقدم الكيان الجيو-سياسي المغاربي ذاتيا أية مظاهر لوحدة فعلية أخرى، بالرغم مما توافره موضوعيا من الشروط المواتية والجايزة للاندماج، والتي ليس أقلها تمازج وتماثل المكونات البشرية القاعدية (الأمازيغية العربية والإسلامية، والأندلسية، واليهودية والإفريقية المميزة للهوية

-

الجماعية للشخصية المغاربية)، ووحدة المجال الجيو-ثقافي (الدين والمذهب واللغة)، ووحدة التاريخ (الكفاح ضد الاستعمار) والمصير المشترك علاوة على تقارب مستويات تطورها الاقتصادي ومشاكلها الاجتماعية والسياسية الحالية ووعيتها بعدم القدرة على مواجهتها بالنجاعة الكافية- في شروط العولمة وبناء الأقطاب والتجمعات الكبرى الجارية- داخل الحدود الوطنية الضيقة لكل قطر على حدة... بالرغم من ذلك، ماتزال دول المنطقة، تدفع بكل طاقاتها في الاتجاه المعاكس تماما، مبددة موارد بلدانها وشعوبها في الاستنزاف المتبادل لبعضها البعض، بدون كبير اكتراث بالمصير المحتوم والذي لن يكون سوى خسارة أكيدة وصافية للجميع.

والمؤسف حقا في هذا الإطار أن نعت "المفارقة"، الذي تكرر استعماله في توصيف واقع المغرب، ما عاد يكفي للتعبير لا عن واقع حال راهنه هذا ولا عن حقيقة وحجم التهديدات الجديدة وعلى رأسها خطر نقل علل الدول والأنظمة إلى المجتمعات والشعوب أيضا.

إذ مهما تكن التهديدات الخارجية، الفعلية أو المفترضة، فإن أكبر تهديد محقق ينتصب اليوم في وجه مشروع وحدة المغرب، هو هذه الاستمرارية المستقيمة والجذرية للاعقلانية المميزة للممارسة السياسية لدول المنطقة إزاء بعضها البعض، وخطر عَمَاقها الاستراتيجي على المصير المشترك ؛ إغلاق الحدود وطرد الرعايا وقطع أواصر التعاون والأخوة وحتى القرابة، وتغذية النزوعات الشوفينية ومشاعر الكراهية بين أبناء الكيان المغربي، وتضييق مساحة الأمل أمامهم في أن يروا ذات يوم سعيد من أيام الزمن المنظور، هذا المغرب الكبير وقد استوى تجمعاً جهويا حقيقيا وحيا، هي مجرد مؤشرات دالة في هذا الإطار.

ولأن المفارقات يولد بعضها بعضا، فإن الأنظمة لم تجن من وراء ما زرعه ورعته من وطنيات شوفينية سوى توليد أشكال من الانكفاء والنكوص الهوياتية ما دون الوطنية، تجاهر بعنائها للوطن والمواطنة كرابطة جامعة، وتنكر أي مبدأ مؤسس آخر للجماعة خارج الدين (أو بالأصح فهم خاص للدين)، أو العرق أو الإقليم أو اللغة، حسب الحالة...

والمؤسف أيضا أن يتم كل هذا بالضبط في وقت يحصل فيه تحول في الإدراك الغربي لأهمية اندماج المنطقة المغاربية كتجمع قائم الذات وذو خصوصية، بالنظر لعمق روابطها بالصفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط من جهة وبمنطقة الساحل وجنوب الصحراء، فضلا عن العالم العربي... وفي الوقت الذي تتطور نظرتة لها شيئا فشيئا من اختزالها- بعد انهيار جدار برلين وأحداث الحادي عشر من شتنبر خصوصا- في مجرد حدود يلزم إحكام إغلاقها ضد التهديد الجديد القادم من "الجنوب"، المتمثل في التهديد الديمغرافي وفي التهديد الإرهابي المصنف إسلامويا، (بعد زوال نظيره الأسبق، "الشيوعي"، "الكلباني"، الذي كان يزحف من "الشرق")، إلى اختزالها في سوق لضمان التزود بالمواد الخام من جهة، وهي كثيرة وبالغة التنوع (بترول، غاز، فوسفات، يورانيوم، حديد، فحم، رصاص، زنك، مياه...) وتصريف منتجاتها وبضائعها فيها، وهي أكثر، من جهة أخرى، إلى اعتبارها رهانا جيوسياسيا واستراتيجيا لمواجهة القوى المنافسة، التقليدية منها (الولايات المتحدة الأمريكية) أو الجديدة (الصين، روسيا، الهند...)، إلى بداية النظر إليها أخيرا، أو على الأقل، بداية الحديث عن النظر إليها، كشريك، رغم كل العمومية وعدم التحديد وتضارب تعريفات مضمون هذه الشراكة، مفهوما وواقعا، بين طرفي الشراكة وداخل مكونات كل طرف من طرفيها على حدة .

هي إذن مرحلة أخرى في صيرورة العلاقات بين المجالين وتأرجحها الدائم بين استعمار، ونزع استعمار، وعودة استعمار... وحيث تكون الأطراف دائما هي نفسها ومغايرة في آن واحد؛ فمن "الحوار الأوروبي-العربي" (1973)، إلى "حوار 5+5" (1990)، إلى "مسلسل برشلونة" و"سياسة الجوار الأوروبية" (1995)، وصولا إلى مشروع "الوحدة من أجل المتوسط" (2008)، ثمة انتقالات تعكس بحثا عن الخروج تدريجيا من إرث العلاقة الاستعمارية نحو أنماط جديدة من العلاقات تتخذ شكل علاقات "جوار" و"شراكة متميزة" و"وضع متقدم"، حتى لو كان موضوع هذا البحث غير موقوف دائما على المنطقة المغاربية وحدها، كما هو واضح في صيغة "الوحدة من أجل المتوسط"، التي عوّمتها في فضاء أوسع وأقل تجانسا، علاوة على إضافتها صعوبات وعوائق جديدة (مشكلة تنقل الأشخاص، عضوية الكيان الصهيوني...).

غير أن الصعوبة الأكبر، والحقيقة المرة هي أنه إلى اليوم لا توجد شراكة أوروبية- مغاربية بالمعنى الدقيق للكلمة، بل فقط شراكات أوروبية ثنائية مع هذا البلد أو ذاك من بلدان المغرب الكبير، وخصوصا المغرب والجزائر وتونس، وذلك ليس فقط لأن الطرف الشمالي لا يجد في الضفة الجنوبية مخاطبا مؤسسيا في مستواه كتجمع مندمج، بل أيضا، وهذا هو الأمر، لأن هذه الدول المغاربية إلى اليوم، لا تريد هي نفسها مخاطبة هذا الشريك بصيغة الجمع حتى ولو كانت تعرف أن مكاسبها مجتمعة ستكون أضعاف اضعاف ما يمكن أن يجنيه كل طرف منها منفردا، وأنها تكرر من ثم بقاء الطرف الآخر في موقع المقرر الوحيد والحصري الذي يحدد إطار الشراكة وقواعدها ومضمونها وأجنداتها الزمنية.

وإذن، ما لم تقم هذه الدول بتصحيح ما يجب تصحيحه وإصلاح ما يجب إصلاحه سواء في أوضاعها الداخلية وبالخصوص في علاقاتها في ما بينها، وما لم تتوحد إرادتها على قاعدة المصالح العليا المشتركة لشعوبها ومجالها، فإنها ستبذل ما تبقى من أوراق في يدها للتوقيع والتأثير الفعلي في محيطها العربي والمتوسطي والإفريقي والأوروبي، وستكون المسؤولة في المقام الأول، إن بقيت نظرة الضفة الشمالية لها مزدوجة، متناقضة وممزقة بين حدي المصلحة (الشراكة)، والخوف (الحدود)، بين الانفتاح الاقتصادي والسياسي، والانغلاق البشري.

ولعل تبلور ملامح مواطنة جديدة، مغاربية-أوروبية يحملها مزدوجو الجنسية، واحتلالهم لمواقع مرئية أكثر فأكثر، في مؤسسات إنتاج العلم والمعرفة والثقافة والأدب والفنون والرياضة، وفي مؤسسات المجتمع المدني والسياسي، والذين يخترقون الحدود الجغرافية والسياسية والثقافية واللغوية، سيكون إحدى الطلائع المتقدمة في إعادة بناء الجسور. ولكن الأمر سيقضي قبل كل شيء، الخروج في كل بلد من منطق النظام والأبوية إلى منطق الدولة الجامعة، وإعادة ترميم وإصلاح ما تم تخريبه من علاقات جوار وأخوة وتعاون بين الدول ووحدة بين شعوبها.

نعم، لقد شهدت البلدان المغاربية بالفعل، في هذا الإطار، منذ استقلالها، محاولات بناء أشكال من الوحدة تراوحت بين الوحدة الشاملة وبين وحدات ثنائية أو ثلاثية. غير أنه لا هذه ولا تلك أثمرت شيئا أمكن البناء عليه:

فمشروع مؤتمر طنجة (1958)، الذي كان أول تعبير قوي عن إرادة الوحدة المغاربية أجهض كحلم... واللجنة الدائمة الاستشارية المغاربية التي أحدثت سنة 1964، وأنيطت بها مهام تسهيل التنقل الحر للأشخاص والممتلكات، وإرساء أسس الاندماج الاقتصادي، واقتراح خطوط سياسة موحدة في العلاقة مع المجموعة الأوروبية، لن تتمكن من تحقيق أي اختراق وحدوي في جدار الانغلاق القطري، ليكون مصيرها ببساطة هو الحل في 1975... ومعاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون بين المغرب والجزائر في إفران 1969، والبروتوكول الموقع بين المغرب والجزائر وموريتانيا في العام 1972، والذي كان من شأنه إعطاء مخارج مقبولة لكل الأطراف المتنازعة (يؤكد على سيادة المغرب على الصحراء الغربية، والجزائر على الصحراء الشرقية مع إعطائها ممرا في الصحراء الغربية نحو المحيط الأطلسي، وعلى الاستغلال المشترك لخيرات المنطقة...)، كلها لم يكتب لها أن تبصر النور، وتستوي كحقيقة على أرض الواقع...

وحتى معاهدة اتحاد المغرب العربي (1989) بين البلدان المغاربية الخمس التي تركت المجال مفتوحا أمام انضمام بلدان أخرى عربية و/أو إفريقية، لن يتسع لتعاشيش سلمى حتى بين مؤسسيه أنفسهم، ولذلك لم يواز ما علق عليها من آمال، سوى الخيبة والإحباط من رؤيته، ومداد توقعات مؤسسيه لم يجف بعد، مهجورا، يموت في المهد.

أما كل محاولات التقارب والوحدة الثنائية أو الثلاثية الأطراف، فلم تكن سوى ردود فعل ظرفية ظاهرها الوحدة وباطنها الانخراط في استراتيجيات محاور متنافسة ومتقلبة بدون أفق استراتيجي، بدءا من محاولة التقارب الليبي-التونسي في 1974 (وحدة جربة)، مروراً بالتقارب الليبي-الجزائري في 1975 (وحدة حاسي مسعود)، والتقارب الجزائري-التونسي-الموريتاني في 1983 (معاهدة الأخوة والوفاق)، وصولاً إلى التقارب الليبي-المغربي في 1984 (الاتحاد العربي الإفريقي)، والتي قد تكون كلها حققت المبتغى منها كمناورات ظرفية وكغطاء لسياسات مضادة في جوهرها لمنطق الوحدة، ولكنها بكل تأكيد، رسخت النكوص والانكفاء القطري

-
الضيق أكثر، وميعة مطلبها شعبيا أصيلا ذا قوة تعبوية عظيمة محولة إياه إلى ما يشبه الأحمية أو النكته.

ثمة طبعاً عوائق وحواجز غير بسيطة، تاريخية وإيديولوجية وسياسية وحتى نفسية أغلبها ينحدر من التركة الاستعمارية (الحدود ورسم الحدود) ومن ماضي العلاقات بين أنظمة ودول المنطقة. ولكن، ومهما تكن الخلافات، في هذا الإطار بين ليبيا والجزائر وتونس وحتى موريتانيا، أو بين المغرب وموريتانيا وليبيا، أو بين تونس وليبيا، ومهما تكن حدة التنافس بين ليبيا والجزائر في منطقة الساحل والصحراء (مالي، تشاد، النيجر...)، فإن العقبة الكأداء تبقى بالتأكيد هي النزاع المغربي الجزائري.

فمشكلة الحدود التي عاث الاستعمار تقطيعاً وتفصيلاً فيها سيورها للبلدين كقنبلة موقوتة؛ والحال أن كل الحدود بين البلدين، وهي من أطولها في المنطقة، هي موضوع نزاع بين المغرب والجزائر، باستثناء شريط يمتد لحوالي مائة وخمسين كيلومتراً، من "ثنية الساسي" في اتجاه البحر الأبيض المتوسط، موضوع معاهدة "للأمغنية" بين البلدين (1845).

وقد عمق هذا النزاع وضاعفه كون أكثر من منطقة واقعة في الشريط الحدودي أو متاخمة له، تحتوي على مصادر طبيعية هامة (الحديد في تندوف، الفوسفات في الجنوب المغربي)، وهو الأمر الذي ينطبق أيضاً على الحدود الجزائرية الليبية (الغاز)، والجزائرية التونسية (الفوسفات والحديد).

كما أجبّ النزاع بين البلدين تنافسهما الاستراتيجي على الزعامة الإقليمية، و تموقعاتهما الإيديولوجية زمن الحرب الباردة وأثرها على تحالفاتهما وسياساتهما الخارجية.

وكانت المواجهة العسكرية بين البلدين في ما سمي حرب الرمال (1963)، لحظة الانفجار الأولى التي أعلنت بداية عهد جديد في العلاقات بين الجارين قائم على التوجس والمواجهة بين المطلب المغربي في تصحيح حدوده مع صحرائه الشرقية واسترجاع ما اقتطعه الاستعمار منها وألحقه بالتراب الجزائري بما في ذلك منطقة

"توات" - التي ظل وضعها كتراب مغربي قائما ومعترفا به تاريخيا وقانونيا حتى من السلطة الاستعمارية الفرنسية نفسها (حتى العام 1900)، والتي كان المغرب، على عهد الملك محمد الخامس، يمتنع دائما عن الاستجابة للمطلب الفرنسي في

رسمها النهائي، مخافة أن يكون ثمن ذلك هو خنق المقاومة الجزائرية وتجريدها من قاعدتها الخلفية، مفضلا إرجاء الموضوع إلى أن تنتزع الجزائر استقلالها أولا- وبين المطلب الجزائري المستجد، بعدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، والمتنافي مع الالتزامات العلنية والصريحة ومع سلوك الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي كانت وقتئذ قد وقعت بروتوكولا مع المغرب في الموضوع، لتسوية أمر أقاليمه الشرقية في إطار علاقات الأخوة، أخوة الدم والسلاح والجوار.

ولكن انطرح مشكلة الصحراء الجنوبية (الصحراء الغربية) في أواسط السبعينيات، وأخذها منذئذ طابع صراع كسر عظم، لن تُوفّر فيه لا الوسائل الدبلوماسية ولا السياسية ولا حتى العسكرية، هي التي ستحشر البلدين في أكبر مأزق لهما على الإطلاق، خاصة بعد أن سمحت موازين قوى السياسة بإعادة صياغة طبيعة النزاع نفسها في صيغة تعارض بين حقين: حق المغرب في استكمال وحدته الترابية من جهة، وحق تقرير المصير، لشعب صحراوي مفترض، سيظهر للوجود فجأة، من جهة أخرى.

ولحسن الحظ، ستتدخل اليد الخفية للتاريخ لتراكم في الاتجاه الآخر عددا من الوقائع والتطورات التي جعلت بارقة أمل ما تتراءى في البعيد.

فإضافة إلى معطيات التاريخ التي تبرز أن شعوب المغرب الكبير، المندمجة برسوخ بحكم الجغرافيا والتاريخ والمصير المشترك، كانت تهب جماعيا متضامنة كلما مُسّ جناح من أجنحتها (مجزرة سطيف بالجزائر، اغتيال القائد النقابي التونسي فرحات حشاد، نفي السلطان محمد بن يوسف...)، وأن مجاهديها ضد الاستعمار تقاسموا الماء والملح والسلاح، وتدريبوا في نفس المعسكرات، وتكونوا في نفس المدارس، وتسלحوا من نفس المصادر كما كان الحال بين جيش التحرير المغربي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وبلغ بهم الطموح في لحظة ما مستوى توحيد كل جيوش تحرير

بلدان شمال إفريقيا في إطار «جيش تحرير المغرب العربي»... إضافة لذلك، ستأتي "ثورات الربيع العربي" لتقلب معطيات كثيرة في الوضع، وتفرض على الجميع، لأول مرة، وقفة تأمل في كل المسار السابق، بناء على ذلك: فقد أسقطت الثورة نظام بنعلي في تونس، وتم عدوان عسكري موصوف ومتعدد الجنسيات على ليبيا، لم يسقط فقط نظامها السياسي بل خرب كيائها ونسيجها الوطنيين أيضا، وحولها إلى مشتل ومنصة للإرهاب الدولي على مستوى الإقليم وعلى مستوى القارة.

ولعل أهم درس استفادته الأنظمة هو أن لعبة الأمم والقوى كانت ومازالت تقوم، من بين أمور أخرى، على تغذية أو حتى إشعال الفتن والنزاعات الداخلية وتدويلها لتبرير التدخل السياسي والعسكري، وذلك في شروط العولمة التي خلقت حالة غير مسبوقة من الوحدة والتداخل بين الجغرافيا والسياسة، إلى الحد الذي أصبح من شأن أي نزاع داخلي أو بيني، أن يجد له صدى في الخارج ويكتسي بسهولة أبعادا إقليمية ودولية فعلية أو يتلبس لبوسها لأغراض جيوسياسية واستراتيجية، فقد رأت الأنظمة بأم عينها في هذا الإطار، كيف أن "الحماة" و"الحلفاء" يكونون أحيانا أول من يضحي ب "محميهم" و"تابعهم" الضعفاء، من أجل مصالح أضمن وأشمل.

هذا الوضع الجديد، إضافة لحاجيات تأمين شروط تطورها الديمقراطي هي نفسها في مجال إقليمي مفكك، بدون استقلالية ولا إرادة موحدة جامعة، ومهدد فوق ذلك من الداخل والخارج، هو ما كان في خلفية إطلاق المبادرة التونسية (2012) لإعادة الروح لاتحاد المغرب العربي، وفي المقدمة منها وضع مشكلة الصحراء، العقدة المركزية والمزمنة في المنطقة على طريق الحل عبر فتح حوار في الجوهر بين المغرب والجزائر، لكي يتم التفرغ الجماعي لاحقا، وبنجاعة، للتهديدات الأمنية والاستراتيجية، والتي تعتبر مواجهتها جماعيا وبشكل موحد شرطا ضروريا وإن لم يكن هو أيضا كافيا. ويتعلق الأمر بالأمن الإقليمي الشامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والغذائي والطاقي والبيئي وليس الأمني فقط (التهديد الإرهابي في ليبيا والساحل وجنوب الصحراء).

ورغم أن المبادرة لم تلق للأسف نفس القدر من الترحيب المبدئي، فإن نفسها الاستراتيجي وجديتها المتمثلة في رفضها الاستمرار في تكريس منطق عدم المس

ب"الطابوهات"، وفي إرادة إحداث خرق ما في وضع الجمود القائم، إضافة لموقع تونس الخاص، الاعتباري بعد الثورة، والفعلي كقوة توازن إقليمي... هي كلها عناصر تفرض تواصل هذا الدور، وتدعيمه بأخرى إلى أن يكتمل نزول الجميع من شجرة الانغلاق القطري إلى الغابة الفسيحة للوفاق والتكامل والاندماج الإقليمي. ولا بد هنا من التنويه بإعلان تونس من جانب واحد سماحها لكل المواطنين المغاربة بحرية التنقل والاستقرار والشغل والاستثمار وتمتعهم حتى بحق التصويت في الانتخابات البلدية.

ومن الأكيد أن ما نجم عن "ثورات الربيع" من تحولات، والتي كان مطلب بناء وحدة المغرب الكبير أحد شعاراتها، سيكون قوة دفع إيجابي في هذا الاتجاه. خصوصا إن تم تدعيمه بدناميكية مبادرات عابرة للأقطار الخمسة تلعب فيها الأحزاب وتنظيمات المجتمع المدني دورها في استنهاض وتوسيع حالة رأي عام ضاغط. وهذا هو الإطار الذي تندرج فيه مبادرة مركز محمد بن سعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات (المغرب) بتنظيم ندوة دولية لفتح حوار مباشر وحر بين كل الأطراف المعنية بنزاع الصحراء، والتي بدأ الإعداد لها منذ ما يقرب من السنة.

والحقيقة أن الموقف الرسمي الجزائري بعد هذه الثورات، لم يعد هو نفسه قبلها؛ فسقوط نظام بنعلي في تونس والقذافي في ليبيا، سيسمح للجزائر بأن تدقق تقديراتها بخصوص طبيعة ومصدر التهديدات المحدقة بها والتي إن وجدت، فلن تأتيها من غربها (المغرب)، بل من شرقها (ليبيا). وربما يكون هذا من ضمن أمور أخرى، في خلفية ما يلاحظ من وقف لتدهور العلاقات ونقص في الحروب الإعلامية وزيارات رسمية متبادلة وعودة لإطلاق التعاون الثنائي في عدد من القضايا، وبداية الحديث عن فتح الحدود... إلخ.

وقد يكون خروج العلاقات الدولية من مرحلة الواحدية القطبية المدمرة، واتجاهها نحو نوع من التوازن بفضل صعود الصين التجاري والاقتصادي، وعودة القوة العسكرية والديبلوماسية لروسيا للعب أدوار متقدمة ومبادرة على الساحة الدولية، وتسارع وتيرة بناء وتهيكّل العالم في وحدات وأسواق جهوية كبرى عاملا آخر مساعدا لا يستهان به.

وحدة المغرب، الأفق الاستراتيجي المحتوم

في كل الأحوال، يطرح اليوم منطق تطور الأشياء مسألة وحدة واندماج المغرب، باعتباره إحدى الإجابات الكبرى على عدد من التحديات المركبة الداخلية والخارجية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والجيو-سياسية والاستراتيجية، وهي إجابة لم تعد متعلقة لا بمزاج وهوى هذا الطرف ولا بالإرادة الطيبة والحرّة لذلك، بل بالضرورة الحيوية، الموضوعية من أجل بقائهم جميعا، والذي لن يكون ممكنا بدون تلك الوحدة.

إن اتحاد المغرب الكبير هو أولا ضرورة اقتصادية بالنظر لمحدودية أسواق المغرب الكبير وتجزؤها. ولذلك فإن اندماجها كسوق إقليمية أو جهوية فرعية، حتى وإن كان غير كاف لإخراجها من دائرة الأسواق الصغرى عالميا، فهو على الأقل سيفتح لها إمكانيات جديدة لا يستهان بها للتوسع أكثر شمالا وجنوبا وشرقا، ويجعلها كحجم مرئية أكثر وذات جاذبية أكبر للاستثمارات الخارجية كما سيؤولها لتصبح أرضية وملتقى تبادل وتفاعل ما بين المصالح الاقتصادية للتجمعات الكبرى وتواصل في ما بين القارات والمجالات الجيوثقافية المختلفة.

إن نسبة كبيرة من التبادلات التجارية الدولية تتم اليوم عبر مناطق مندمجة جهويا؛ فبينما تمثل نسبة التبادل داخل الاتحاد الأوروبي 60%، و22% داخل اتحاد أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN)، و19% في بلدان السوق المشتركة لجنوب أمريكا (MERCOSUR)، لا تتجاوز نسبة التبادل التجاري بين بلدان المنطقة المغاربية 3%. كما أنه مقابل تعملق حجم الأسواق العالمية وعدد المستهلكين فيها (213 مليون نسمة في "الميركوسور"، 480 مليون في منطقة التبادل الحر للشمال الأمريكي (ALENA)، 625 مليون في "الآسيان"، و3 مليار نسمة في بلدان "البريكس" (البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجمهورية جنوب إفريقيا)، لن يتجاوز الحجم في البلدان المغاربية مجتمعة عتبة المائة مليون نسمة سوى بقليل (115 مليوناً)، في أفق 2030.

وإضافة إلى ذلك، فإن الاندماج وتكامل الاقتصادات سيمكن كل قطر من أقطارها من ربح/استرجاع ما يقدر بنقطتين إلى ثلاث في المائة من الناتج الداخلي الخام السنوي، هي بالضبط النسبة المقدرة كضمن أو كلفة لاستمرار حالة اللامغارب.

وهو ثانيا ضرورة اجتماعية: إضافة للإكراهات الآنية المتمثلة في معالجة أو تخفيف حدة بعض المشاكل الاجتماعية في المديين المباشر والقريب، لتثبيت الاستقرار، ثمة تحديات مقبلة لا قبل ولا حيلة للبلدان المغاربية لمواجهتها جديا سوى على نحو جماعي وموحد؛ فحسب تقديرات البنك الدولي، تواجه هذه البلدان تحدي خلق حوالي 8 مليون منصب شغل بين 2010 و2020، فقط من أجل امتصاص البطالة، وتوفير شغل لطالبيه الجدد القادمين... وأنه يلزمها من أجل تحقيق ذلك، مضاعفة الناتج الوطني الخام لكل الإقليم أربع مرات لضمان نوع من الاستقرار والسلم الاجتماعيين وتلافي حصول هزات وانتفاضات جديدة.

واتحاد المغرب الكبير هو ثالثا ضرورة سياسية وجيو-سياسية، لأن الحفاظ على إطار الدولة- الأمة نفسه وتحصينه في شروط اليوم، التي يوجد فيها مهددا من الخارج ومن الداخل، لن يتحققا بدون الاندراج في إطارات أوسع، قد لا يمثل اتحاد المغرب العربي الكبير نفسه فيها سقفا بل عتبة، يعني ممرا إجباريا، وشرطا ضروريا، ومباشرا، سيتوقف كل التطور اللاحق للإقليم ولأقطاره، على إنجازه أو عدم إنجازه.

ورغم أن الأحداث تدفع إلى المقام الأول في صف التهديدات تنظيمات الإرهاب التكفيري باسم الدين، ممثلة في تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، و"أنصار الدين"، و"الحركة من أجل الوحدة والجهاد في إفريقيا الغربية" و"بوكو حرام"...، وهي كلها أدوات ومظاهر للتهديد، الحقيقي، الأكبر، المتمثل في تعاظم نفوذ الأنظمة العشائرية الخليجية في المنطقة البالغ الخطورة على أكثر من صعيد، ومن ورائها قوى الاستعمار الجديد والهيمنة الامبريالية العالمية.

إن الاندماج الاقتصادي والوحدة السياسية سيوفران لبلدان المغرب الكبير وشعوبه شروطا أفضل لمواجهة زواجع عدد من التحولات السياسية الجارية والمرتبقة وإجراء الإصلاحات والتغييرات الضرورية بشكل متحكم فيه يحمي من خطر تدمير الدولة

الوطنية ذاتها ككيان جامع، وللتجاوب مع الانتظارات والطموحات الموحدة والعميقة للشعوب المغاربية في الحرية والديمقراطية والعيش الكريم والمواطنة الكاملة، وفي العدالة الاجتماعية والعيش الكريم والأمن والاستقرار، كما سيوسعان أيضا هوامش الحركة أمام هذا الاتحاد من أجل استقلالية أكبر لقراره السياسي كتجمع، سواء في علاقته مع المركزية الأوروبية التي ما تزال تختزله في مجرد مجال طرفي حيوي وحاجز أمني متقدم لها، أو في علاقته مع الهيمنة الإلحاقية الخليجية، وخطر مشاريعها المغامرة- بعد تراجع أدوار مصر والعراق وسوريا- وأدوارها المخربة إن كان على صعيد سياساتها الإقليمية والدولية (تمويل ونشر ورعاية الإرهاب التكفيري، تفريغ الشرق من الوجود المسيحي، إشعال الفتنة المذهبية السنية الشيعية، منع كل تغيير جدي في المنطقة ولو بالتدخل العسكري [البحرين، ليبيا، اليمن...])، التحالف مع الكيان الصهيوني العنصري، أو على صعيد المنظمات الاقتصادية الإقليمية والدولية (أوبك)، والسياسية، (جامعة الدول العربية، منظمة التعاون الإسلامي).

وقد يجد اتحاد المغرب الكبير نفسه بعد ذلك، مؤهلا أيضا ليمارس بعضا من أدواره وواجباته في محيطه العربي (القضية الفلسطينية) والإفريقي والمتوسطي.



ومخاطر التفتيت



خالد عيّد

باحث بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر - جامعة منوبة

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأدقّ الفترات وأخطرها بالنظر إلى التوجّه نحو التفتيت الكياني الذي لاح منذ أن حاد المسار نحو الانزلاق أكثر فأكثر إلى تغيير خارطة الدول القائمة على أساس عرقي أو طائفي أو مذهبي، مسار انخرط فيه عن وعي أو دون وعي أطراف عدّة وسط تنامي الرغبة لبعض الدول الإقليمية الكبرى في بسط نفوذها بطريقة أو بأخرى خاصة على منطقة المشرق العربي، صحيح أنّنا قد نشهد أو نحن فعلا في حرب باردة إقليمية قد تصبح في أيّة لحظة حربا باردة عالمية جديدة خاصة إذا لم يقتصر الأمر على التدخل الروسي فقط، صحيح أنّ هناك أجنداث كانت مخفية إلى حدّ الآن لكن توضّحت أكثر فأكثر مع الدفع نحو التفتيت، لكن هذا كلّه سيلقي بظلاله على منطقة شمال إفريقيا التي لا يتهدّدها شبح الإرهاب فقط بل أيضا وخاصة شبح التفتت إن لم تتدارك شعوب المغارب أمرها حتى لا يتجدّد السيناريو المشرقي عندها، وهنا تعدّ الحالة الليبية إرهابا ممكنا لسيناريو مرتقب، خاصة وأنّ شبح التفتيت فيها مخيم ووارد بالنظر إلى أنّها مهية لذلك بسبب قدم التقسيم المناطقي فيها (برقة، طرابلس، فزان).

تَمَرُّ

لكن هل يقتصر الأمر على ليبيا فقط؟ الجواب بالتأكيد لا، بالنظر إلى أنّ مشكل الصحراء بين المغرب والجزائر أو إن شئنا بين المغرب والجمهورية العربية الصحراوية، يشكل "الثغرة" الأفضل لزيادة التوتر بين المغرب والجزائر خاصة وأننا لاحظنا في المدّة الأخيرة اهتماما أمميا "مفاجئا" نسبيا بهذه المسألة ممّا يؤشّر على إمكانية وجود مخطط ما يحاك لهذه المنطقة، قد يعقبه مخطط آخر لتحريك مسألة "الأمازيغ" في كلّ من الجزائر والمغرب ومسألة "المناطقية" في تونس... الخ.

وعليه، من الضروري أن يكون هناك وعي لدى شعوب هذه المنطقة، شعوب المغارب بضرورة تفويت الفرصة على أية إمكانية للتفتيت واستبعاد السيناريو المشرقي، ولا يمكن ذلك إلاّ من الاستمداد من الماضي المشترك لهذه الشعوب خاصة خلال الفترة الاستعمارية التي تمّ فيها التعالي على بعض الاختلافات ممّا سمح للتنسيق أن يصل إلى مداه أحيانا.

صحيح أنّ دول الاستقلال لم تتمكّن من أن تواصل الحلم لعدّة اعتبارات بالرغم من أنّ شعوب المغارب تدفع لذلك وتؤمن حقيقة به، لكن هذا العائق يجب أن لا يكون هو التعلّة التي تُعتمد كي يقع تبيان استحالة تجسيم الحلم، فالحلم ممكن وهو ما تشعر به لدى هذه الشعوب، لكن تجسيمها هو الذي يتطلّب جهدا استثنائيا يقوم على التحرر من الذاتية والابتعاد عن الهاجس القطري وعن التوجّس من "الذوبان" الكياني وعن التضخّم الزعاماتي لدى سياسيي هذه البلدان، لأنّه لا حلّ إلاّ في التنسيق من أجل درء كلّ ما من شأنه أن يشكّل مدخلا لأيّ تدخل كان، وإن لم يحدث هذا الأمر فإنّ المنطقة، كلّ المنطقة قادمة لا قدر الله على تطوّرات قد يكون بعضها دراماتيكية، بدأ مشهدها يتوضّح من خلال الحالة الليبية، فهل سيرتقي الوعي لدى القادة والنخبة السياسية والمثقفة إلى مستوى هذه اللحظة ودقتها؟ هذا ما نرجوه حقيقة.



صدر حديثا عن مركز محمد بن سعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات كتاب:
 "الاتحاد الوطني لطلبة المغرب"
 اطلبوه من مقر المركز



من إصدارات المركز



الموقف الوطني الثوري من مسألة الصحراء المغربية

(من وثائق منظمة "23 مارس" المغربية)

كلفة اللامغارب



عبد الحفيظ أمازيغ

خبير في الاقتصاد والمالية

بعد

فترة، ستكون معاهدة مراكش الموقعة سنة 1989 التي قضت بتأسيس "اتحاد المغرب العربي" قد أكملت ذكرائها السنوية السابعة والعشرين. كان هذا الحدث قد فجر آمالا عريضة عند المغاربة من جيلي الذين تعلقوا بكل ما أوتوا من إيمان وقوة بهذه الوحدة التي بدت قبل الاستقلالات هدفا مرغوبا فيه من الجميع. وبالفعل، كان المغرب الكبير نوعا من الشعار أو الأمنية الطيبة التي فقدت مصداقيتها من فرط تلويكها المتكرر بلا انقطاع.

بكل تأكيد، كان الزعماء الوطنيون الذين قادوا النضال ضد الاستعمار مدركين لأهمية تنسيق عملهم، ولما يمكن أن يجنوه عبر ذلك من فوائد تخدم نضالهم. غير أن ذلك التنسيق، الذي ذهب الحماسة ببعضهم إلى حد رفعه إلى مستوى اندماج، سرعان ما سيجهض بعدما فطنت القوة الاستعمارية على الفور لوقع ولعواقب مثل هذا التوجه عليها.

بُعِد الاستقلالات، سيقدر كل بلد المضي بحرية في السبيل الذي اختاره، في مناخ طغت عليه المنافسات بين الشرق والغرب، وانتصرت فيه الإيديولوجيات على أي تعاون جدي وصادق. وإلى ذلك، يضاف تصلب وضيق أفق الحركة القومية العربية

التي لم تكن لترى بعين الاطمئنان، بل هي كانت تحارب كل محاولة لبناء وحدات فرعية كيفما كان شأنها خارج الوحدة الشاملة والكاملة لكل العالم العربي. كما يجب أن يضاف التعارض والتنافس الجزائري المغربي لاعتبارات مختلفة تتصل بالحدود وبالخيارات الاقتصادية السياسية، وبالصحراء...

أيضا، لم يكن خلق "اتحاد المغرب العربي" هذا بكل ذلك الارتجال، وبالأهداف الخاصة بكل عضو من أعضائه، وإذن، بدون رؤية ولا غايات مشتركة، لم يكن غير حلقة لا يليق أن تصنف سوى في سجل الشعارات والأمانى الطيبة. لا أحد كان يصدق أن ساعة ميلاد هذا الاتحاد قد دقت فعلا وحقيقة، خصوصا في ظل غياب أي قرار بفعل ذي لالة ولا رجعة فيه كما هو الأمر في مختلف التجمعات الجهوية.

إن تحليل الإنجازات الدالة لهذا التجمع يمدنا بالحجة غير القابلة للدحض على عدم نجاعته. وكل ذلك الكم من النصوص والاتفاقيات التي يطول إحصاؤها بقيت بدون ترجمة عملية في الميدان. أما الاستثناء الوحيد، فلم يتعد الإحداث الفعلي، اليتيم، في دجنبر 2015 (أخذ قرار إحداثها في 2013)، لبنك استثمار برأسمال لم يتجاوز سقف المائة (100) مليون دولار، ولا يمثل شيئا ذا بال قياسا للأهداف التي أنيط به أمر تحقيقها.

منذ إحداث اتحاد المغرب العربي، ظهرت إلى الوجود تجمعات اقتصادية وسياسية أخرى عبر العالم في آسيا وأمريكا الشمالية والجنوبية وحتى في إفريقيا جنوب الصحراء. وقد حققت هذه وسواها من التجمعات التي سبقتها اندماجا اقتصاديا وماليا وصل حد إحداث عملة فريدة أو عملة مشتركة.

كما أن بلدانا أخرى في مستوى تطويعادل ما هو موجود عند البلدان المغاربية الثلاثة (الجزائر، المغرب وتونس) حققت مستويات نمو تعادل ما هو موجود عند نظيرتها من البلدان المتقدمة التقليدية. وأقتصر هنا على مثال واحد هو كوريا الجنوبية التي كانت معطياتها الاقتصادية إلى حدود 1960 مشابهة للبلدان المغاربية الثلاثة التي سبقت الإشارة إليها أعلاه. أما اليوم، فكوريا الجنوبية، بتعداد سكانها البالغ خمسين مليون نسمة، تتربع على المرتبة الثانية عشرة في الترتيب العالمي بفضل مجموعاتها الصناعية من الحجم العالمي العاملة في أكثر القطاعات تطورا.

لا مجال طبعا للحديث عن اندماج مغاربي، فهذا ما لا وجود له، ولذلك سنكتفي بالحديث عن مجرد تبادلات داخلية في المجال المغاربي، ونندهش لكون الحجم الإجمالي لتلك التبادلات لا يمثل سوى 1,5%، يعني ببساطة وبلغة أوضح، أضعف نسبة تبادل على الإطلاق في العالم قاطبة. أما كلفة هذا التعطيل للاندماج المغاربي فتقدر كل سنة بحوالي 3% من النمو الاقتصادي. وتقدر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا أن تحقيق الوحدة المغاربية سيجعل لوحده البلدان الخمسة ما يعادل 5% من ناتجها الداخلي الخام (PIB). من جهته، يقدر البنك الدولي نمو الناتج الداخلي الخام لكل نسمة ب 30% على مدى عشر سنوات. ومن أجل بلوغ هذه الإنجازات، من الضروري التوفر قبلا كقاعدة على اندماج حقيقي وعميق والقيام بإصلاحات هيكلية لتحقيق سوق موحدة حامل لديناميكية صالحة خالقة للاستثمارات والفرص بالنسبة لمقاولات المنطقة ولأقتصاد البلدان الخمسة الجامع.

إن انقسام المغرب الكبير إلى مجالات حمائية وسيادة منافسة سياسية عقيمة، لا يمكن أن تدرك من باقي بلدان العالم ومن بلدان الجوار سوى كمجال اقتصادي غير مستقر ومتروك للصدف والشكوك.

إن غياب مقارنة شمولية ومنسقة للتنمية تترجم الطموح لبناء مجتمع متطور، منفتح على العالم، قائم على اقتصاد متقدم وقادر على مواجهة المنافسة العالمية، إن غياب تلك المقاربة لم يسمح بالتقدم في اتجاه إيجابي. يضاف إلى ذلك:

- التحدي الذي يطرحه التقدم الهائل للعلوم والتكنولوجيات، وكذا التقدم الكاسح والسريع لتقنيات الإعلام والتواصل؛

- تسارع إيقاع الإنتاج والتصدير بأخفض كلفة؛

- تكثيف المنافسة الدولية من أجل:

° غزو الأسواق الخارجية،

° تعبئة الرساميل.

ولم يعد ذلك ممكنا إلا بفضل سياق دولي أصبحت فيه الحدود والحوافز الجمركية تنهار وتسقط، وتشكل فيه التجمعات الجهوية عاملا أساسيا وإيجابيا لكل اندماج في الصيرورة العالمية مع تجنب انعكاساتها السلبية.

ويفتح الانفجار الهائل لتكنولوجيات التواصل والتكوين آفاقا للتنمية الاقتصادية الاجتماعية لحدود لها من شأنها أن تمكن شعوبنا من استدراك تأخراتها المتراكمة، وذلك بولوجها مباشرة لمجتمع المعرفة ورفعها على ذلك النحو لشتى التحديات التي

يطرحها العالم الحديث. وهنا أيضا، ليس بوسع أي بلد من بلدان المغرب، أن يواجه وحيدا هذه التحديات، بدون أن تكون لذلك كلفة تفوق حدود التصور، ليس فقط على المستوى المالي، بل أيضا على مستوى نوعية وديمومة الوسائل التي يتعين تعبئتها ووضعتها قيد التنفيذ. ولذلك، وحده إطار مغربي، أوسع وأمثل، سيسمح بنوع من الملاءمة بين الأهداف المسطرة والوسائل المتوفرة، وسيمنح على هذا النحو، خبرة من مستوى عال وإغناء متبادلا.

تصطدم حركة الرساميل بعوائق يصعب في الغالب رفعها، حتى في بلدان مثل المغرب وتونس اللذين باشرا بعض الإصلاحات الهيكلية الخجولة. ولكن، رغم أن الاستثمارات الخاصة المباشرة في اتجاه بلدان المغرب تضاعفت خلال العشرية الأخيرة، فإن تأهيلها لتبلغ معدلات البلدان الصاعدة يقتضي وتيرة أعلى من ذلك أربع مرات على الأقل.

على صعيد آخر، يقدر حجم الادخار الهارب من المنطقة المغاربية بما يربو على المائة (100) مليار دولار، فيما أفراد جالياتها في الخارج يعيدون إدخال أكثر من 15 مليون دولار، أي 8 في المائة من المداخيل بالعملة الصعبة، أو أيضا 5 في المائة من الناتج الداخلي الخام للبلدان الخمسة، وهو ما يسمح لبعضها بسد عجز ميزانها التجاري. هذه الدياسبورا البالغ تعدادها عشرة ملايين (10 م) مغربي موزعين على مختلف بقاع العالم ما تزال هي الأخرى خارج إمكان الاستفادة منها وكأنها لا تعتبر. هذا مع العلم أن التقديرات اليوم تشير إلى أن 20 في المائة من المهاجرين المغاربة يتوفرون على مستوى تعليمي قاعدته شهادة البكالوريا زائد 5 سنوات دراسات عليا تم تحصيلها في بلدانهم الأصلية. وعلى سبيل المثال، يمارس أكثر من 50 في المائة من الأطباء المغاربة مهنتهم في الخارج.

وهناك كلفة أخرى لا يحصرها أي تكميم، وهي الكسب (أو كلفة خسارة هذا الكسب)، الذي يمكن أيجنية مغرب موحد ومندمج إزاء شركائه سواء كانوا بلدانا أو تجمعات جهوية بالنسبة للمفاوضات التي تجري مع كل بلد على حدة.

وإلى ذلك، يجب أن تضاف تكلفة السباق نحو التسليح بين المغرب والجزائر، والذي يقدر بحوالي ثلاث نقط من النمو. هذه الثلاث نقاط، لن تمنح فقط أملا للشباب،

بل ستساهم في تجنب الانفجارات الاجتماعية، وبالتالي مخاطر الانزلاقات السياسية والإيديولوجية المتعاضمة.

ولكن، رغم كل هذه العواقب الكارثية، تحاول كل دولة كبح تحرير التبادلات كرد فعل على اللعبة السياسية، وهي تعلم علم اليقين أن تجمعا أوسع كان سيمنعها من أن تفرض على الآخرين أخذ مصالحها بعين الاعتبار بضمانة تشريعات مشتركة. إنما، طالما استمر الحاكمون في رفض فتح الحدود داخل المغرب الكبير، سيمنعون أي توسع لسوق الشغل لهؤلاء الشباب الذين يحلمون بمنصب شغل أصبح شغلهم الشاغل، وسيحكمون عليهم بسبب ذلك بأن يبقوا رهائن للسوق السوداء، أو ينضافوا كمرشحين جدد للهجرة السرية مع كل ما يحيط بها من أخطار. ومالم تتبنى الدول سياسات في صالح المستثمرين الوطنيين والأجانب، ستبقى نسبة النمو ضعيفة، وسيصدر الادخار إلى الخارج بدل أن يساهم في التنمية.

وما كان بوسع هذا التقدم الهائل العلمي والتكنولوجي الذي يميز عصرنا الحالي أن يحصل إلا في سياق دولي انتفت فيه الحدود والحواجز الحمائية لصالح تجمعات جهوية واسعة. ففي الشمال، يتوسع الشريك الرئيسي للمنطقة المغاربية، أي الاتحاد الأوروبي، ويحاول رغم كل الصعوبات أن يتهيكّل على الصعيد السياسي. وهو في ذلك، قد يتحول بشكل لا رجعة فيه نحو الشرق وينسى الجنوب، إن قبض ل"الفوضى" أن تدوم في هذه الرقعة من العالم، خصوصا إذا استحضرنّا النتائج الهزيلة لمسلسل برشلونة.

هكذا يبدو واضحا إذن أن أية محاولة فردية لبلد من حجم صغير أو حتى متوسط للاندراج في حركة التطور الدولي المعاصر ستكون في النهاية بدون جدوى، بل وستكون أكلافها الفلكية قد رهنت تنمية ساكنته لعقود عديدة من الزمان.

نحن إزاء رهانات جدية وحيوية، فبدون رؤية تكاملية، بدون اندماج وتضامن، وبدون سياسة اقتصادية ملائمة، نخشى أن لا يعود المغرب صالحا سوى كمكب لمنتجات شركائه الذين سيستفيدون وحدهم من رفع الحواجز الجمركية.

ومالم نأخذ في الحسبان التحديات المستقبلية، والرهانات العظمى التي ستفرض أكلافا محتومة ولا مفر منها في حال لم تواجه البلدان المغاربية كل ذلك موحدة، هذه بعضها:

- التصحر الزاحف؛

- تناقص الماء وازدياد سوء تدبيره؛

- الأمن الغذائي...

أما الخلاصة، فهي أن بلدان المغرب هي اليوم الجهة الوحيدة في العالم الأقل اندماجا. تترجم ذلك أضعف مستويات التدفقات الإنسانية الداخلية الجهوية، ومحدودية تبادلات الممتلكات والخدمات، والانعدام شبه التام لرواج الأفكار وللتعاون في مجال البحث العلمي... وهو الوضع الذي ينتج عنه نوع من التفتت الثقافي لمجتمعات كل بلد على حدة. فالفضاء الاقتصادي وقدرة أسواق كل بلد أضيق من أن تسعف نفسها بمقاولات صناعية وتجارية من الحجم العالمي مردودية وتنافسية، وبمؤسسات مالية قادرة على العمل في الأسواق الدولية. وبالمقابل، سيسمح الاندماج الجهوي ب:

- تصريف التمويلات والاستثمارات الخارجية الضرورية لتأهيل الاقتصادات؛

- تقوية التخصيص في بلدان المنطقة بما يسمح بتكاملية حقيقية؛

- ترقية قدرات التفاوض مع المجموعات الجهوية وخاصة مع الاتحاد الأوروبي؛

- التحكم في نتائج العولمة بدل تلقيها السلبي وتوفير الشروط المناسبة للاندراس في الصيرورة الكوكبية؛

- تنمية أقطاب جودة وبحث بوسائل وكفاءات موسعة ومجمعة؛

- تشجيع وإرساء التخصيص في بلدان المغرب من أجل بناء تكاملية حقيقية؛

- تقوية التخصيص والاندماج بين البلدان وذلك بتفضيل إحداث مقاولات "عبر-مغربية" من حجم تنافسي قادرة على أن تمثل نواة صلبة للقطاع الصناعي وعلى مواجهة المنافسة على مستوى دولي؛

- بناء مؤسسات مالية من حجم وفنية كافيين لمواكبة تنمية حقيقية؛

- تيسير تنمية اجتماعية وبشرية في إطار من السلم والاستقرار وحده الاندماج الجهوي يمكن أن يضمناها...

إن الاندماج المغربي هو أيضا أحد الإخفاقات الكبرى، فتجربة اتحاد المغرب العربي لم تكن مبنية على الانخراط والمشاركة الواعين والإراديين للسكان، وذلك بالضبط لأن الحاكمين والسياسيين لم يقوموا بشيء ذي بال في هذا الاتجاه.

هذا الاندماج يفترض هو نفسه وجود مؤسسات تبني وتشغل في بيئة ديمقراطية. ولذلك، فتأخر الاندماج الجهوي والعجز في الديمقراطية اللذين تشكو منهما بلدان المغرب، مترابطان فعلا أشد مايكون الترابط. وهذا ما يضع البلدان الخمسة وجها لوجه مع تحدٍّ مزدوج، تحدي الديمقراطية وتدعيم الانتقال الديمقراطي والتعددي، من جهة، وتحدي تحديث بنياتها الاقتصادية والاجتماعية من أجل مواجهة الاقتصاد المفتوح والعولمة.

هذه الوضعية ترخي بثقلها على بلدان المغرب وترهن بشكل جدي وخطير مستقبلها ومستقبل شعوبها.

وإذن، يمثل اللامغرب كلفة تعوق مجالات متعددة ثقافية، علمية، سياسية، اقتصادية ومالية ينبغي تحديدها وقياسها. وقد آن الأوان لتحمل تنظيمات المجتمع المدني والقوى الحية في المغرب مسؤوليتها كطليعة، وكقوة اقتراح وذلك عبر إطلاقها لديناميكية مغربية جديدة.

وفي هذا المنظور تدرج مبادرة مركز محمد بنسعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات، الهادفة إلى تنظيم لقاء يطلق حوارا بين المغاربة، بناء ومتحررا من كل إكراهات أو ضغوط، وهذا في حد ذاته، حجر أساس في افتتاح البناء المغربي.

ومن شأن هذه المبادرة أن تشكل بدون شك بداية لأعمال منظمات غير حكومية مابين- مغربية حيث سيكون على المغاربة والمغاربة أن يدافعوا بقلوبهم عن هذا المغرب المقبل الموحد ويهيؤوا له المقام والمستقر.

ثمة هيئات أطلقت مبادرات في هذا الإطار منها منتدى المقاومين المغاربة وأخرى لا يتسع المجال لذكرها هنا.

ومن أجل تجسيد تلك المبادرات سيتعين علينا:

- أن نقوم بمجرد وتحليل لنتائج غياب المغرب الكبير على السياسات الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان، ويبرز شتى أنواع الهدر والخسائر التي تلحقها بالشعوب؛

- تحديد الجوانب السلبية التي تتمخض عنها في العلاقات مع الشركاء، ولا سيما الاتحاد الأوروبي؛

- تقييم الإمكانيات والفرص التي سيتيحها إنشاء فضاء جهوي بالاعتماد على خبرة التجارب الناجحة عند غيرنا، وما اعترضها من صعوبات وعوائق؛

- بلورة توصيات إعادة إطلاق السيرورة، أي نوع من خارطة طريق لبناء المغرب الكبير، يكون أول ورش يفتح فيها هو إحداث هيئة مغربية للشباب، على شاكلة المكتب الفرنسي-الألماني من أجل الشبيبة.

إن عملا من هذا القبيل سيمثل محركا قويا وقاعدة للتفكير ستحث المسؤولين على حل نزاعاتهم في الإطار الجهوي المغربي، وبمنظورات مغربية، وعلى أن يفتحوا حدودهم ويشرعوا في وضع اللبنة الأولى لبناء البيت المغربي. كما أن نفس هذه الديناميكية من شأنها أن تخرج الجمعيات المغربية القائمة (محامون، مهندسون، كتاب...) من سباتها. وبالطبع، فإن اندماجا من هذه النوعية ليس أمرا يتحقق بمجرد قرار أو مرسوم، بل يُبنى بصبر عبر اختيار الوسائل الأكثر ملاءمة، وبالخصوص، عبر مؤسسات لا يمكن أن يوقف عملها أو يربكه أي نزاع أو خلاف بين الدول كيفما كان شأنه. ولهذه الغاية بالذات، سيكون من الضروري أن تقبل الحكومات المغربية أن توجد سلطة فوق وطنية تدبر الاتحاد المغربي المقبل، وأن تخضع لقراراتها كما هو الحال في كل التجمعات الجهوية في العالم. هذا مفتاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي سيسمح بنمو دائم يخلق فرص الشغل ويحد من الفقر. لامفر من خيار إقامة المغرب الكبير، وكل تأخر في بناء هذا الفضاء الجماعي الجامع سيرجع للحاكمين، فهم وحدهم سيتحملون المسؤولية أمام التاريخ.



باريس، 24 مارس 2016.

الحدود والصحراء

في

مرآة الاستعمار



الطبيب بياض

أستاذ التاريخ المعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية
عين الشق / الدار البيضاء

مَضَى زمن كان فيه المسلمون، في مشارق الأرض ومغاربها، يعتبرون مكة عاصمة لأمتهم الإسلامية الواحدة الموحدة، التي رأوها غير قابلة للتجزؤ، في لحظة كان يجمعهم فيها وطن روحي واحد، وإن تعددت كياناته السياسية. كانت الحدود بين هذه الكيانات متحركة مثل رمال الصحراء، غير قارة على إحداثيات مضبوطة ومرسومة، بل متغيرة بحسب قوة أو ضعف الذات والجوار، دون أن يشير ذلك تعقيدات كبرى. ومع تطور العلم والتقنية، وظهور الخرائط الحديثة، التي رسمها جغرافيو الاستعمار، بدأت المعادلات تتغير، ولم يكن سايكس بيكو إلا تنويعا لهذا المسار.

في المغرب طُرحت مسألة الحدود والمجال مع أكثر من قوة استعمارية، في البداية مع الفرنسيين انطلاقا من معاهدة لالة مغنية، ثم مع الانجليز من خلال دعمهم لشركة ماكينزي التي أرادت أن تضع يدها على أحد الشواطئ الجنوبية للبلاد، ثم مع

-
الاسبان الذي اتخذوا من نقطة مبهمة، وردت في اتفاق الصلح بعد حرب تطوان، ذريعة لايجاد موطاً قدم في الجنوب المغربي.

سوء التفاهم بين الجوار زمن الاستعمار وبعده

بعد احتلال الجزائر سنة 1830 سارع أهل تلمسان إلى مبايعة سلطان المغرب عبد الرحمان بن هشام، الذي قبل البيعة وأرسل الدعم، وتعرض للضغوط المختلفة والاستفزازات المتتالية من طرف الفرنسيين، انتهت بمواجهة عسكرية يوم 14 غشت سنة 1844¹. تعقدت الوضعية بشكل كبير سنة قبل هذه المواجهة، عندما اضطر الأمير عبد القادر الجزائري إلى دخول التراب المغربي، دون تنسيق مسبق مع سلطان المغرب، فنحت العلاقة بينهما بعد معركة إيسلي إلى التوتر والمواجهة على أرض المغرب، انتهت بتسليم الأمير عبد القادر نفسه للقوات الفرنسية سنة 1847. شكلت هذه المحطة منطلق سوء الفهم والتفاهم بين الجارين لما رافقها من التباس، فتح الباب على مصراعيه لتأويل متباين لما حصل. ودخل المؤرخون، بل وحتى الأدباء على الخط، منهم من تحدث لغة التخوين، ومنهم من أقر بدعم مغربي واضح في حدود المستطاع للمقاومة الجزائرية². لكن ما عمق التباين في تحليل معطيات ما حصل، هو أن مجريات الأمور تمت في زمن الانتقال من منطق الأمة إلى منطق الدولة القطرية، وبين منطق الفقه ومنطق السياسة تفاوت تقدير الانتظارات والممكنات. يحلل عبد الله العروي هذه الوضعية قائلاً: "إن كلا من عبد الرحمان وعبد القادر كان يلجأ إلى منطق الفقه في مواجهة خصمه المسلم وإلى منطق السياسة كلما خاطب الفرنسيين، وهذا أمر مفهوم وطبيعي، لكن الفقهاء في فاس أو في القاهرة، لا يعتبرون السياسة، فكانت فتاواهم دائماً لصالح عبد القادر دون التفات

¹ - برادة، ثريا، الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، 1997، صص. 169-205.

² - يدقق أحد المؤرخين الجزائريين هذا الأمر بتفصيل، أنظر: قاصري محمد السعيد، المساعدات العسكرية المغربية للمقاومة الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر "1832-1844"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، عدد 14-15، 2007/2008، صص. 169-181.

لعواقبها السلبية على البلاد والعباد. في هذه الظروف، لم يكن السلطان يستطيع، ولا يستسيغ التخلي كلياً عن المجاهدين الجزائريين، فأعلن الحياد رسمياً ومع ذلك واصل تزويدهم بالمال والسلاح والخيول، حصل إذن اتفاق ضمني بين السلطان وعبد القادر يساعد الأول الثاني في حدود الاستطاعة دون تورط، ويقبل الثاني مبايعة الأول لأن هذا هو ما يفرضه عليه الشرع الذي يحتمي به³.

بدأ الوضع الشاز إذن مباشرة بعد معركة إيسلي، وفقد المغرب بعدها، بمقتضى معاهدة للالة مغنية في 18 مارس 1845، أجزاء مهمة من حدوده الشرقية بعد أن سمح التباس ترسيم الحدود وفق البنود 4-5 و6 من هذه المعاهدة لفرنسا بضم أجزاء مهمة من خريطة المغرب.

عاد سوء الفهم والتفاهم مرة أخرى ليفسر سياق حصول كل من المغرب والجزائر على استقلالهما، رغم المبادرات المشتركة بين زعماء الحركة الوطنية وجيش التحرير وبعد حصول المغرب على استقلاله سارعت فرنسا إلى عرض صفقة. بكلا البلدين⁴ رسم الحدود عليه، مقابل التخلي عن دعم الثورة الجزائرية، فقبل مسعاها بالرفض المطلق من طرف السلطان محمد بن يوسف، وأقر لاحقاً رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فرحات عباس، في صيف سنة 1961، بوجود مشكل في الحدود الموروثة عن الاستعمار، ووافق على تشكيل لجنة مشتركة لإعادة النظر فيها، ثم ما لبث أن تملص أحمد بن بلة من هذه الوعود، وساد الاحتقان الذي قاد إلى المواجهة سنة 1963 فيما عرف بحرب الرمال⁵.

هكذا، وعوض الخروج من شرنقة الماضي المكبل بإرثه الاستعماري، تم التماهي في لغة شد الحبل، الذي وصل ذروته بعد المسيرة الخضراء سنة 1975، واحتضان الجزائر لجهة البوليساريو.

³- العروي، عبد الله، *مجل تاريخ المغرب*، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2012، ص. 559.

⁴- الصنهاجي، عبد الله، *مذكرات في تاريخ المقاومة وجيش التحرير من 1947 إلى 1986*، مطبعة فضالة، المحمدية، 1987، صص. 141-142. ثم ص. 289 حيث يقدم وثيقة خاصة بلجنة تنسيق جيش تحرير المغرب العربي.

⁵ - Maati, Monjib, *La guerre des sables, un conflit fratricide*, ZAMANE, N. 18, pp. 6-11.

لالة مغنية تفتح الباب للمستعمر الفرنسي لوضع الحدود ثم خرقها

شكل احتلال فرنسا للجزائر، الذي انطلق سنة 1830، هاجسا مؤرقا للمخزن المغربي، الذي استشعر أن النار التي اكتوى بها الجوار لا بد أن يطال لهيبها جوانب من الدار، خاصة تلك التي تقع على خطوط التماس مع قوات المحتل الفرنسي. ولم يتأخر الأمر كثيرا لتتطلق عملية شد الحبل بين الجانبين، خاصة بعد بيعة أهل تلمسان لسلطان المغرب عبد الرحمان بن هشام، مع ما يعنيه ذلك من ضرورة الانخراط في الدفاع عن من قبل بيعتهم له. وتعدد الأمر أكثر سنة 1843، التي شهدت حدثين معبرين، تجسد الأول في اضطراب الأمير عبد القادر الجزائري للدخول إلى المغرب، وتمثل الثاني في سيطرة الفرنسيين على لالة مغنية، التي كانت إلى ذلك العهد تابعة للتراب المغربي. ومن مكر التاريخ كانت شاهدة على معاهدة ترسيم الحدود، التي حسم المال أمرها، وأرخت بظلالها على مآل العلاقات المغربية الجزائرية حتى بعد حصول البلدين على استقلالهما. في ظل أجواء التوتر هذه، شهد صيف سنة 1844 مواجهة عسكرية في وادي إيسلي بين المغرب وفرنسا، حُسمت بشكل سريع صباح يوم 14 غشت من نفس السنة لفائدة الفرنسيين، المتفوقين ليس فقط عسكريا، بل اقتصاديا وتقنيا وعلميا ودبلوماسية وغيرها من المجالات. ولما كانت بريطانيا متوجسة بشكل كبير من أي نزوع توسعي لفرنسا داخل التراب المغربي، وهي الحريصة على مصالحها في جبل طارق، أدركت أن أي زحف عسكري مبكر من طرف الفرنسيين على العاصمة فاس سيخلط جميع الأوراق، لذلك كثفت تحركاتها الدبلوماسية لدى مختلف العواصم الأوروبية للضغط على فرنسا لإيجاد تسوية مع المغرب، تُوقف الأمر عند هذا الحد. وكان موضوع لملة التوتر المغربي الفرنسي أول ملف أبان فيه جون دراموند هاي عن حنكته الدبلوماسية، وهو الحديث العهد بالتعيين ممثلا للملكة فيكتوريا بالمغرب خلفا لوالده المتوفى أثناء المفاوضات الممهدة لاتفاقية الصلح بطنجة يوم 10 شتنبر 1844. يقول عبد الرحمان بن زيدان: "وبعد وقائع الحدود الجزائرية المعروفة وما تلاها من ضرب الثغور، وعظائم الأمور فوض السلطان عامله

أبا سلهم بن علي أزطوط العراشي في عقد المهادنة والرجوع إلى الصلح⁶. ورد في الشرط الخامس من هذا الاتفاق الموقع بطنجة ما يلي: "أما الحدود التي بين المغرب وإيالة الجزائر فيبقوا ولا بد مثل ما كانوا معلومين ومعروفين من المغرب في عهد تولية الترك على أرض الجزائر وعلى أن يجري الأمر في هذا الشرط فيسموا أمراء الجانبين نوابا ويأمرونهم بالمسير إلى هذه الحدود ويحصرونهم هناك ويتفصلوا بينهم في ذلك ويجعلوا شرطا مخصوصا على هذه الحدود ولازم سلطان المغرب أن يرضى في هذا ويخبر لسلطان الفرنضيص بما فعل في هذه النازلة"⁷.

تنفيذا للشرط الخامس من اتفاق الصلح بطنجة انطلقت المفاوضات التي أنتجت معاهدة ترسيم الحدود بلالة مغنية في 18 مارس 1845، والتي جاء في ديباجتها: "الحمد لله وحده ولا يدوم إلا ملكه، هذا تقييد اتفق عليه نائب سلطان مراكش وفاس وسوس الأقصا ونائب سلطان الفرنضيص وسائر مملكة الجزائر. فمراد السلطانين هو تصحيح عقد المحبة السابقة وثبوتها ولذلك ترى كل واحد منهما يطلب من الآخر الوفا بالشرط الخامس في مكتوب الصلح المنبرم 10 شتنبر 1844 عام من تاريخ المسيح ومصادقا لتاريخ 25 من شعبان 1260 سنة من الهجرة وعين كلا السلطانين نائبه على تحديد الحدود بين الايالتين وتصحيحها نيابة تفويض فئانب سلطان المغرب هو الفقيه السيد حميدة السجعي عامل بعض مملكة المغرب ونائب سلطان الفرنضيص وهو الجنرال أريسطيد يزیدور كنت دلا روا⁸. حضر إذن نائب عن كل طرف إلى أرض مغربية احتلها الفرنسيون قبل سنتين، للنظر في تخطيط الحدود بين المغرب والقطر الجزائري المحتل من طرف الفرنسيين، على أساس احترام التحديد السابق زمن الحكم التركي للجار الشرقي للمغرب، كما أصر على ذلك السلطان عبد الرحمان بن هشام وأوصى بذلك وألح على من انتدبه للتفاوض من أجل الحدود الشرقية، وكما أشار إلى ذلك الشرط الأول من معاهدة لالة مغنية نفسها⁹. لكن باقي شروط المعاهدة الموقعة من طرف الجنرال الكونت دولا رو نيابة عن فرنسا، وحميدة الشجعي عامل إقليم وجدة، نيابة عن المغرب سرعان ما أثارت سخط السلطان، وغضب قبائل المغربي الشرقي التي لم تُستشرف في الأمر، وأبرم الاتفاق دون استشارة

6- ابن زيدان، عبد الرحمان، إتعايف أعلام الناس بجمل أخبار حاضرة مكناس، مطابع إديال، الدار البيضاء، 1990، الجزء الخامس، ص. 162.

7- نفسه، ص. 164.

8- ابن زيدان، مرجع سابق، صص. 165-166.

9- نفسه، ص. 166.

زعمائها ، إذ كان أعيانها في حضرة السلطان لمباركة العيد. وبعد ثلاثة أيام من هذا الاتفاق جاءت رسالة من الجنرال دولارو إلى الوزير محمد بن إدريس العمراوي تكشف المستور، فالطموح الفرنسي تمثل في حضور المفاوضين المغربيين إلى الحدود ومعهما نسخة الاتفاقية، مصادقا عليها من قبل السلطان، لتقع مبادلتها بنسخة مماثلة مصادقا عليها من قبل ملك فرنسا. هكذا لم يفت المفاوض الفرنسي في رسالته إلى الوزير المغربي، ابن إدريس العمراوي، المؤرخة بـ21 مارس 1845 أن يشير إلى "إتحاف" فرنسا للمفاوض المغربي، أو كما عبر عنه بالقول: "وقد كاتبنا السلطان بالملاقة والموافقة على ما فيه سد الخلّة بين الجانبين مع النائب الطالب حميدة ورسول السلطان أحمد بن الخضر وبيننا له كيفية الملاقة وقد أتحفناهما بهدية نفيسة تليق بالوفود كما ستعين جميع ذلك في مكتوب السلطان"¹⁰.
ثارت ثائرة السلطان فكتب بتاريخ 5 أبريل 1845، إلى كبير مفاوضيه مع الأجانب، عامله على طنجة والعرائش بوسلهم بن علي أزطوط، ما يلي:
"خديمتنا الأرضى الطالب بوسلهم بن علي، وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته.

وبعد، فإن حميدة بن علي عامل وجدة مع الطالب أحمد الخضر خدعهما نائب عدو الدين فيما كلفناهما به من الوقوف معه على الحدود، وغرهما على عادته بترهاته وبذل الطمع، حتى أدخل في الحد طرفاً وافرا من بلاد قبائل إيالتنا السعيدة لناحية بلاد إيالة الجزائر، وغرهما حتى طبع له حميدة على الرسم الذي أتى به، ونحن كنا فوضنا له ظنا منا أنه يقف على حقوق المسلمين لعلمه بالبلاد وأهلها مع تقديمتنا له المرة بعد المرة أن الحد يكون على ما كان بين دولتنا ودولة الترك أيام ولايتهم، وأمرناه بالتقصي في ذلك وسؤال القدماء والأعيان من أهل البلاد المجاورة لهم، ولا يتكلم معهم حتى يستوعب ذلك، فصدر منه ما صدر غفلة منه وبلهأ، ونحن لم نرض ذلك ولا نوافق على تسليم بلاد قبائل إيالتنا التي كانوا يتصرفون فيها خلفا عن سلف، وقد تحين عدو الدين سفر أعيان تلك القبائل حتى وردوا لحضور العيد بحضرتنا الشريفة، وطلب منه ذلك ليغره، ولما قرىء عليهم الحد هنا لم يرضوه، ولم يقبلوه، وها هم متوجهون، ويقفون على حدود بلادهم مع جوارهم، فإنهم يعرفونها كما يعرفون أبنائهم، وحين يكون الوفاق على حدود الترك المعلومة حينئذ يتم الفصل ويمضي الأمر حسب ما في كتاب التفويض، فأعلم قونص جنس الفرنضيص بذلك

¹⁰ - ابن زيدان، مرجع سابق، ص. 173.

ليلا يعتقد تسليمنا لما فعلوا خداعا ومكرا، وزادوا مع ذلك في مجاراته في أمر البيع والشراء بين الإيالتين بما لم نأذن لهم فيه ولم نخرج عليه، ولا خير للمسلمين فيه، وقس على هذا أمر الباشدور الذي تشير بتوجيهه، فإنما يفعل مثل هذا وأقبح، فقد فسد الزمان وأهله، ولا حول ولا قوة إلا بالله والسلام. في 27 ربيع الأول 1261 هـ.¹¹

تمت صباغة معاهدة لالة مغنية بكثير من المكر والدهاء الدبلوماسيين، ناهيك عن أموال الرشوة التي وظفت لتمريرها، ففي شرطها الأول أعطت الانطباع أن لا شيء سيتغير من واقع الحدود التي كانت للمغرب مع الترك أيام وجودهم بالجزائر. إذ يقول هذا الشرط: "اتفق الوكيلان على إبقاء الحدود بين إيالتي المغرب والجزائر كما كانت سابقا بين ملوك الترك وملوك العرب السابقين بحيث لا يتعدى أحد حدود الآخر ولا يحدث بنا في الحدود في المستقبل ولا تميزا بالحجارة بل تبقى كما كانت قبل استيلاء الفرانصيص على مملكة الجزائر"¹¹. لكن هذه المعاهدة في الواقع قسمت المناطق الحدودية بين المغرب والجزائر إلى ثلاثة أجزاء:

1 - الجزء الأول من الحدود الممتد من مصب نهر كيس على البحر الأبيض المتوسط حتى ثنية الساسي، حوالي 150 كلم إلى الجنوب، وقد نظم هذا الجزء من الحدود الشرط الثالث من معاهدة لالة مغنية، ويعتبر هذا الشرط هو المحدد نسبيا بشكل واضح في الحدود المغربية الجزائرية، والذي خسر المغرب فيه عصرئذ أراضي الواقعة غرب واد تافنا¹².

2 - الجزء الممتد من ثنية الساسي حتى فكك بقى غير محدد؛ فالشرط الرابع من هذه المعاهدة يسجل "أن أهل الصحرا لا حد فيها بين الجانبين لكونها لا تحرث وإنما هي مرعى فقط لعرب الإيالتين التي تنزل فيها وتنتفع بخصبها وماها".¹³

3 - الجزء من الحدود الذي يبدأ من فكك ويتجه جنوبا نظمه الشرط السادس من المعاهدة، الذي جاء كما يلي: "إن الأرض التي هي قبلة قصور الفريقين في الصحرا لا ما فيها فلا تحتاج للتحديد لكونها فلاة"¹⁴. وبذلك أقحمت فرنسا نفسها في موضوع يعتبر شأنًا مغاربيا صرفا، وألبسته من الغموض ما يسمح لها أن تصبح شريكا

¹¹ - ابن زيدان، مرجع سابق، ص. 166.

¹² - نفسه، صص. 166 - 167.

¹³ - ابن زيدان، مرجع سابق، ص. 168.

¹⁴ - نفسه، ص. 168.

بالغصب في أرض مغربية، تمهيدا للتوسع فيها عن طريق "بقعة الزيت"، والتهامها تدريجيا.

فتح هذا الترسيم المبهم للحدود شهية فرنسا للتمدد غربا، وادعاء أحقيتها في التراب الشرقي للمغرب، فاضطر المخزن للتحرك في أكثر من مناسبة. هكذا لم يتوان السلطان الحسن الأول في دحض مزاعم الفرنسيين في ادعاء أحقيتهم بإقليم توات، الذي تجعله الخرائط المتداولة بين الدول الأجنبية، إقليما مغربيا تحده البلاد التونسية من جهة الشرق. تقول مبيضة رسالة من السلطان الحسن الأول المؤرخة بيوم 28 غشت 1891، إلى نائبه بطنجة الحاج محمد الطريس: "وبعد فإن جنس الفرنسيين ادعى أن الصقع التواتي من حيزه ومن عديد رعيته، مع أن ذلك لم يدعه من قبل، ولا طمحت نفسه إليه، ولا كان لهم في حساب، حتى حدث ذلك الآن لما أملوه، ولم يعتبروا ما هو مقرر من الدلائل والحجج على كون ذلك الصقع من عمالة رعية سيدنا نصره الله في القديم والحادث.

منها، وهو أقوى دليل، وأعدل شاهد على منع دعواه والحجة قائمة عليه به: أن كارتة "خريطة" العمران المجعولة بموافقة سائر الأجناس عام 1884 عجمية مذكور فيها أن بلاد توات من حساب رعية سيدنا أيده الله تحد برعية تونس، وهذه الكارتة كما في علمكم سلمها الأجناس كلهم، وأعطوا خطوط أيديهم على صحتها وتسليمها، ومنع كل من يريد نقضها، ولا شك أن تحت يد دولتكم نظيرا من هذه الكارتة "الخريطة". ومنها أن أهل هذا الصقع ما برحوا يخطبون باسم مولانا نصره الله في الجمع، ويدعون لجنابه العالي بالله على منابرهم إلى الآن. ومنها أن العمال من "جوارهم" هم الذين يتولون عليهم، ويدفعون زكواتهم وأعشارهم لبيت مال رعية سيدنا نصره الله، وفي كل سنة كان الأمناء يتوجهون لحيازتها"¹⁵.

¹⁵ - المنوني، محمد، مظاهر يقظة المغرب الحديث، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط،

1985، الجزء الأول، صص. 52-53

حرب تطوان تمنح موطن قدم للإسبان في الصحراء.

لم يقتصر الأمر على تهديد طال الكيان المغربي من جهة الشرق، ففرنسا لم تذخر جهداً لتطويقه من جهة الجنوب أيضاً، بتسللها من جهتي الشرق والجنوب في اتجاه أقاليم كانت تابعة له. حصل ذلك مع إقليم شنقيط، الذي ظل مغرباً إلى حدود نهر السنغال، حتى فترة حكم السلطان الحسن الأول. إذ تقول إحدى الرسائل الصادرة عنه بتاريخ 7 ماي 1886: "نأمر من يقف من عمالنا إلى نهر السنغال، يستوصي خيراً بماسكيه الطالب عبد الله بن العبد بن الحرطاني وإخوته، ويوقرهم ويكف اليد العادية عنهم، ويأخذ بأيديهم فيما يعرض لهم في أمور تجارتهم"¹⁶. كان الإلحاح الإسباني على التمدد جنوباً أقوى، إذ جاء في الفصل السادس من معاهدة السلم الموقعة بين المغرب وإسبانيا عقب حرب تطوان سنة 1860 ما يلي: "التزام السلطان بالإنعام على الإصبيول بأرض تكفي للصيد وقنصه بها على ساحل البحر المحيط المعروفة بسنطكروس الصغرى بحيث يصطادون بها، ويعينها لهم جماعة من الجانبين بحدها المتفق عليه"¹⁷. كانت إسبانيا في الواقع، وهي تصر على هذا الشرط، تغمز من نافذة الحقوق التاريخية. وهي التي كان لها مركز معروف بسانطا كروز دي ماريكينيا Santa Cruz de Mar Pequeña شيد دييغو كارسيا دي هيريرا Diego Garcia de Herrera على ضفة واد نون قبالة جزر كناريا سنة 1476، لفائدة أسطول الصيد البحري النشط في جزر الكناري. لكن هذا المركز لقي معارضة شديدة من طرف القبائل المحلية، انتهت بطرد الإسبان من المنطقة سنة 1527م¹⁸. واستمر حينئذ الإسبان للعودة لإيجاد موطناً قدم في السواحل الجنوبية للمغرب، والذي تجسد في البند المشار إليه سابقاً من معاهدة حرب تطوان. وهو ما قابله حرص مخزني على

¹⁶ - نفسه، نفس الصفحة.

¹⁷ - المشرفي، محمد بن محمد بن مصطفى، **الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد بعض مفاخرها غير المتناهية**، دراسة وتحقيق إدريس بوهلبلة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 2005، الجزء الثاني، ص. 93.

¹⁸ - لحسيني، لطيفة، **الإصلاح المخزني بسوس نهاية القرن التاسع عشر، 1873-1907**، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ، تحت إشراف شفيق أرفاك، جامعة ابن زهر، أكادير، 2014-2015، ص. 160.

التصدي لهذه الرغبة في التمدد جنوبا، مع محاولات اسبانية لضمان بعض الولاء المحلي. كما ورد في رسالة السلطان محمد بن عبد الرحمان إلى أخيه مولاي العباس بتاريخ 16 شتنبر 1861، "في شأن ما طمح إليه الإسبان من البناء على شاطئ تكتة ظاهرا"، وهو يعلم أن الباطن إنما هو للاحتلال والتوغل.¹⁹

كما قاد الاستقرار البريطاني في ساحل طرفاية، عبر شركة مكنتزي منذ سنة 1879، إلى تفاعل رسمي وشعبي، للتصدي لمحاولات الاختراق المتعددة في الجنوب المغربي، والتي تناوبت عليها عدة دول أوربية¹⁹. في هذا المناخ يُقرأ ظهور تعيين السلطان الحسن الأول للشيخ ماء العنينين نائبا عنه بالصحراء بتاريخ 4 أبريل 1879، والذي جاء فيه: "يُعلم من كتابنا هذا أسماء الله وأعز قدره وجعل في الصالحات طيه ونشره. أننا استولينا بحول الله وقوته وشامل يمنه ومنته لحامله الفقيه سيدي محمد بن فضل ماء العنين السوسي الصحراوي تولية شاملة على بلاد بني باعمران بسوس الأقصى ومن وراءهم بني جرار، وفوقهم من الجزوليين قبيلة بعد قبيلة مع الأعرابيين بالصحراء، كلهم من بني بعمران إلى واد نون، إلى الساقية الحمراء للطرفاية إلى منتهى العمارة من إيالتنا (...) وأن الفقيه المذكور استولينا عليهم ليكون نائبا عنا عليهم تولية شاملة شرعية بحمد الله²⁰.

إذا كان مرور البريطانيين بالسواحل الجنوبية للمغرب، عبر بوابة مكنتزي التجارية، عابرا، وانتهى بتسوية مغربية بريطانية أنهت الموضوع، بعد اتفاق وقعه يوم 13 مارس 1895، كل من إرنست ساتو والوزير أحمد بن موسى، دفع المغرب بموجبه 50 ألف جنيه لشراء المركز التجاري واستئصال الوجود البريطاني من طرفاية، فإن الوجود الإسباني عكس ذلك عمر طويلا، ممتددا نحو الداخل، مستندا إلى التاريخ والاتفاقات السابقة حيناً، وإلى تفاهات مع القوى الاستعمارية في المنطقة أحيانا أخرى. مما جعله يجثم على المنطقة لمدة قاربت التسعة العقود، وعندما برحها خلف ورائه مشكلا ما يزال قائما إلى اليوم.

19- إنشاء دونالد مكنتزي لشركة شمال غرب إفريقيا التجارية بطرفاية 1878-1895، وثائق بريطانية مختارة، أعدها للنشر خالد بن الصغير، دفاثر هيسبريس تامودا، 2012..

20- بلحداد، نور الدين، التسرب الإسباني إلى شواطئ الصحراء المغربية (1860-1934)، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، الرباط، 2008، صص. 84-85.

من أجل

وعي مغاربي



رحاميم بنحاييم

أستاذ سابق بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة
مختص في التنمية الثقافية والحضرية
رئيس جمعية "جذور" / المغرب



من °
منّا ما يزال يؤمن بشيء اسمه المغرب الكبير؟
في الدار البيضاء، تمضي العولمة في إرساء المحلات التجارية
الصينية. وفي الجزائر، تقوم شركات الأشغال العمومية الصينية،
اعتمادا على مئات من العمال الصينيين بإقامة السقالات... ولكن المغاربة
والجزائريين، الذين هم جيران، لا يستطيعون تخطي حدودهم المغلقة الفاصلة
بينهم... هكذا تبدو فكرة مستقبل مشترك للبلدان المغاربية الثلاثة، بالنظر لتطورات
مجتمعاتها واقتصاداتها الموسومة بكل هذا القدر من التباين والتنافر، وكأنها فكرة
واهمة وخادعة. نحن أسأنا التقدير عندما استهنا بثقل الأمة في الوعي الجمعي لكل
بلد على حدة. والسؤال الصحيح هو: ما هو هذا الشيء الخارق، القادر على أن يتقدم
وهو يحمل معه القناعة الحية والمستمرة بفكرة مغرب كبير، ما يزال في حكم
الممكن؟ بالإمكان أن نلخص الأمر برمته في الصيغة المختصرة والمفيدة التالية،

-
وهي أن هذا المغرب الكبير سيعني وعيا مغاريبيا، زائد سوق، فالإثنان يعزز أحدهما الآخر على طريق التحول إلى قوة.

●
يتعين علينا التفطن إلى أننا نجتاز مرحلة تاريخية خاصة، مرحلة تمفصل، حيث البناءات الوطنية في طريقها للاكتمال وحيث نشهد ميلاد المجموعات الجهوية وضغطها المتزايد أكثر فأكثر في لعبة الأمم. هذا ما يجري في العلاقات الدولية؛ فالتحالفات السياسية والعسكرية والاقتصادية تأخذ اليوم قبل كل شيء شكل مجموعات أو تجمعات جهوية في أمريكا اللاتينية وفي آسيا. بعبارة أخرى، ليس ثمة ما يمنح الأمة القوة سوى اندراجها داخل مجموعة جهوية. وهذه اللحظة الخاصة بالضغط، هي التي يجب على المغرب الكبير أن يحجز له حيزا تحت شمسها؛ فالدول هي التي تولد الأمم التي تعيش داخل حدود هذه الدولة. نحن كلنا، نساء ورجالا، نملك من حيث المبدأ الحق في أن نساهم في قرارات الدولة. ومن أجل ذلك، لنا مايكفي من الروافع بين جمعيات ونقابات وأحزاب... كما منحنا أنفسنا ما يزيد عن نصف قرن، بعد الاستقلالات، دعمنا وقوينا خلاله على التوالي أماننا ودولنا

أما اليوم، فالقضية المطروحة التي تسائل النضج السياسي لنخبنا وشعوبنا تتعلق بما إذا كان قد حان اليوم الذي سنمنح فيه أنفسنا الوقت لنفكر ونتصرف كمغاربيين. هل نستطيع أن نفكر ونتصرف، في نفس الآن، من أجل استكمال البناء الوطني، وكذا من أجل انبثاق المغرب الكبير؟ بالنسبة لكثيرين، لم يعد ثمة مجال للتوفيق بين أمرين متنافرين. إنما إلى متى؟

●
في أيامنا هذه، يبدو وكأن المغاربة هم أنفسهم آخر من يؤمن بفكرة هذا المغرب الكبير، أو على الأقل بإمكان تحقيقه الفعلي على أرض الواقع. سيكون الطريق طويلا

وشاقا، فثمة نوع من تردد وعدم رغبة عند المغاربة والجزائريين والتونسيين في أن يفكروا ويتصرفوا كمغاربة. والحال أننا أصبحنا، في كل دولة من دولنا، رغم كل الفروق، سجناء وضحايا لصناعة وفبركة الرأي العام من قبل مصالح الدول. وإذا كان ثمة من عمل يتعين علينا القيام به فهو بالضبط أن نعود لذلك التردد ولغياب الرغبة تلك، حتى نكشف حقيقة الأمر في أنفسنا بالذات.

أ / ثمة عند كل واحدة من نخبنا، كل واحدة في بلدها، هذا التشبع المعتر بجنينولوجيا دولتها؛ المغاربة فخورون بتاريخهم الأسري والسلالي، والجزائريون فخورون بحرب تحريرهم، والتونسيون فخورون بعبقرية اعتدالهم. أما نتيجة ذلك في اليومي فهي شوفينية بريئة... وقائلة.

ب / وثمة بناء لدول -أمم، بعضها ضد البعض؛ سيئنى المغرب، مبكرا جدا، ضد الجزائر، وستبنى الجزائر، مبكرا جدا، ضد المغرب. كانت "حرب الرمال" منذ 1963، وكانت المناسبة السانحة لكل دولة من دول المنطقة للحفاظ على ولاء وإخلاص جيشها قيد التشكل. الجيش الضامن لاستقرار الدولة. في المغرب، جرى، بدون ضغائن كبيرة، استيعاب عناصر جيش التحرير في الجنوب، ونظرائهم في الشمال. وبالنسبة للجزائر، كان يجب تصفية بقايا روح الأحرار والتمرد. كانت مناسبة، لأولئك في المغرب ولهؤلاء في الجزائر، لتأسيس خضوع كل منهم لجيشه. أما النتيجة الملموسة، في اليومي، فكانت هي دفن المشاكل الداخلية في الرمال، تماما كما نخفي القمامة تحت السجاد.

ج / منذ أربعين سنة، والبلدان يعيشان تحت تهديد حرب الصحراء. ولا أحد إلى اليوم، يعرف كيف يمكن الانعتاق والخلاص من هذا الابتزاز، وذلك، لأن الأنظمة توظفه توظيفا سواء في حسابات سياساتها الداخلية من جهة، أو في استراتيجياتها التي تتصل بإرادة الهيمنة في المنطقة من جهة أخرى. والنتيجة، في اليومي مرة ثالثة، أن الشعوب الثلاثة هي الخاسر الوحيد، هي التي يُراد لها الخلود في حالة يُتَم للمشاريع، وبالتحديد والأولوية، مشروع حدود جديدة، حدود المغرب الكبير القادر وحده على تعبئة الطاقات. ولكن، إلى متى؟

الجواب: إلى أن ينبثق، على نحو مشترك ومتظافر، وعي مغربيّ عند البلدان الثلاثة. لن يتأسس هذا الوعي المغربي على مجرد أوراق الاقتصاد الراحبة، بل سيتأسس على الأمل في قوة، هي في حالة قدوم. سيتأسس على مجيء هذه اللحظة التي سنخرج فيها نحن أنفسنا من حدودنا وغيتوهاتنا لنصير قوة انطلاق جديدة. ستمتد وترسخ جذور هذا الوعي المغربي إذا ما تعهدتها المجتمعات المدنية في البلدان الثلاثة بالرعاية. وعندما يتحول ذاك الوعي إلى أمل فسيمنح مبادرات الجميع نساء ورجالا قوة ووسائل تحقيقه المادية. لن تكفي اليوم عقلانية الحجاج حول مزايا الأسواق الاقتصادية، وحول الأكلاف والفرص بالنسبة للنواتج المحلية الإجمالية... إذا نحن أردنا حقا بلورة المغرب الكبير، فستكون الخطوة الأولى المطلوبة، قبل كل شيء آخر، أن نوقظ وعينا المغربي ولا نتوقف عن إثارة الانتباه له. الوعي المغربي هذا هو أن نكون معاً من أجل أن نكون مجموعة، مع أمنا ومع ماهي عليه. الوعي المغربي شعور بالانتماء الحضاري لمحيط جهوي قائم الذات. وما يبني هذا الشعور بالانتماء هي الوقائع الثقافية والتاريخية للشعور الجمعي. الوعي المغربي هو نتاج لتصورنا الثقافي والسياسي، إرث أمل ما يزال حيا وحاضرا. الوعي المغربي مستقل عن العمل السياسي، إنه تلك اللحظة التي تطرح أمر ضرورة المغرب الكبير، وحيث تتحول العوائق والمشاكل إلى فرص. فعلى طريقة المصارعين، نستطيع إعادة إنتاج الصحراء عبر تحويلها من عائق، من جدار فصل، إلى جسر وإلى ورقة رابحة. ثمة عرض استقلال ذاتي مطروح على الصحراويين، فلنطرح عرضا مواكبا ومؤطرا قوامه خطة مغربية لاستقلال المغرب الكبير أيضا إزاء القوى التي تُلمي علينا مستقبلا. حينها، لن يكون أي منا في حاجة لمخاطبة هذا الدخيل أو ذاك من أجل عقد تحالفات جديدة معه، ضد مستقبلا جميعا كإقليم وكمحيط جهوي. سنكون قوة مرتقبة ومحترمة.



كم نحتاج لهذا المغرب الكبير، كم نحتاج لحدود جديدة تتسع لمستقبلنا كما نتصوره ونحلم به. وكم نحن بالغو الهشاشة وشديدو القلق من من زمن آت بدون مستقبل، بدون رعاية ولا كفالة. هذا القلق يمزق كل واحد منا جزائريين ومغاربة وتونسيين. مجتمعاتنا المدنية نشيطة بالتأكيد، ولكنها هشة جدا وحديثة النشأة، ونخبنا يهيمن عليها نموذج محكمة، وتستهلك نفسها في لعب دور حاشية حتى تصبح مقالة، وقوانا الاقتصادية لم تبلغ بعد مرحلة الفطام لتطرح، في استقلال عن سلطة الدولة طموحا مغاريبيا مغاريبيا. أما هروبنا الإفريقي فلا يبدو سوى كتعويض. نحتاج أن نبني أنفسنا كقوة في هذا العالم المتقلب التحالفات. قد يكون المغرب الكبير هو هذه القوة إن نحن أردنا ذلك. فرضية عمل. وإلا فإن أمر ومنطق القوة الجبهوية سيصبح أكثر فأكثر، إملاء يفرض علينا من الخارج بالنظر للمعطيات الدولية الجديدة، وبالخصوص منها تلك التي تحكم صفتي البحر الأبيض المتوسط، الواقع تحت نير الحروب في المشرق والهجرات.

ما العبرة من كل هذه الوضعية؟ وهل تكفي تهديداتها الجارية لتمدنا بفرضيات لتجديد العلاقات بين دول المغرب الثلاثة؟

إن النهاية المعلنة للعلاقات الثنائية بين بلداننا والاتحاد الأوروبي، حيث لم تعد القوة الاستعمارية القديمة وقد أضعفت، قادرة على الاستمرار في رعاية "زبنائها"، بلدان المغرب، وحيث تتبلور قناعة جديدة بكون الاتحاد الأوروبي لا يمثل قوة موثوقا بها وجدية. تدرج الجزائر، كبلد بترولي، في منطقة الدولار، بينما يبحث المغرب عن ذاته في إفريقيا مستعجلا في تنويع تحالفاته الاستراتيجية. أما تونس ففي خطر. غير أن البلدين الآخرين يحسان ويعيشان الخوف عندما لا يلعبان لعبة إخافة بعضها البعض. تحس البلدان الثلاثة، وإن بدرجات مختلفة ولكن على نحو واضح ودقيق، بكونها مهددة من قبل الحركات الجهادية. يشعر المغرب أنه مهدد من قبل الجزائر، كما الجزائر تشعر بأنها مهددة من قبل المغرب، بينما كانت تونس موضوعا لهجمات

-

جهاديين. وإزاء هذه التهديدات الجديدة، يقف كل بلد وحيدا في مواجهة ذاته. أما التهديدات على الحدود فتمثل اليوم هروبا إلى الأمام قاتلا لشعوبنا ودولنا مما يطوقنا بواجب تعبئة مجتمعاتنا المدنية من أجل بديل مغربي.



ماي 2016

القسم الثاني

فقيدان ... نصّان ... وقضية

من أبداع ماكتب الفقيدان سمير أمين
ومحمد العربي المساري
عن المغرب الكبير

-

من إصدارات المركز:

كتاب
"الاقتصاد السياسي والسياسات الاقتصادية في المغرب"
للباحث والمناضل السياسي نجيب أقصبي



مقاربة تركيبيه شاملة وومركزة تجمع بين
صرامة التناول الأكاديمي العلمي
ووضوح وجرة التحليل السياسي النقدي



سمیر امین...

وراعا !



توفي يوم 12 غشت، 2018 المفكر
والخبير الاقتصادي والمناضل السياسي
سمير أمين بعد 87 سنة حافلة بالحضور والإنتاج والعطاء الأكاديمي والنضالي.
تكريما لروح هذه الشخصية الفذة، اخترنا إعادة نشر مقتطف
من أحد أعماله الغزيرة يندرج تماما
في موضوع هذا العدد الخاص من مجلة "الربيع"
المكرس لنزاع الصحراء الغربية.
المقتطف مستخلص من كتابه "مذكراتي"، الجزء الثاني.
الصادرة نسخته العربية عن دار الساقي ببيروت/ لبنان
عام 2008
وقام بترجمتها سعد الطويل. النص جولة سياحية وفكرية في أقطار المغرب
الكبير
تجمع بين الإفادة والإمتاع.
النسخة الأصلية
للكتاب صدرت بالفرنسية عن دار
"Le temps des cerises"، عام 2008.
تحت عنوان "يقظة الجنوب".
وستخصص مجلة "الربيع" أحد أعدادها المقبلة للفقيه
ولفكره ونضاله.

التحرير



المغرب العربي

(الفقيه الراحل) سمير أمين

...بدأت
ببلدان المغرب العربي التي لم يكن العديد من
المشرقيين يعرفونها في ذلك الوقت. وفي إطار قياسي
بالتدريس في معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط،
حددت هدفي بدراسة عن قرب لتجارب الجزائر والمغرب وتونس، والتي كانت
في بداياتها خلال منتصف الستينيات.

تونس

تسنت لي فرصة زيارة تونس عام 1963 على ما أذكر، فقد أرادت "إدارة الخطة"
في تونس وضع إطار جديد لحساباتها القومية، وعهدت بذلك إلى "خبيرين" كنت
أحدهما، بتوصية من إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية الفرنسية، وكان الخبير
الآخر هو أستاذ الإحصاء السوري نزهت شلق. وقد نفذنا مهمتنا بشكل جيد، في
رأبي، خلال فترات امتدت كل منها 15 يوما، وامتدت بالنسبة إلي عدة شهور. وقد
ساعدنا في مهمتنا حسين زغل وآخرون من العاملين بإدارة الخطة، بروح من
الكفاءة والصدقة والأريحية العربية بحق. وكان شلق خيرا بالإحصاء يستطيع
كشف المغالطات والتناقضات في الأرقام المقدمة من هنا وهناك. وبأسلوبه
اللاذع، قال لي: "إنهم جميعهم يغشون، ولكن ليس بالنسبة نفسها، وعلى الرئيس
أن يحدد لجميع الإدارات نسبة واحدة للمغالطة!". وقد دفعنا بهذه المزحة في

تقريرنا النهائي! تلقوا التقرير بارتياح، بما يطمئن إلى الشعور بروح الفكاهة في الإدارة التونسية.

البلد بطبيعته صغير، وكانت إيزابيل تنضم إليّ لقضاء عطلة نهاية أسبوع طويلة، كنا نتجول في أرجاء البلاد، من جربة إلى الساحل وتوزر والوطن القبلي وبيزرت والغرب. وفي إحدى العطل الطويلة التي ضمت لعطلة المولد النبوي الرسمية، اتجهنا إلى الجنوب. قرب المدينة انكسر عمود الكاردين في سيارتي الرينو 4، فتركنا إيزابيل في السيارة إلى جانب الطريق وتوجهت إلى المدينة بطريق الأوتوستوب لطلب النجدة. هناك، تطوع لمساعدتي موظف لطيف لا أذكر وظيفته أو درجته، وجهاز سيارة نقل وعددا من المساعدين الأشداء، وفي لمح البصر رفعت السيارة ووضعت فوق سيارة النقل. في المدينة، وأثناء انتظارنا لإصلاح السيارة، توجهنا إلى أحد المطاعم. أثناء وجودنا هناك، توقفت سيارة أجرة ونزل منها رجل طال شعر ذقنه، دخل إلى المطعم وأجال النظر بقلق ثم خرج بعد أن اطمأن للوضع. ثم عاد ومعه امرأتان (مبدئيا) مغلفتان بالملايس من الرأس حتى القدم ومعهما أطفال صغار. داهما للصعود إلى الطابق الأول المخصص للسيدات، ونزل هو ليجلس في القاعة العامة ليتناول الطعام وحيدا. لم يستمتع الرجل بالأكل، فقد كانت المرأتان تناديان من حين لآخر: "الماء بارد جدا"، وبعد أن يحمل إليهما زجاجة أخرى تقولان: "هذه ساخنة"، أو "الطعام حار جدا"، ثم "للحم غير مطهو جيدا"... وكان في كل مرة يصعد إلى الطابق الأعلى لتوصيل طلباتهما لأنه لا يقبل أن يقوم النادل بذلك. ضحكنا أنا وإيزابيل كثيرا، وقلنا بأنه يستحق ما عاناه لتناول الطعام، وأنه ربما عانت السيدتان، ولعلمهما زوجته وشقيقتها، أكثر منه.

مكنتني إقامتي في تونس من مقابلة العديد من المثقفين والأساتذة والقادة السياسيين ليسار التونسي. وكان عدد كبير منهم أعضاء في مجموعات نشطة في المنتدى، من أبرزهم فرج استامبولي وعزام محجوب عبد الجليل بدوي وغيرهم من أساتذة الجامعة، مثل العميد شاذلي عياري وعبد السلام دماك ومصطفى زغل وخليل زاميتي وعبد الباقي هرماسي والطاهر لبيب؛ وعدد من الناشطات منهن عليّة بفون وحسنية شلبي وعليّة جانا. وقد طلب إليهم الطلبة أحيانا أن ألقى بعض المحاضرات، الأمر الذي كنت أستجيب له دوما. لكنني لم أعرف لا ب"الزعماء الكبار" للنظام الدستوري، ولا بقيادة معسكر بورقيبة ولا بقيادة معسكرات بن صالح أو بن يوسف. لم أقابل بن صالح إلا بعد ذلك بوقت طويل، بعد خروجه من السجن.

كما لم أتعرف إلى التناقضات داخل النظام إلا عن طريق تفسيرها من جانب المعارضة اليسارية (حبيب عطية وآخرين).

بالطبع، زرت تونس بعد ذلك مرارا، وتابعت انهيارها- فشل انضمامها إلى المجال الدولي عن طريق استراتيجية انتقال المصانع إلى المناطق الحرة- وصعود الإسلام الأصولي. ولكن رغم كل شيء، يظل المجتمع التونسي من بين الأقل تخلفا في العالم العربي والإسلامي، وذلك على مستوى في غاية الأهمية، وهو وضع المرأة، وأعتقد أن هذه الميزة لها أثر حاسم على المدى الطويل. ويجب أن نقر بالفضل في ذلك لبورقية، مهما كان رأينا في رؤيته السياسية- المحدودة جدا- وفي أوهامه بشأن الغرب، وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، واتجاهاته الاستبدادية، وربما غروره القتال (ألم يقل يوما بعد أن شفي من حالة مؤقتة من فقدان الصوت: "حبالي الصوتية عادت سليمة، الآن، تستطيع تونس استئناف العمل"؟). لكن هذا لا يبرر لنظام بنعلي تصرفاته اليومية المكروهة.

المغرب

كنت قد بدأت بتحقيق شهرة محدودة كـ "صناعي" ماهر يستطيع وضع إطار لنظام محاسبة وطني يصلح لعملية تخطيط اقتصادي. هذه الشهرة هي التي دفعت بالتأكيد وزير الاقتصاد (أو الخطة) المغربي سلاوي [يتعلق الأمر بإدريس السلاوي (1926-1999)، وزير ومستشار سابق (ز.ع)] إلى دعوتي إلى بلاده في الفترة نفسها تقريبا. وكنت أعرف سلاوي في شبابه كطالب شيوعي في باريس. وقد خفف كثيرا من حماسه الثورية، وإن بقي مخلصا على طريقته لذكريات الشباب. وقد أوضحت له أنه يلزمني قبل بدء العمل أن أقضي فترة أسبوعين في جمع البيانات المتاحة، فأجاب: "ولكن هذا عمل مرهق بلا داع، سأكلف أربعة من أكفأ موظفيّ ليقوموا بهذا العمل". فأجبت: "لامانع، وسأعتمد على هذه البيانات للعمل في ما بعد، وإلى أن يتم ذلك، ماذا أفعل؟". قال: "المغرب بلد جميل، وأنت لم تزره، فتجول فيه قليلا".

استأجرت سيارة قمت فيها مع إيزابيل بجولة كبرى في البلاد. أخذنا نتجول في حواري فاس، ونستمع بجمال مراكش، ومناظر الأطلس [الكبير]، (في الترجمة

العربية ورد "الأطلس الأعلى")، والجنوب، ونزور ساحل المحيط من أغادير إلى الرباط. وفي مناسبة ثانية، استكملنا معرفتنا بالبلاد بزيارة الريف. كان سلاوي يسير على أسلوب الأرسوقراطية، فهو يلقي بالأوامر دون أن يعمل شخصيا. عند عودتي، التقيت الفريق الذي قام بعمل رائع، وقررت أن أتابع العمل معهم في وضع الإطار المطلوب. كذلك، أصررت على أن يحمل التقرير النهائي توقيعا معا، الأمر الذي تعجب له الوزراء كثيرا. ومن الملاحظات الطريفة أنه أضيف إلى إحصائية استهلاك المشروبات الكحولية، على شكل حاشية أسفل الصفحة، أنها تعود للأجانب من المقيمين والزوار، فقامت بحساب نسبة وتناسب خرجت منه بنتيجة سريعة مؤداها أن المغرب لا يستضيف إلا مجموعة من الأجانب [الذين يتناولون المواد الكحولية] (وردت في الترجمة العربية عبارة "المخمورين")، ويستهلك الواحد منهم 3 زجاجات من الويسكي، و10 من الريكار، و20 ليتر من النبيذ في اليوم!، وأرسلت مذكرة بذلك إلى مدير مكتب الإحصاء، فتوقفوا عن نسبة شرب الخمر لغير "المسلمين" فقط!

اكتسبت الكثير من هذه الزيارة وما تلاها من زيارات عدد من الأصدقاء الذين أحترمهم، مثل هادي [مسواك] (ورد مسواك) - وعبد العزيز بلال وعلي [يعتة] (ورد ياتا). وثمة واقعة طريفة أذكرها، فقد منح الملكُ مسواكَ - وكان طبيب الملك نفسه - لقب "الأستاذ الحاصل على الأغريغاسيون"، في حين لا توجد درجة أغريغاسيون في الطب في المغرب. في إحدى المناسبات، تضايق الملك من موقف اتخذه مسواك، فألقى لقب الأغريغاسيون، فتضايق مسواك من ذلك. قلت له: لماذا تتضايق؟ إذا كان من حق الملك أن يمنح اللقب، فمن حقه أيضا أن يسحبه. وبغض النظر عن احترامي لهؤلاء المناضلين، فإنه يبدو لي أن حزب التقدم والاشتراكية الذي ينتمون إليه لم ينجح في تجاوز دائرة النخبة الضيقة ليحصل على ارتباط قوي بال جماهير.

بال تأكيد، كان لـ [حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية] (ورد "اتحاد قوى الشعب الاشتراكي") في فترة عنفوانه تأييد شعبي أوسع بكثير، لكن جميع من التقيتهم أعطوني الانطباع بأنهم لا يبتعدون كثيرا عن الشعبوية على الطريقة الناصرية/ البومدينية/ البعثية. وهو ما تبين في مابعد، حيث انزلقوا بالتدريج نحو اليمينية بالمشاركة في اللعبة الملكية الكبرى لتوسيع قاعدة شرعيتها. فقد حاول الملك أن يضم إلى قاعدته التاريخية المكونة من كبار التجار في فاس وسوس

والأرستوقراطية العقارية والقبلية ثم البورجوازية الكومبرادورية الجديدة، والفئات المتوسطة من التكنوقراط والبيروقراطية والبورجوازية الصغيرة في المدن والريف. من هنا، ثورة الجيل الجديد في السبعينيات- حركة [23] مارس/ آذار (ورد 22 مارس)، وما تمخض عنها من منظمات مختلفة. وكانت "يساريتهم" تتواكب مع ما أبدوه من شجاعة حقيقية.

وقد شارك العديد من أساتذة الجامعة المرموقين في فرق العمل ولقاءات المنتدى، وعلى رأسهم حبيب المالكي وفتح الله ولعلو، وهما من زعماء [الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية]، وعبد الله [ساعف] (صعف)، والمناضلة النسائية فاطمة [ال] مرنيسي، والأساتذة محمد [جسوس] (قسوس)، وعبد الغني أبو هاني وعبد الحق و[ال] تهاامي [ال] خيار.

وقد ساعدت مشكلة الصحراء الاسبانية على خلط الأوراق، فقد شارك حزبا التقدم والاشتراكية و[الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية] في حركة "المسيرة الخضراء". ولي في هذه المشكلة وجهة نظر شخصية لا يتفق الكثيرون معي فيها (...) كانت فكرتي بسيطة، فقد جادلت بأننا جميعا نعمل من أجل الوحدة العربية، فلماذا نصنع دولة عربية جديدة هي الجمهورية الصحراوية؟ هل لنعطي لطبقة حاكمة صغيرة حق احتكار عوائد تصدير الفوسفات؟ (...) أليس من المناسب تكوين اتحاد كونفدرالي يضم المغرب والجزائر وموريتانيا، والدخول في مفاوضات جادة للوصول إلى مثل هذا الاتحاد؟

أنا على يقين أن شعوب البلدان الثلاثة ستقابل هذا الاتحاد بالموافقة، لا بل بحماسة. وبدا الرئيس الموريتاني ميالا لهذا التفكير وإِ جاء متأخرا، فقد تم التوقيع على اتفاق مدريد الذي يقسم الصحراء بين موريتانيا والمغرب. وبعدها بوقت قصير، توفي الرئيس الموريتاني في حادث طائرة، فوجهت حديثي لبعض الآخرين قائلا: "لماذا لاتتبنى أحزاب اليسار ومنظماته وشخصياته في البلدان الثلاثة هذا الموقف المشترك؟ ستستمع إليهم شعوبهم وتؤيدهم. لكن أحدا منهم لم يفعل ذلك، ولا أدري لماذا.

كانت السلطة الجزائرية تتبنى حينذاك تطلعات "توسعية" كبيرة. وقد سمعت شخصا بعض المسؤولين الجزائريين يصفون الرئيس الموريتاني بأنه "والي نواكشوط". وثرث في وجههم: كيف يكون ذلك؟ هل هكذا تتحقق الوحدة العربية؟ ومع ذلك فالنموذج الجزائري الذي تفتخرون به كثيرا بدأ يتراجع، فهل مشكلة الصحراء هي

المشكلة الرئيسية بالنسبة إلى الشعب الجزائري اليوم؟ أليست المهمة الأولى للياسر الجزائري (والمصيبة أن هذا الحديث صدر عن بعض شخصيات اليسار الجزائري) هي تصحيح هذا النموذج وتعبئة الصفوف لإخراجه من المأزق؟ لم أتقدم في أي وقت بتصريحات علنية أو مكتوبة بهذا الشأن، لأنني أعتقد أن هذا الأمر كان سيصب الزيت على النار، طالما أن قوى اليسار في البلدان الثلاثة لم تتول مسؤولياتها. لكن هذا المثال يوضح في رأيي حقيقتين: الأولى أن اليسار الجزائري اختار أن يسير بلا تحفظ وراء البومدينية التي لا يمثل إلا جزءا منها، وقد دفع ثمن ذلك غالبا في ما بعد، إذ عندما بدأ النظام يتآكل ثم ينهار لحساب الإسلاميين، بدا الحزب الشيوعي الجزائري أمام الجماهير الشعبية بلا موقف متميز عن موقف جبهة التحرير الوطني. والحقيقة الثانية، هي أن الانقسامات بين العرب لا تعود فقط، ولا حتى بصفة أساسية، إلى تلاعب القوى الخارجية أو مؤامراتها. إنها ناتجة من طبيعة الطبقات الحاكمة ذاتها، والفئات التي تتنازع معها على السلطة، ومن تطلعاتها الأنانية ونظرتها القصيرة. وقد زرت المغرب والجزائر مرارا بعد ذلك، ويؤسفني أن أجزم بأنني لم أر أي تقدم يذكر في أي من هذه المجالات، ولا أي نقد ذاتي.

(...) من الجوانب المسلية، أذكر الواقعة الآتية؛ فقد كنت أشارك أمين منظمة الوحدة الأفريقية - وهو كامروني يدعي إيتيكي - الإقامة في فيلا في [حي ال] سويس، وكان علي أن أزور بعض الأصدقاء في الرباط. وقرر هو الأ يغادر الفيلا من دون رجال الحراسة على دراجاتهم النارية. رفضت قائلا إن الزيارة شخصية، وأنا لأخشى أي اعتداء، لكنه أصر. وهكذا توجهت لتناول العشاء عند عبد العزيز بلال في شارع بريتاني وأمامي رجلا الحراسة بصفارتهم المزعجة. ضحكت كثيرا مع بلال وبقية المدعوين.

الجزائر

زرت الجزائر مرات عدة خلال الستينيات، بدعوة من "الخطة" (وخصوصا الوزير عبد الله الخوجة، ومساعدته الرميلى، وبعدهما الوزير جدوسي)، أو بدعوة من الجامعات (العميد أحمد محيو)، ودائما للغرض نفسه، فقد كانوا يريدون رأيي

بشأن الخطة. لم أجد لها أبداً تتجاوز حدود الشعبوية الوطنية، ولم يكن من السهل دائماً إفهام الكادرات الجزائرية ذلك، فقد كانوا، ومن بينهم العديد من الأصدقاء، فخوريين بحق بالنضال المجيد لجبهة التحرير الوطني الجزائرية، لكن هذا الفخر كان يقلل من حاسة النقد لديهم، خصوصاً عندما لم يكونوا قد شاركوا في النضال إلا من بعيد، حال الكثيرين منهم.

ثلاث مشاكل كانت تثير قلقي؛ الأولى جاذبية النموذج السوفياتي بما يعنيه من تصنيع غير مدروس جيداً، بعيد عن الارتباط بالتنمية الزراعية وهي الأولوية الأولى، يمول عن طريق عائدات البترول، ويقترحه تقنوقراط لا يدركون الأبعاد السياسية والاجتماعية للخيارات، ويستمد شرعية ضعيفة من نظرية "الصناعات التي تبني التصنيع" (وهي ترشيد للنموذج السوفياتي الذي حطمه بالكامل في رأيي تقرير ماو بعنوان "عشر علاقات أساسية").

أما المشكلة الثانية، فكانت تأكل التوجهات الديمقراطية، والخطاب المرتفع ضد "يوطوبيا التسيير الذاتي"... إلخ. واعتبر الجميع، بمن فيهم اليسار ممثلاً بالحزب الشيوعي القديم، أن ميثاق عام 1965 ممتاز. وفي رأيي لم يكن ذلك الميثاق يخرج عن ميثاق جمال عبد الناصر لعام 1961 في شيء، لكن الإصرار على ذلك كان دليلاً على الغطرسة المصرية.

أما المشكلة الثالثة، فهي هشاشة الأمة الجزائرية، وكانت أمراً واضحاً لي. فمقارنة بالمغرب وتونس اللتين كانتا دولتين قبل الاستعمار، لم تنشأ الأمة الجزائرية إلا كنتيجة لحرب التحرير، ولا عيب في ذلك، لكن ذلك كان يعني أن شرعيتها هشة، وترتبط بشرعية جبهة التحرير الوطني التي كنت ألمس حدودها الشعبوية. ومع الأسف، أثبتت الأحداث الأخيرة والحرب التي قادها الإسلاميون صحة مخاوفهم؛ فانهيار جبهة التحرير الوطني أدى إلى تعرض التضامن الوطني الأساسي للاهتزاز. وهنا أيضاً، كان تأكيد ذلك يشبه إلى حد كبير الخطاب الاستعماري الفرنسي بأن الأمة الجزائرية لم توجد بتاتا. ومشكلة اللغة التي يشار إليها كثيراً لا تمثل سوى قمة جبل الجليد. في هذا المجال، كان اختيار السلطات الجزائرية كارثياً، وهو اللغة الفرنسية للنخبة المنفتحة على الحداثة والتكنولوجيا، والعربية للشعب، أي ترك تعليمها لأساتذة المدارس القرآنية القديمة، والتي لم يحاربها الفرنسيون البتة، بعكس الأسطورة القائلة بأن الفرنسيين حاولوا "اجتثاث الإسلام". فالفرنسيون حافظوا على أحكام الشريعة بالنسبة إلى أهل البلاد الأصليين، وحاولت جبهة

التحرير الوطني التخفيف منها قليلا. أما الإسلاميون الذين يطالبون بتطبيقها حرفيا، فهم يعودون في الواقع إلى ممارسات الاستعمار. كما تركوا تعليم العربية لأساتذة من الأزهر لا يقلون عن الأولين تخلفا. النتيجة معروفة، وقد شعرت بفداحة الكارثة عندما دعيت للإلقاء محاضرة في الجامعة، فاكشفت أن المتحدثين بالعربية لا يستطيعون التعبير بكلماتهم العربية عن أي مضمون ذي معنى تحمله تلك الكلمات.

وفي عام 1972، نظم معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط في الجزائر إحدى الحلقات الدراسية التي تحدثت عنها من قبل، ووضعت الدولة الجزائرية والجامعة تحت تصرفنا موارد رائعة بتخصيص مبنى المجلس الوطني لنا، حيث قلت إنه لأول مرة تجرى فيه مناقشات حقيقية. وفي هذه الحلقة الدراسية، اكتشفنا مواهب فيصل ياشير. وأكدت حلقات دراسية أقل توسعا، عقدت بتعاون مع منتدى العالم الثالث ومعهد البحوث الاقتصادية التطبيقية علاقات التعاون الوثيق معه. وقد نشطت فرق البحث والمناقشة بصفة خاصة في الجزائر، بجهود "مركز الدراسات الاقتصادية الجزائري" (علي الكنز و فيصل ياشير وحديد آيت عمارة ورباح عبدون وعبد القادر جفلات واسماعيل خناس و[فاطمة] [فاطمة] أو صديق وزينب بن علي)، طالما كانت الظروف تسمح بالعمل في تلك البلاد. وبعد ذلك، اضطر الكثير من هؤلاء المثقفين لاتخاذ طريق المنفى حيث لحقوا بصديقنا القديم محمد حربي.

وبعد هذه الحلقة الدراسية، استقبلني الرئيس بومدين ما يقرب من الساعتين، وقد اهتم بالحديث عن السياسة الخارجية والعربية، منتقدا مشروع روجرز للشرق الأوسط وشارحا رؤيته لـ "نظام اقتصادي دولي جديد" (عبر عنه تصريح بلدان عدم الانحياز عام 1974). كنت مقتنعا بوجهات نظره في هذا المجال، وحاولت تحويل المناقشة إلى المشاكل الداخلية في الجزائر، أي المشاكل الثلاث التي كانت تفلقني. وكان من الواضح أن هذا الأمر ضايق الرئيس. فعلى الرغم من دبلوماسيتي - لم أتهم أحدا ولم أذكر أية أسماء، وتحدثت أولا عن "الجوانب الإيجابية" و"الصعوبات الموضوعية"، قبل الدخول إلى النقاط الحساسة - لم أجد في ما قاله لي ما يختلف عما يتردد في الخطاب العام. وخرجت من عنده مقتنعا بأن السلطة الجزائرية لا تفكر في وسائل الخروج من الأزمات المنتظرة، وأنها ستنتهي بالاتجاه يمينيا.

ومع ذلك، فالصدقة مع الكثير من المسؤولين الجزائريين وكرم السلطات الجزائرية كانتا تحيطان بنا دائما. وكانت تجري دائما مناقشات أخوية مفتوحة مع الجميع،

مثل رابح بيطاط وزوجته زهرة ضريف وجميلة بوحريد وأساتذة مركز الدراسات الاقتصادية الجزائري وباحثيه والزملاء في إدارة الخطة، وكذلك رحلة رائعة حول الجزائر بدعوة من رئاسة الجمهورية. قمت مع إيزابيل برحلة حول البلاد في سيارة تابعة للرئاسة زرنا خلالها مناطق القبائل وقسنطينة حتى أطراف الصحراء. وثمة طرفة مسلية رغم مأساويتها: أثناء العودة إلى مدينة باطننة في الصباح الباكر، توقفنا عند أحد المقاهي الصغيرة، وهناك سلطت جميع عيون الرواد، وكانوا كلهم من الذكور على إيزابيل. اضطر السائق العجوز لتوصيلها حتى باب دورة المياه، ووقف حارسا ومهددا من يقترب بإطلاق النار.

وفي خلال الرحلة نفسها، زرنا تامنراست حيث بنتا عشية عيد الميلاد في تلك البقعة الواقعة على ارتفاع 2500 مترا. تمتعنا بمنظر لا ينسى لسلسلة جبال الحُفَّار، خصوصا عند الشروق والغروب، حيث جميع الألوان من الوردي إلى الأحمر القاني فالذهبي، وكانت الحرارة تبلغ مع ذلك 11 درجة تحت الصفر.

فيما نحن نائمان تحت عدة أغطية، والنار في الموقد تلتهم جذعا كبيرا من الخشب، فوجئنا بصوت سيارة تتوقف، وتعجبنا لوصول أشخاص إلى هناك ليلة عيد الميلاد. وكانت الصدفة العجيبة أنهما مارك بيو وصديقه إلبان، وهما من الأصدقاء، عبرا الصحراء من الجزائر حتى نيامي. وقمنا كذلك برحلة عبر الصحراء في سيارة جيب مع مدير الإقليم، وهو من عائلة الجزائري (أحفاد الأمير عبد القادر الذين هاجروا لسوريا ثم عادوا للجزائر بعد 1962). وقمنا بمقابلة مجموعة من الأوروبيين، ألماني وهولندي وفرنسي وإيطالي كانوا مصرين على زيارة المنطقة على ضهور الجمال. وبعد أن اضطروا لصعود التلال الحصبة على الأقدام وهم يجرون الجمال، أصيبوا بالإرهاق ولم يكرروا ذلك. وأذكر غيرها من القصص المسلية كتلك التي يرويها مدير الشرطة عن السياح الذين يصرون على التجول في الصحراء بمفردهم، فيتوهون وتضطر السلطات إلى البحث عنهم باستخدام طائرات الهليكوبتر، وقصة العشاء عند الطوارق حيث قامت عجوز سقطت أسنانها بمضغ لحم الجمل قليلا لتطريته حتى نستطيع أكله (وقد نجحنا في مابعد بالتهرب من تناوله)، والخيمة المليئة بالقطط الهادئة، وهي القطط نفسها التي نراها مسافرة على ضهور الجمال، كما ينتظر من هذه الحيوانات الذكية.

وقد تتبعنا بكثير من الأسى تدهور النظام الجزائري بعد وفاة بومدين الذي كان يحافظ على مظهر البناء القوي، في حين كان التعفن قد أصاب البلاد حتى النخاع.

وقاد الانفتاح الانتهازي للشاذلي المتجه للكومبرادورية إلى أسوأ النتائج، حيث جاء رد الانتصار الانتخابي الوهمي لجهة الإنقاذ الإسلامي، والانهايار الإجرامي في التسعينيات. وكان ذلك صراعا بين شريكين لا يختلفان إلا حول الظفر بالسلطة الكومبرادورية والاستثثار بمنافعها، وهما جنرالات جبهة التحرير الوطني التي شاخت وفقدت شرعيتها من ناحية، وجبهة الإنقاذ الإسلامي من الناحية الأخرى. وكانت هذه قد استطاعت في المرحلة الأولى أن تستغل لمصلحتها غضب الطبقات الشعبية، وجندت زبانية من الشباب المتعطل، الفاقد للأمل، واستفادت من فقدان الاهتمام بالسياسة - وهي الجريمة الشائعة لكل الأنظمة الشعبية - واعتمدت على كادرات من "الأفغان" (المجرمين الذين تدرّبوا في باكستان وأفغانستان في معسكرات المخابرات المركزية الأمريكية التي تمويلها السعودية). وهكذا قام الإسلاميون بالتخريب الذي شهدناه.

وتعتبر القصص البوليسية لياسمينه خضرة عن تحليل هذه المأساة الجزائرية أفضل من أي عرض آخر. فهل أصيب الإسلاميون بالإنهاك نتيجة لمقاومة السلطات (من جبهة التحرر الوطني السابقة)، والمناورات المتتالية لزروال (بعد تصفية بوضياف الذي اغتيل على يد مجهول، ولحساب مخابرات مجهولة سواء أجنبية أو محلية)، ونتيجة مقاومتهم اليوم لبوتفليقة؟ بالتأكيد، إن الأولوية اليوم هي وضع حد لهذه المذبحة، ولكن للوصول إلى أي شيء؟ هنا أيضا نجد أن مسؤولية اليسار التاريخي للجزائر ولثقافته كبيرة جدا. وقد كانت هناك أرضية موضوعية، مازالت قائمة لقيام "قوة ثالثة" ترفض في الوقت نفسه الإدارة المافوية لجهة التحرير السابقة، وتلك - المطابقة لها - الإسلامية. لكن هذه القوة الثالثة لم تنجح في الظهور، ولعل الخلافات حول القيادة لها دور كبير في هذا الفشل التعييس. ومع ذلك، أعتقد أن هناك أسبابا أساسية لهذا الفشل، من بينها غياب رؤية تستطيع الربط بين متطلبات ديمقراطية المجتمع مع إحياء الاشتراكية. ومنها أيضا الضبابية الإيديولوجية لعناصر كانوا مجرد وطنيين شعبيين تأثروا بالنموذج السوفياتي، ثم انضموا بغباء ل"الليبرالية"، ومن هنا العجز الذي نراه.

الجزائر وتونس والمغرب، ثلاثة بلدان متميزة على جميع المستويات، وقد عبر بلال عن ذلك ببلاغة. فقد كنا في بيزرت، أنا وعدد من المغاربة، في ضيافة الوالي الذي ألقى خطابا طويلا مملا في امتداح الرئيس. قال لي بلال: أتعرف الفرق بين بلدانا الثلاثة؟ في تونس يتحدث الرئيس طويلا وبقوة، ويهز أعوانه رؤوسهم بالموافقة

طوال الوقت، وفي المغرب يجلس الرئيس صامتا على مقعد مريح ويتحدث أعوانه بما يجب قوله. وفي الجزائر، يتحدث الرئيس وأعوانه في وقت واحد. وهو تلخيص رائع. ومع ذلك، فالأنظمة الثلاثة تلتقي بشكل ما، أو هذا على الأقل ما استنتجته في الكتاب وما استخلصته من هذه التجارب المغربية: إن التحديات التي يفرضها منطق الرأسمالية المسيطرة تدفع بالميزات الخاصة إلى مجال الفولكلور (...)

موريتانيا

أنا أحب الصحراء كثيرا، بمساحاتها الشاسعة المتنوعة أكثر مما يظن من لا يعرفونها، وأحب جفاف جوها وعزة أهلها وسماحتهم وكرمهم. ومن حسن الحظ أن إيزابيل تشاركني ذلك، فلم نضيع أبدا فرص التجول في أرجائها، في موريتانيا والجزائر والنيجر ومصر.

كانت رحلتنا الأولى عبر الصحراء الكبرى من سان لوي في السنغال حتى أطار وشنقيط في شمال موريتانيا. هناك، تعرفنا إلى هذا "الشعب ذي الخيال" كما يصفه واحد من ألمع أبنائه، وهو الصديق عالم الاجتماع عبد الودود ولد الشيخ. وقد دعاني عدة مرات مدرسو هذا البلد وطلبتة، فتمكنت من التعرف إلى الذكاء المفرط وكرم الضيافة. وأحتفظ بعناية بالصناديق الجميلة والعباءات التي أهديت لي في مناسبات عدة.

وقد تعرفت شخصا إلى ما كتبه كاييه عن هذه القبائل المدهشة. كنا قد وصلنا إلى بوتلميت عند غروب الشمس، واستقبلنا أحد المرابطين في خيمته الكبيرة، وأرسل في طلب خروف للعشاء، وكان هذا معناه أن اللحم المشوي لن يكون جاهزا قبل الثانية صباحا، لكن كان من المستحيل رفض هذا الكرم في استقبالنا. لذلك تمددنا على السجاد طلبا لبعض الراحة، وإذا بالمرأة المكلفة بالسهر على راحتنا تقرصني من أصبع قدمي لتوقظني وتسألني هذا السؤال الغريب بعريبتها الحسانية: "قل لي يامن جبت العالم، كيف حاله؟". ولا أذكر الآن ما حاولت تجميعه من أوصاف لأشبع فضولها دون جدوى. ومن المعروف أن قبائل المور لا تسمح إلا بالزواج من واحدة (حيث يفسرون القرآن بأنه لا يسمح بالتعدد لتعذر العدل بين الزوجات).

والنساء هناك متعلّقات- حيث ينقلن المعارف والشعر- في حين يختص الرجال الأميون (باستثناء المرابطين) بشؤون الحرب.

وفي مديردرا، توقفنا لتناول الشاي في معسكر الإدارة، ولاحظنا أن الرجل الذي يعد الشاي لا يبدو كالخادم، فقد كان شكله محترما وملابسه راقية. وجهت إليه أيزابيا سؤالاً مباشراً، فأجاب بالنفي، وتبين أنه ضابط في الجيش اشترك في محاولة صغيرة لانقلاب في نياما في شرق موريتانيا عام 1961، وكنا سمعنا عن هذه الحادثة ونحن في مالي. فقد شعر بعض الضباط أن النظام صار خاضعاً للاستعمار الجديد، فحاولوا الاستيلاء على قلعة نياما لتبدأ من هناك ثورة عامة في البلاد، لكن حركتهم فشلت بسبب رؤيتهم ووسائلهم الأقرب إلى الحرفية، وحكم على هذا الضابط بالإعدام، لكن الحكم خفف بعد عدة سنوات من الاختفاء إلى النفي في هذا المعسكر الضائع في رمال الصحراء. عرضنا عليه مساعدته على الهرب، فاقترحنا أن نأخذه معنا في السيارة فيعبر نهر السينغال في قارب إلى إحدى القرى، وهناك يصير حراً. وقد أغرته الفكرة في البداية، لكنه بعد التفكير قرر البقاء في وطنه. عند المغادرة، بدأنا السير ببطء لاحتمال أن يغير رأيه في آخر لحظة، لكنه حياناً وأغلق باب المعسكر.

مع ذلك، فموريتانيا ليست فردوس الصحراء، إذ هي في الوقت نفسه، مثلها مثل السودان حلقة الوصل وحدود المواجهة بين بين الشعوب العربية والزنج الإفرقيين. ومجتمع موريتانيا مجتمع عبودي، وهذا مايجب الاعتراف به ورفضه في الوقت نفسه. فنصف أبناء القبائل من "الحراثين" من أحفاد العبيد المختطفين من الجنوب. وهم يتعرضون لجميع أنواع الإساءات، ويقومون بالأعمال الشاقة ويتلقون الإهانات والاحتقار. ولا يتماشى وضعهم مع أي من الخطابات المخففة التي تتحدث عن "عبودية الخدمة المنزلية" من جانب المسؤولين في الدولة الحديثة والمتحفين الذين يحاولون إسباغ الشرعية على "بقايا العبودية" المزعومة.

والحياة في المنطقة الحدودية ليست بالهدوء الذي يوحي به النهر وقرى التوكولير والسونينكي على جانبيه. فالنهر ليس مجرد حدود بين شعبين، بل هو طريق للمواصلات وتعيش على جانبيه شعوب غير عربية، وإن كانت اعتنقت الإسلام منذ ما يقرب من عشرة قرون. والتوكولير الذين أنشأوا منذ القرن السابع عشر "جمهوريةهم الإسلامية" (وكانوا يمارسون العبودية داخل بلادهم، لكنهم لم يشاركوا في تجارة العبيد مع الخارج)، كانوا قبل ذلك بعدة قرون قد أرسلوا للمغرب مملكة

المرابطين العظيمة. وكانت طبقات المور الحاكمة تحارب في كثير من الأحيان مثيلاتها من سكان حوض النهر، لكنهم كانوا يحترمون بعضهم بعضا على طريقتهم. أما الطبقات الحاكمة الحديثة من "العرب البربر" الذين يتحدثون العربية جميعهم تقريبا، فهي عنصرية بشكل صريح. والجميع عاصر أحداثا تدل على ذلك. وفي بوتلميت، كان قائد المنطقة من التوكولير، والإدارة الموريتانية تقدم أحيانا مثل هذه التنازلات كمبادرات شكلية بالنسبة إلى الخارج. وقال لنا المور: هل ستزورون هذا الزنجي؟، نعم، وسنبت هناك كما يقتضي الأمر، فهناك مبادئ لا يمكن أن نحيد عنها. رافقنا المور حتى أول التل الذي يقع أعلاه المركز الإداري، ثم رفضوا التقدم بعد ذلك، واضطرونا لحمل حقائبنا. وعلق القائد على الأمر قائلا: "كيف يمكن أن أقوم بعمل في هذا البلد؟"

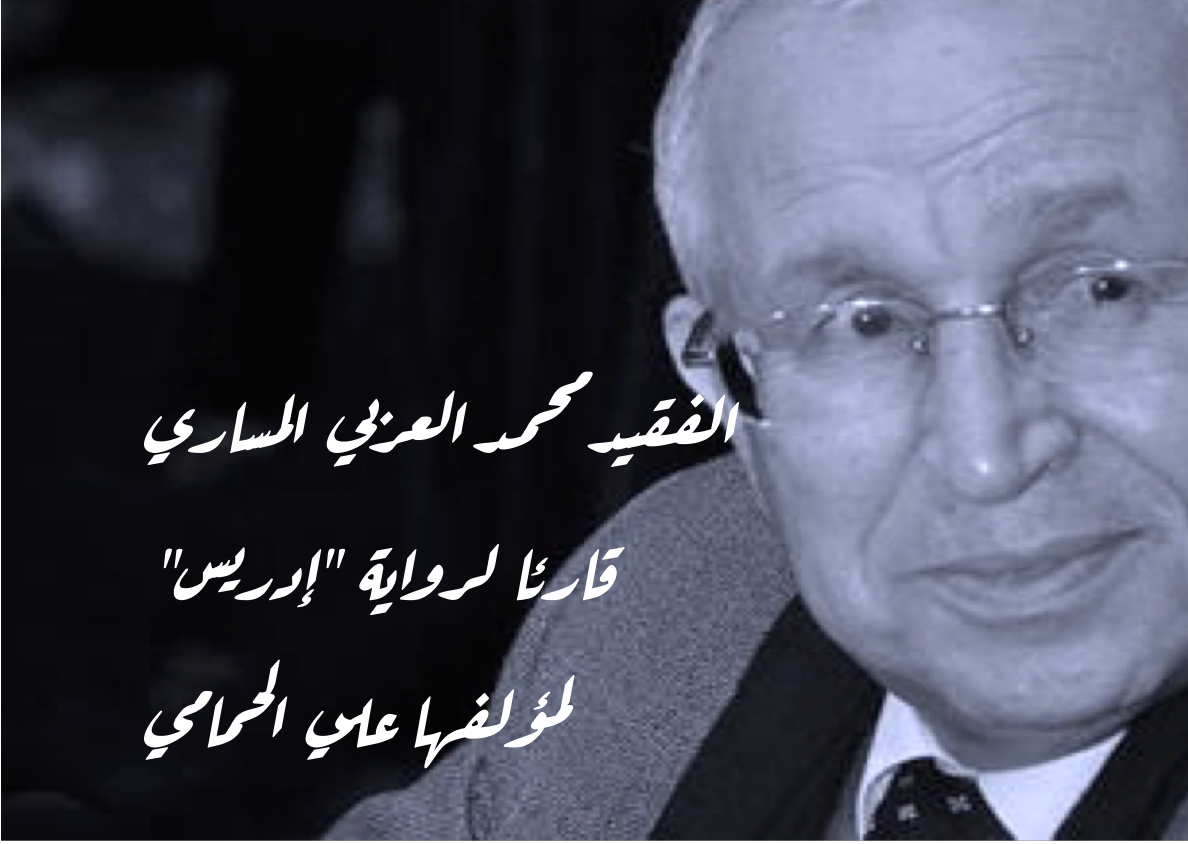
ويتعرض التعايش بين الشعبين لمخاطر شديدة منذ الأحداث الخطيرة عام 1988 حيث وقعت مذابح عرقية في موريتانيا والسينغال أدت إلى هروب عشرات الآلاف من من قرى الجانب الشمالي من النهر. من كان وراء هذه المذابح؟ كالمعتاد، لم تكن هذه الأحداث "تلقائية". وهذه الشعوب المضطرة للتعايش معا لم تكن تكره بعضها البعض لدرجة القتل المتبادل رغم التحيز الذي يضع قيودا على العلاقات، اليومية بينها. وقد نهبت ورش الحرفيين المور التي كانت منتشرة في السينغال، وقتل أصحابها أحيانا لا على يد "الجماهير"، بل على يد جماعات منظمة جيدا تصل إلى المواقع على ظهر سيارات نقل. والعديد من السينغاليين الذين أعرفهم كانوا يحملون هؤلاء الضحايا التعساء. وفي موريتانيا كذلك، ذبح السينغاليون والسود من سكان حوض النهر على يد جماعات منظمة جيدا. وإن لم تكن السلطات هي الجهة المنظمة لهذه المذابح، فهي من عمل مع بعض فئات الطبقات الحاكمة التي تريد إثارة الفوضى ضد السلطات القائمة بهدف أخذ نصيب أكبر من الغنيمة، أو ربما الحلول محلها. هناك مثل إفريقي يقول: "إن السمكة تفسد أولا من الرأس"، والخلافات الدموية نادرا ما تنشأ تلقائيا من الانفجار الشعبي، بل تنشأ دائما بتحريض من الطبقات الحاكمة، أو من فئات منها. إن استغلال بعض الحقائق الموضوعية التي عادة ما يكون المسؤول عنها سوء إدارة الحكام لا يجب أن يعيننا عن معرفة المسؤولين المباشرين عن الصراعات. وهذه حقيقة تصح هنا كما في أماكن أخرى في أفريقيا وآسيا وأوروبا. وهروب الفلاحين من حوض النهر يخدم الفئات التي "تنتفع" من مشروعات الري التي استولت عليها، والتي كانت تريدها

-

خالية من الفلاحين لتقيم عليها مشروعات "البيزنس الزراعية" التي يمولها المانحون الأجانب والبنك الدولي. وهذه الفئات جميعها ناشئة من البيروقراطية الموريتانية، وجميعها عربية، والسينغالية، وهي في غالبيتها غريبة عن المنطقة أصلاً، ولكن بطريقة ما نجدهم يترابطون كعصابة من اللصوص.



إعداد: ع. ز



الفقيه محمد العربي المساري

قارئاً لرواية "إدريس"

لمؤلفها علي الحمامي

مع الروائي الجزائري علي الحمامي في روايته "إدريس":

بحث في جذور البربر الذين أسلموا

حين تَبَرَّبَ الفاتحون

ونشأ كيان جديد هو المغرب

صدرت في تونس الترجمة العربية لرواية "إدريس" التي كتبها علي الحمامي، أحد الشهداء الثلاثة الذين لقوا حتفهم في حادث الطائرة إلى كراتشي حيث كانوا سيمثلون بلدان شمال إفريقيا، في أول مؤتمر اقتصادي للعالم الإسلامي، وذلك في ديسمبر 1948، إلى جانب كل من محمد بنعبود من المغرب والحبيب ثامر من تونس، بينما كان الحمامي يمثل الجزائر.

والرواية التي وضع صاحبها تحت عنوانها الرئيسي عبارة "رواية من شمال إفريقيا"، مكتوبة في الأصل بالفرنسية في بداية الأربعينيات. ويدقق المؤلف أن إتمامها كان في بغداد في 1941. وهي مزيج من أطروحة سياسية ودرس في التاريخ. فبطلها مناضل من أجل تحرير بلده، يمكن أن نتكهن بأنه من منطقة الشمال بالمغرب الأقصى، لا يرى أفقا لنضاله إلا بلاده الواسعة، التي تشمل المغرب والجزائر وتونس. وكلما وقف "إدريس" على مكان، يتذكر ما جرى فيه من أحداث تضرب في عمق التاريخ، ولا يستطيع أن يغفل في أي لحظة أنه سليل أجيال أثمرتها تلك الأمكنة، وقامت عبر القرون بصنع تاريخ شمال إفريقيا. وهو يهدي روايته إلى محمد بن عبد الكريم الخطابي الذي كتب مقدمة في الطبعة الأولى مثل ما فعل شيخ الرواية المصرية محمود تيمور. ما أقل من قرأوا هذه الرواية، من أبناء الأجيال الحاضرة، حتى في أصلها الفرنسي، فهي في حكم الكتب المفقودة، ولهذا فإن الترجمة التي أنجزها الدكتور محمد الناصر النفزاوي من تونس، ستعيد الحياة إلى هذا الأثر الأدبي الفريد من نوعه، وستزيد من سعة انتشاره، وهو يرى النور بالعربية، حيث عدد القراء المهتمين أكبر وأحوج لهذا النوع من الزاد. وعلاوة على المتعة الفكرية التي تنشأ لدى القارئ، فإنه يجد نفسه أمام نص أدبي له بعدان سياسي وتاريخي. وسأتولى الإشارة بكيفية خاطفة إلى الجانب التاريخي، بدافع المواءمة. وقد وطأ النفزاوي للرواية بمقدمة كفيفة بأن توضح للجيل الجديد من المغاربة كيف أن أحد أسلافهم قد شق الطريق منذ ثمانين سنة ونيف، لوضع الأمور في نصابها، من حيث موقعة ما هو مغاربي في مكانه من خريطة العالم. وهو يسعى يتطلب التحيين بكيفية مستمرة على ضوء المتغيرات وفي سياق المعنى الجوهري للأمور وهو ما لا فكك منه مهما كانت المتغيرات جارفة. فكيف يقدم النفزاوي رواية "إدريس"؟ إنه يذكر بداية بالتيارات الكبرى التي تتقاذف عالم اليوم من الإقليمية إلى العالمية،

وينبه إلى أن الحمّامي (ويشير إلى أن النسبة هي إلى عين الحمام، بتشديد الميم الأولى، وهو موقع في قلب جرجرة بتيزي أوزو)،
قد طرح دعوته إلى القومية " المغاربية "
في سياق التطورات التي نتجت عن الحرب العظمى الأولى،
التي كان من نتائجها سقوط الخلافة العثمانية،
وانكشاف أن الأمة الإسلامية
تتكون من أقوام أربعة: العرب والترك والفرس والمغاربية.
فظهرت في إيران القومية الإيرانية على يدي رضا شاه بهلوي ثم روح الله الخميني.
وظهرت في تركيا القومية التركية بزعامة مصطفى كمال.
وبعد قيام هاتين الدولتين القوميتين جاءت دعوة ساطع الحصري إلى قيام دولة قومية عربية
تكون عاصمتها مصر ويكون جناحها الشرق الأدنى في المشرق وبلاد المغرب في إفريقيا
الشمالية، في مقابل دعوة أنطون سعادة زعيم الحزب القومي السوري إلى كيان عربي
يكون
الشام محوره، وهو ما حفز الحمّامي على رفض إلحاق بلاد المغرب ببلاد المشرق
وإبراز كيانها القائم منذ القرن التاسع الميلادي.
يضيف النفزاوي في سياق إيضاح دعوة الحمّامي
أن البربر إنما أسلموا حينما تبرير الفاتحون،
واندمجوا في البربر ضمن مصير واحد
وأصبح الجميع بمقتضاء مغاربة.
فمثلما تخلى الفاتحون عن جزء من خصوصيات الجنس العربي،
تخلى البربر كذلك عن جزء من خصوصياتهم العرقية،
فأصبح بالإمكان قبر عبارة بلاد البربر لتحل محلها عبارة بلاد المغرب.
واستنبط النفزاوي أن اللحمة الفكرية التي أقام عليها الحمّامي مشروعه
تقوم على ثالوث تجلت فيه العبقرية المغربية،
وهو يتمثل في ابن تومرت ، وابن رشد وابن خلدون،
" الثالوث الأروع الذي سبى فيه إدريس (بطل الرواية) مركز تاريخ وحضارة بلده ورمزها
". ونقرأ في الرواية أن إدريس
" كان يأسف أن يكون أمثال هؤلاء الصقور
قد حلقوا فوق الأطلس من دون أن يسقطوا أي بذرة ".
ويرى إدريس في الامبراطورية الموحدية أنها تشير إلى أوج المغرب
ومثال للقومية المغربية وأساسها الوحدة العقدية.
وحينما يعود إدريس بفكره إلى الفترة التي يعيش فيها،

يرى أن الشعب (المغربي)، وقد تعرض للفتح ووقع تحت تأثير الاستعمار مهدد بالموت، إن أعوزته الثقافة الاجتماعية. وقد يطول استعباده إن بقي على هذا الجهل، لذا عليه أن يرد الفعل (..)

ولكن بأية وسائل:

بالكفاح المسلح أم بترية الشعب،

بالممنصور أم بابين خلدون؟

وهو هنا إنما يوصي بأن طريق التحرير أمام إدريس هو القوة والعقل. حينما يتأمل بطل الرواية الأوضاع الراهنة في بلده الشاسع (شمال إفريقيا)، يجد أن روح الشرق قد تغير، وأنه من الآن فصاعدا على كل بلد، وهو يعود إلى القوانين الخالدة التي أملت على الدوام الأرض والدم وإلى دروس تاريخه، أن يحرص على خلاصه الخاص؛ فلقد كانت الفكرة القومية تشق خطاها تحت الفكرة الدينية ". (ص 147) إن عائلة إدريس تنحدر منذ آلاف السنين من هذه الجماعات البربرية الأولى التي لا يعرف أحد لا من أين أتت ولا كيف جاءت لتستقر في هذه الزاوية من المغرب.

فمنذ عصور سحيقة سابقة على الفتح الإسلامي،

ظل الجبل، باستثناء بعض الأماكن الساحلية، مغلقا إغلاقا تاما

في وجه كل دخيل أجنبي".

يفصل الحمامي الحديث عن السمة الأولى لأرض المغرب وهي النفسية الوطنية التي تتمثل في رفض البربري لكل دخيل عليه لا يتبرير (الرومان قبل الإسلام) أو يتمغرب (الفرنسيون بعد الإسلام). هكذا كان شأن الفينيقيين " أبناء عمومنا " وعرب الإسلام الأول.

وعلى العكس من ذلك، كان موقف البربر من اللاتينيين والوندال والإغريق حيث كان " الرومان والجرمان والإغريق في عيون البربر سواء".

وتعرض الحمامي لمقولة الإسلام المغربي، كما يطرحه الغربيون والشرقيون

فيفرضهما معا، إذ " الإسلام المغربي " عنده،

هو هذا الإسلام الذي ولد نتيجة الاندماج في ميدان القتال ضد أوروبا ،

بين القلة من العرب والكثرة من البربر.

أي هذا الإسلام الذي ولد في الفترة التي ولد فيها

" الشعب المغربي الجديد".

ف"الشعب المغربي الجديد"
 ليس هو تماما الشعب العربي
 وليس هو تماما الشعب البربري،
 ولذلك فإن الرابطة السياسية بين الدول المغربية (الأغلبية في تونس ودولة بني رستم في
 الجزائر ودولة الأدارسة في المغرب الأقصى)
 ومختلف الخلافات في المشرق،
 ستراخى شيئا فشيئا (إن لم نقل ستقطع) منذ القرن التاسع الميلادي
 أي منذ ولادة "الشعب المغربي الجديد"
 كما أن حضارة جديدة إسلامية مغربية، هذه المرة،
 ستنشأ في صلب هذا الشعب الجديد
 هي الحضارة الموحّدية.
 والحمامي يذهب هذا المذهب في دعوته إلى القومية المغربية
 مؤمنا بأن الوطني يعلو على الديني.
 ذلك أن الوطني خاص يختص بأمة معينة والديني لا يمكنه ذلك
 بسبب تعدد الأمم في دين من الأديان ومن ثم تعدد المصالح وتضاربها.
 وفعلا فقد قُسم الحمامي البربر القدماء إلى قسمين :
 قسم إدماجي مارق لا وطني ضم رجال سياسة ودين على حد سواء،
 ومن أشهر نماذج هذا القسم الإدماجي البربري
 يوبا الثاني ورجل الدين أوغسطين.
 وقسم وطني محارب للإدماج ضم كذلك رجال سياسة ودين على حد سواء
 ومن أشهر نماذج هذا القسم اللإدماجي يوغرطة ورجل الدين دونات.
 ويتطابق هذا إلى حد بعيد مع ما كتبه علّال الفاسي في نفس الفترة،
 وخاصة في كتابه
 " الحركات الاستقلالية في المغرب العربي " المطبوع سنة 1948 بالقاهرة،
 وخاصة في التوطئة التاريخية التي يبسط فيها الأرضية النظرية
 التي ينطلق منها كفاح الأحزاب الوطنية في شمال إفريقيا.
 وهو يقول قبل ذلك في المقدمة : " لقد شهدت هذه البلدان هجوما أجنبيا واحدا وهجرة
 مشتركة من المشرق أحيانا ومن الغرب أخرى. ولكنها استطاعت في كل أوقاتها أن تحتفظ
 بمشخصاتها الإقليمية، وتدمج في عائلتها الفاتحين والمهاجرين حتى تغمرهم ذهنيتهما
 وأخلاقها وعاداتها. وبذلك حفظت تبلورها القومي وكيانها المسدود في وجه كل غاصب
 مهما كانت قوته عظيمة واستعداداته جسيمة "

ويتعرض علال في التوطئة النظرية التي أومأنا إليها فيتوقف عند مغزى قيام قرطاجنة واستمرارها، ويؤكد قبول الفينيقيين ثم العرب كعلامة على الأرومة المشرقية. وذلك على عكس ما حصل لأهل البلد مع الرومان. ومثل الحمامي، يبرز علال الفاسي أن وجود الرومانيين إنما قام على الهدم. ويذكر أن " المغاربة تمسحوا أو تهودوا يوم كانت روما كافرة، ودخلوا الرهبانية يوم تمسحت روما، وشايعوا دونات الأسقف القرطاجني المغربي في نحلته التي انشق بها عن البابوية الرومانية وكون بها الكنيسة المغربية، ولكنهم رفضوا القديس أوغسطين الذي أخلص للبابا وقدس روما فقاومه إخوانه ورأوا فيه خائناً لوطنه يريد تعبيد مواطنيه لروحانية الدولة المستعمرة. "

وبعد أن يذكر بأن المغاربة، حتى حينما ارتضوا الإسلام ديناً، حرصوا على الاعتداد بوجودهم الخاص، ذكر في هذا السياق أن " القومية المغربية موجودة منذ القدم، فيما قبل الإسلام وبعده، ماثلة في كل الآثار التي سلمت من عوادي الدهر، وإنك لتجد في كتب ابن جبير وابن خلدون وفي شعر ابن هاني متنبى المغرب، وغيرهم، من الأدلة الواضحة على تمسك المغربي بوطنه، وحبه لبلده، وتفضيله لها حتى على الأوطان الشقيقة، ما لا تجده في آثار أدباء الأمم المعاصرة لهم. "

وبالعودة إلى الحمامي أسجل أن حماسه للغوص في الحاضر وربطه بالماضي، يتم على نحو يفيد أن الماضي عنده ليس ذكرى، بل حقيقة حية مستمرة في التبلور. إن شريط حياة " إدريس " مسيرة فيها نتوءات وأخاديد تشعرنا بأن السير لم يكن سهلاً. ويستطرد البطل أحياناً ليخترق الماضي ويتأمل بدون قيد بعض المواقف والمظاهر والمفاهيم التي يحفل بها تاريخ الإسلام، بما في ذلك بعض الطقوس الوثنية التي لا يقبلها عقله. وقد تجددت عندي لدى قراءة " إدريس " هذا النص الأخاذ، خواطر ومشاعر يوحى بها دائماً ذلك الامتداد في الزمن للذهنية المغربية المتميزة. فنحن المغاربة لا شك جزء من العالم العربي. واختيارنا للانتماء العربي ثقافياً هو اختيار واع نابع من إدراكنا للمصلحة والتناغم مع ذهنتنا. وقد كان تعريب المنطقة على يد أسر حاكمة أمازيغية، ولكن دائماً وفق أسلوب خاص يتوافق مع ذهنتنا وأساسه عدم التبعية.

وقد استعمل الدكتور النفاوي عبارة مبتكرة،
فقال إن العروبة التي اخترناها "مكررة".
وهي عروبة ثقافية وليس عرقية ولا سياسية.
واقتبس مفردة "التكرير" هذه من مجال الكيمياء، بمعنى أن
مفهومنا للعروبة مكرر أي مصفى غير مشوب بالعصبية، وهو بالتالي اختيار عقلاني
في ظله نحقق ذاتنا المتميزة.
فأنا لا أجد ضيرا في أن أقول إنني مغاربي لأنني ابن هذه الأرض، المتميزة في طقسها
وتضاريسها وذهنيتها.
وأنا عربي دون أن تكون الناصرية أو البعثية هي مرجعيتي.
ومسلم دون أن تكون الوهابية أو الإخوانية هي بوصلتي.
وأنا حدائي دون أن يعني ذلك الذويان في "العولمة الجاهزة للاستعمال"،
أي البريط آ بورطي.
وأنا عربي لأنني نافر من طغيان الهيمنة الفرنكوفونية.
ولكنني أقبل عن طيب خاطر
أن يكون في مكتبتي كاتب ياسين والطاهر بن جلون،
لأنهما تعبيران مغربيان مثل غيرهما
من الكاتبيين بالعربية أو الأمازيغية أو بالإسبانية.
وأغضب حين أسمع نداء إلى حرق المصاحف،
وأشمئز من نداءات جهول يدعو إلى "استرداد" الأندلس.
وأنا مغربي من المغرب الأقصى لأنني حامل لإرث أجداد أبدعوا في الفكر والمعمار
والإبداع الفني بمختلف صوره، يعبرون عن ذلك بلكنتهم
وبمضمون نابع من طريقة تفكيرهم وفهمهم للأشياء والماجريات.
أنا مثل أمي، ومثل شاعر الملحون، لا أتحرج لدى التعبير عما يخالجنني،
فأستعمل جملا مبناها فيه حضور واضح لطريقة تفكير متوارثة
لا يمكن التحرر منها.
فأنا أتحدث لغة عربية مكتسبة مرت عبر مصفاة العقل
أي التحكم المسبق في أسلوب السبك والتعبير.
وأنا في تتبعي لما يعتمل في العالم
أفهم لماذا فعل مصطفى كمال بتركيا ما فعل.
وأفهم لماذا يفعل أوردوغان ما يفعله اليوم وهو يسعى إلى إلحاق بلده بالعصر
لا بلبس البرنيطة، بل إلحاق تركيا بأوروبا وهي حاملة عفشها في حين أن ساركوزي
وميركيل يريدان منه أن يترك العفش في الباب إذا أراد أن يدخل البيت الأوروبي.

وأفهم من جهة أخرى كيف يغار الأوروبيون على مكتسباتهم، لأن ما تمثله أوروبا اليوم ومنذ قرون، هو ليس من صنع الصدف. وما هو نتاج القرون ليس سهلا طمسه لأنه نتاج أقانيم ساعدت في صياغته، وجعلت أوروبا هي أوروبا. كما لا يمكن تجاهل أن الشرق شرق والغرب غرب ولكن ليس حتما ألا يلتقيان، بل الممكن أن يتعايشا في احترام.

وما أنا بصددده ليس توفيقا من أجل المجارة والمداهنة، ولا تلفيقا بين المتضادات، لمغالبة الكيمياء التي تصنع قانون الأشياء، ولكن كل هذا هو عندي نحو واضح قوامه السعي لتحسين الواقع، مع الطاعة الضرورية لقوانين الواقعية.

وهذا وذلك هو المنطق الذي يحرك التاريخ.

وفي النهاية فأنا مغربي

لأنني منتج مركب ليس سهلا تقديمه

بأربع كلمات

مسطحة.

القسم الثالث

شهادات

في حق محمد بن سعيد آيت إيدر
رمز النضال الوطني - الديمقراطي والمغربي



الشهادات التالية في حق الأستاذ محمد بنسعيد،
هي مستخلصات من تدخلات
بعض المساهمين في الندوة الدولية التي سبق أن نظمها المركز
عام 2012، بالدار البيضاء تحت عنوان "الفضاء المغاربي في ضوء
"الربيع" العربي"، وذلك بحضور أكاديميين وفاعلين سياسيين
وجمعيين، وشباب
من المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا ولبنان وفرنسا.
وكانت إحدى جلسات الندوة التي انعقدت على مدى يومين
قد خصصت لتكريم محمد بنسعيد
على مساره كمقاوم شامل: مقاوم ضد الاستعمار من أجل الاستقلال والحرية،
ومقاوم ضد الاستبداد والفساد من أجل الديمقراطية
ودولة الحق والقانون
والعدالة والكرامة،
ومقاوم ضد التجزئة والتفتت
ومن أجل وحدة المغرب الكبير،
ومقاوم من أجل صون الذاكرة الوطنية
من محاولات المحو والتزوير...

في ما يلي شهادات السادة:
الفقيه الراحل امحمد بوسطة، كريم التازي، البشير بنبركة، محمد حربي،
الحسين زهوان، الفقيه الراحل إدريس بنعلي، مولاي عبد الله العلوي، وفتح الله ولعلو

التحرير



(الفقيه الراحل) امحمد بوسنة

أمين عام سابق لحزب الاستقلال،
وزير سابق وعضو هيئة حكماء الحزب

٦ ٦

تحية نضالية خالصة لكل الإخوة؛

لم تساعدني الظروف لأتعرف على الأخ السي محمد بنسعيد في زمن مبكر، في البداية كانت معرفتي به من بعيد بعد إنشائه لجيش التحرير وخوضه لمعارك في الصحراء خصوصا معركة إكوفيون التي كان من أبطالها، وما كان يقوم به وهو طالب بمدرسة مولاي يوسف بمراكش، لم أتعرف عليه بصفة مباشرة إلا بعد أن التقيته يوم 22 غشت 1972 في لوزان بسويسرا، عندما جاء لعيادة الأستاذ علال الفاسي وهو في فترة نقاهة، الذي بدوره شكره وأثنى عليه، وأسر لي أن بنسعيد من الرجال الذين يمكن الاعتماد عليهم في النضال والثبات على المبادئ، بعد ذلك بعشرين سنة تقريبا، سألتقيه ثانية عندما كنت أتردد على باريس لإقناع الإخوان بالعمل داخل المغرب، وذلك بتنسيق مع السي عبد الرحيم بوعبيد حيث كنا نلتقي بمنزل الأخ مبارك بودرقة، بحضور الإخوة الفقيه البصري، عبد الرحمان اليوسفي، محمد اليازغي ومحمد الباهي، كانت جلسات جد متميزة بمواقف السي محمد بنسعيد، والتي كانت فاصلة في كل النقاشات الحادة التي كنا نتداول من خلالها الأوضاع في المغرب ومستقبل البلاد، وما يمكن القيام به في تلك المرحلة في إطار الإصلاح وتصحيح الأوضاع.

بعد دخوله إلى المغرب عملنا عن قرب في إطار الكتلة الديمقراطية، المعروفة بمكوناتها، حزب الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي، كقوة دافعة في شخصه، تحت شعار المشروعية للجماهير ووضع المؤسسات ونهج برامج تستهدف أساسا

الشعب والشباب، حيث تعرفت عليه أكثر واطلعت على جوانب أخرى من شخصيته وطبيعته المرححة مع الجدية والثبات على الموقف. وكان دائما يشدد على المشروعية الجماهيرية ودور الشباب. عرفته هكذا صامدا ثابتا على المبادئ المبنية على الخير بدون خلفيات مصلحة، شخصية كانت أو سياسية، ما كان يهمه هو مصلحة الشعب، سواء في المغرب أو على مستوى المنطقة المغاربية ككل. أقدر فيه وفاءه وثباته ورؤيته الواسعة في التعاطي مع القضايا الشبابية والمغاربية".

‘ ‘



الحسين زهوان

أحد قدماء قيادات الثورة الجزائرية ورئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان

٦٦

شكرا على الإستضافة (...)

لا يفوتني أن أؤكد أن التكريم لا يمكن أن يكون إلا لهذا النوع من الرجال. لمثل هذه الشخصية التي ساهمت، مما لا شك فيه، في بناء الدولة وأعطت للبلد الكثير، خاصة ما يهم صناعة التاريخ ببطولات و تجارب عبر مسيرة تاريخية حافلة. فعندما يكون لشعب ما يستحق من الرجال في قيادته يكون قادرا على صنع المعجزات...

هذه الخاصية تجسد في شخصية محمد بنسعيد آيت ايدر، خصوصا في الفترة التاريخية التي تميزت بنهاية الحرب العالمية الثانية من جهة، وفي وقت كان المغرب العربي ينتظر الاستقلال من جهة أخرى. بقيادة آيت ايدر أعطى المغاربة... حملوا السلاح، وأسسوا جيش التحرير المغربي الذي كان في الموعد التاريخي، ثم تلا ذلك مساهمة الشعب التونسي بما عرف بالتظاهر الأسود، وفي نفس السياق كانت تجربة الشعب الجزائري الذي واجه الاستعمار الفرنسي بجيش التحرير الوطني سنة 1954 و تكلل نضاله بالنجاح واسترجاع البلد لوحده.

لقد واكبت بمرارة التطورات السياسية في عهد الاستقلال وما ترتب عليها من انتهازية، ولم أتذكر للمبادئ ولا خنت الأهداف التي ناضلت دائما من أجلها. ويسعدني أن أكون في هذا مثل الرفيق آيت ايدر بقي على نفس النهج في الصمود والنضال دون السعي وراء سلطة أو ثراء أو نفوذ، بعيدا عن كل أنواع الفساد وما يحيط به من إرشاء وارتشاء. وعلى حد قول أحد الكتاب

الجزائريين: أعرف كثيرين قاوموا التعذيب، لكنني لأعرف سوى قلائل قاوموا المال.

*Je connais beaucoup qui ont résisté à la torture
Je connais peu qui ont résisté à l'argent*

بعد الإستقلال سنة 1963/1962 كان اللقاء بالأشقاء المغاربة المهدي بنبركة ومحمد البصري والسي محمد اليازغي وحמיד برادة، وكما هو معلوم كان الحلم هو الاتحاد المغربي، لكن هذا الحلم تجسد معكوسا بعودتهما إلى السجون مرة أخرى بسبب مواقفهما الشجاعة والصارمة ضد السلطة.

لكننا بعد ثلاث سنوات، شاهدنا محمد بنسعيد يسلك نفس النهج، بعد أن قاد الثورة المغربية. وبالتالي فهامو قائد الكفاح التحريري يعود للصراع والمعاناة والاصطدام مع السلطة، لأنه فضل التضحية على سياسة الانجراف مع تيار السلطة والانتهازية.

إن تكلفة التضحية والنزاهة والاستقامة، طيلة ما يقرب من نصف قرن كبيرة كانت وما تزال وجسيمة، جعلت منه رمز النضال المغربي ولم لا العربي. هذا القائد العظيم، أنا أحياه تحية كبيرة، كما لا يفوتني أن أنوه بالخطاب الذي وجهته إلى حركة 20 فبراير والذي يعبر بأكبر وضوح على الإرادة النضالية لربط الماضي بالحاضر وتوطيد الأواصر بالجيل الجديد وربطه بأصوله النضالية من أجل استعادة الثقة في اندماج الأجيال وتكاملها والتوجه نحو المستقبل، على عكس ما حصل في الجزائر من تنافر وعداء بين جيل الشباب ومن سبقوهم.

ختاما شكرا للجميع وخاصة لمحمد بنسعيد آيت إيدر الذي منحنا هذه الفرصة التي تجعلني أتفاءل أكثر بالمستقبل المغربي وأطمئن على كل الآمال التي عقدنا على المغرب العربي الكبير.

‘ ‘



محمد حربي

مؤرخ ومفكر مغاربي من الجزائر

“

اسمحوا لي قبل أن أتحدث في عجالة عن عن الموضوع الذي اخترت التدخل فيه وهو المشروع المغاربي، مشروع وحدة المغرب العربي، أن أتوجه بتحياتي الخالصة وأساهم في تكريم أخينا محمد بنسعيد الذي كنت عرفته باسم آخر هو خالد عبد الله. اليوم هو محمد بنسعيد آيت أيدر.

أنا سعيد جدا كوني تعرفت على هذه الشخصية التي بقيت وستظل دائما مطابقة لنفسها، تماما كما عرفتتها منذ سنوات. هذا مناضل، علينا جميعا واجب تكريمه وتحيته على ما يتمتع به من وضوح رؤية بخصوص دوره كمناضل: أي خدمة الشعب، وليس استخدامه، خصوصا وأننا نعرف جميعا حجم الخسارات والانحرافات التي جرت في عالم المقاومة سواء في المغرب أو الجزائر أو تونس. فكثيرون هم، أولئك الذين تحولوا - بعد الأدوار التي قاموا بها في تلك المقاومة - إلى مضطهدين جدد لشعوبهم.

محمد بنسعيد لم يسجن نفسه في حدود الشرنقة "الوطنية"، وبقي مفتحا على الدوام على المستقبل المغاربي.

أنا أحيي فيه مواطنته المغاربية، فهو شاهد وفاعل لم يمدنا بخبرته فقط، بل أيضا بكم من الوثائق القيمة. وهذا لا عني ألا شيء يجمعه البتة بتلك الفصيلة من الناس، الذين فقط لأنهم مقاومون، يعتبرون أن التاريخ الذي يروونه هم هو التاريخ الحقيقي وليس مجرد شهادات (...).

“

ترجم النص: ع.ز



من إصدارات المركز

صدر عن مركز محمد بنسعيد آيت إيدر
للأبحاث والدراسات



كتاب

" هكذا تكلم محمد بنسعيد "

للأستاذ محمد بنسعيد آيت إيدر

أطلبوه من الأكشاك ومن مقرالمركز

كريم التازي

رجل أعمال وناشط

في الحقل السياسي والمدني في المغرب

‘ ‘

(...) لي الشرف أولا أن أعترف وأنا أتساءل مع المتسائلين لم وكيف بقي هذا الرجل، طوال كل هذه السنين شريفا ونظيفا؟
(...) لست مؤرخا، ولم يسبق لي الاحتكاك به والتعرف عليه خلال أزهى فترات مساره النضالي السابقة القوية الإشعاع، كمنارة.
كان قد زارني في مكنتي، في إطار حملة اتصالات يقوم بها في معمعة التحضير لعقد المؤتمر الوطني لحزبه، حزب اليسار الاشتراكي الموحد.
كنت، من جهتي، قد هيات نفسي لاستقبال هذه الأسطورة الحية، هذه المدرسة - وقد كان كذلك حقا وحقيقة بكل درجة الاستحقاق والامتياز التي يمكن تصورها - غير أن ذهولي كان شديدا حين وجدت نفسي أمام رجل في غاية التواضع والإنسانية ... في تلك اللحظة فقط، أيقنت أنني فعلا إزاء حالة استثنائية لم أجد أنسب ما يترجم بأمانة موقفني منها سوى عبارة "فريد زمانه".
ومن فيض أمور كثيرة قد لا يستنفذها العد والإحصاء التي ترفع الرجل إلى هذا المقام، مقام "فريد زمانه" حقا وحقيقة، أن الزمان - هذا الذي يروضنا وينهكنا، وقد يحول الكثير منا إلى أموات وهم ما يزالون يدبون على الأرض - لم ينل منه أبدا مثقال ذرة... بأي معنى قصدنا.
ومنها أيضا، هذا الملتقى الدراسي/ التكريمي الذي نجح في تحقيق جمع وتلاقي كل هؤلاء المناضلين ورجال الأعمال والشباب من كل حذب ووصوب...
ومنها أيضا وأيضا أن شببة 20 فبراير، عندما فتحت أعينها على السياسة - كانت وجدت محمد بنسعيد قد استبق فقرّر التخلي عن مسؤولياته القيادية في الصف الأول داخل حزبه، مفسحا المجال للأجيال الجديدة - لم تتعرف على ذاتها في رجل آخر من جيل الكهول سوى في بنسعيد بالضبط، وفيه وحده.

ما يفتن في بنسعيد، خارج مساره ومواقفه، هي القوة الهائلة لشخصيته. إذا جاز لي استعارة لغة الإعلاميات، سأقول: ثمة خوارزمية (ل) محمد بنسعيد، مثلما ثمة خوارزمية (ل) غوغل!

وإذا جاز لي استعارة مصطلح من علم الوراثة، سأقول: ثمة أيضا حمض نووي بنسعيد (ADN Bensaid)، حمض نووي أخلاقي. من هذه الناحية، هو قدرة عظيمة لضبط وحُكم ذاته أولا، وهو ثانيا ليس الزعيم الوحيد في تاريخ هذه البلاد الذين خاضوا معارك عديدة: من معركة الاستقلال ومعركة الديمقراطية، حتى معركة توحيد اليسار... غير أن أهم معركة تخصه هو وتميزه، هي تلك التي خاضها على الدوام ضد ذاته.

أن يسيطر على هذه الذات، هذه "النفس" التي يمكن تعريفها كمقر لكل الأهواء والرغبات، بما في ذلك هوى المال وهوى السلطة... وأن يظل حيث عرفه الناس أول الأمر، وحيث يجدره في نفس ذاك الموقع الذي عرفه، مناضلا مستعدا لتبني قضاياهم ولخدمتهم كجزء من حركته المتدفقة بسخاء وبدون انقطاع... فهذا ما جعله يراكم رصيدا هائلا من الشرعية الشخصية لا يتغذى فقط من سيرة أعماله الماضية، بل أيضا، وخصوصا، من التزامه وأعماله الجارية، بدءا من استمرار نضاله في مختلف أسماء التشكيلات السياسية التي بنى، وليس انتهاء بدعمه القوي والعلني لحركة شباب 20 فبراير.

أعماله تلك، يجمعها كلها خيط ناظم رفيع، وهو دعم وتشجيع لشرعية الماضي بوضعها في خدمة المستقبل، وهي أيضا تقدم هذا الدرس: محمد بنسعيد، هذه الهامة، في سن الثمانين وأكثر، ينحني، تحية، أمام شجاعة وقتالية وطراوة الشباب. وما كان له أن يفعل لو لم يكن دائما واحدا منهم إن لم يكن في أحيان كثيرة يسبقهم للموقع.

قوة انسجامه مع ذاته، ووفائه لقناعاته، وثقته بالنفس التي لا تتزعزع، وتشبته بمصالح البلاد والناس بعيدة المدى... تشير الذهول عند من يتابعون مساره ويلاحظون كل ذلك القدر من الصرامة والشغف الذي يميز انخراطه في كل واجبات العمل الاستراتيجية، سواء تعلق بالبرنامج السياسي (الإصلاح الدستوري)، أو بالتحالفات أو بأمور التنظيم...

ختاما، أحسب أن هذا الإرث، يوجد اليوم أمانة، بين أيدي كل من يحبونه، وقد أمكن لكل المساهمين في هذه المناظرة، على مدي يومين، أن يقفوا، بشكل

-

حسي، على بعضٍ من ملامح الرجل... الكل يتحدث عنه، والكل يبعث بتحاياه
وبعبارات تقدير له من الجهات الأربع للقاعة... وهو، هنا، لا تفارقه تلك الابتسامة
المميزة لأولئك الذين يعرفون كيف يأخذون مسافة ... عن كل الأمور (...).

‘ ‘

ترجم النص
عبد الرحمن زكري



-



البشير بنبركة

نجل القائد الشهيد المهدي بنبركة
رئيس "معهد المهدي بنبركة- الذاكرة الحية"

٦٦

أيها السيدات والسادة

لقد تعددت إشارات الوالد المهدي بنبركة في غير ما مرة، حيث كان يؤكد في كل لقاءاته وتدخلاته، على دور تجنيد الطاقات الشعبية وخاصة الشباب، من أجل مواجهة التحديات من جهة وبناء المجتمع الحداثي من جهة أخرى، على أساس ترسيخ مفهوم الاستقلال، وهو ما تجلّى، على سبيل الذكر، في شق طريق الوحدة التي تم فيها تجنيد سبعة عشر ألف شاب من كل مناطق المغرب، كي يصبحوا رجال الاستقلال كما كان يردد دائما.

بالطبع كانت شعارات الأمس، المطالبة بالديمقراطية والكرامة خلال العهد الماضي، بمثابة دفعة قوية واستئناف لمطالب اليوم كما تجسدت في انتفاضات الربيع على الساحة المغاربية، وكانت إحدى أهم ترجماتها في المغرب على الخصوص ما حملته حركة 20 فبراير، المستمدة من الشبيبة المناضلة، وبالتالي فهي ثمار برنامج سياسي ذي آفاق اقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية في دعوتها للمواطنة الحقة.

لا يسعني إلا أن أشيد بالتدخلات التي سبقتني، حول العطاء الإنساني والنضالي والسياسي للمناضل محمد بنسعيد، ولا بد من التأكيد على أنني وعائلتي نعتر كل الاعتزاز بالعلاقة النضالية الحميمة والوطيدة، وبالصدقة التي كانت تربط والدي المهدي بنبركة، وتربطنا جميعا نحن أفراد عائلته بمحمد بنسعيد المقاوم الشامل... كانت تلك الصداقة وما تزال صداقة صدق ووفاء لا حساب فيها ولا خلفيات.

مقاوم شامل لأن المقاومة عنده، لم تكن تنحصر فقط في المقاومة المسلحة ضد الاستعمار، ولا في المقاومة السياسية ضد الاستبداد والظلم، بل كانت أيضاً، وبالخصوص، مقاومة معنوية وأخلاقية، على صعيد القيم، ضد كل محاولات النظام تميع العمل السياسي، وضد محاولات الاحتواء، وضد محاولات تشديد طوقه المخزني على كل الأنشطة النضالية للقوى الحية حقاً في هذه البلاد، والتي ما أخرجها اليوم لمناضلين من معدن محمد بن سعيد آيت إيدر. في الأخير أجدد تحياتي، باسمي ونيابة عن عائلتي للجميع، وبالأخص لكل أفراد عائلة آيت إيدر.

“



(الفقيه الراحل) ادريس بنعلي

رجل اقتصاد ومناضل سياسي
وأحد أبرز بناء الرأي العام في المغرب

“

اسمحوا لي في مفتتح مداخلتني هذه، أن أتقدم بتكريم خاص للسيد محمد بنسعيد. لم تتح لي أبدا مناسبة معرفته مباشرة وجسديا، غير أم ذلك لم يمنني من معرفته عبر معاركه ونضاليته... رجل بقي صلبا وشامخا سياسيا، وبشباب خالده...

وأنا هنا، أريد أن أبدأ أولا بهذا الشباب، بهذا العنفوان السياسي بالضبط، وذلك، بسبب الخلط والالتباس الملاحظ في الأذهان، لأقول بأن الشباب بالمعنى السياسي ليس هو الشباب بالمعنى البيولوجي؛ أنظروا، لتأكدوا أن رجالات الإنسانية العظام، الأغلبية الساحقة فيهم كانوا كلهم كهولا وقادوا إصلاحات وثورات بلدانهم وشعوبهم... قوموا بجرد للأسماء في الغرب وفي الشرق، من روزفلت إلى دوغول وتشيرتشيل وانتهاء بدينغ سياو بينغ... وسترون أن أنهم كلهم كانوا كهولا.

ولكن ألقوا نظرة أخرى، لتروا بالمقابل أن أغلب الحكام الطغاة والمستبدن في رقعة هذا العالم العربي كانوا شبابا عندما أخذوا السلطة. يجب الحذر إذن والانتهاه من هذه القصة، قصة الكهول والشباب، خصوصا عندما لا يراد بها سوى الباطل (...).

“

ترجم النص: ع. ز



-



مولاي عبد الله العلوي

فيزيائي، رجل أعمال، من مؤسسي مركز محمد بن سعيد
للأبحاث والدراسات

‘ ‘

(...) أسمحوا لي أنا أيضا بأن أساهم في تكريم محمد بن سعيد آيت إيدر الذي عرفته، حين كنت طالبا في باريس. كنا آنذاك ندعوه خالد. كان الرجل بالنسبة لي، وبالنسبة لنا جميعا نموذجا؛ كان نموذج إنسان ديمقراطي ومعتاد وسيبقى إلى الأبد... وأنا اليوم لأملك إلا أن أشكره أجزل شكر على ذلك، وعلى كل شيء.

لست مؤرخا، أنا فيزيائي تكوينا، ولكنني بعد ذلك، انغمست في عالم المقابلة. وأعتقد، أن قوانين الفيزياء التي تحكم الكون، هي ذاتها التي غالبا ماتقود الشعوب والكائنات البشرية أيضا.

وقد ترجع الصعوبات التي نلاقيها في بناء وحدة المغرب العربي، إلى الاستعمار ومخلفاته. وصحيح أنه قبل استقلال بلادنا المغربية، كان ثمة تضامن أكبر، وضرورة تضامن أكثر منه رغبة في وحدة المغارب. إنما ما يخلق إمكانية للوصول إلى الوحدة هو بالذات ضرورات التضامن هذه.

ومع كامل الأسف، بعد الاستقلالات، لم تكن حكوماتنا ومسؤولونا، ولا مثقفونا ونقاباتنا وأحزابنا السياسية أيضا، لا من صنف الشعراء القادرين على الحلم بطوبى عوالم أخرى ممكنة، ولا من صنف أرباب مقاولات جديدين، إن جاز لنا اعتبار الشعوب والبلدان أيضا مقاولات، بمعنى من المعاني (...).

‘ ‘

ترجم النص: ع.ز.



صدر عن مركز محمد بن سعيد

كتاب

الهيئة الريفية / ملف وثائقي



فتح الله ولعلو

رجل اقتصاد، عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي
وزير سابق للاقتصاد والخصوصية في حكومة التناوب التوافقي

“

(...)أعتبر أن حضورنا جميعا هنا والآن، هو حضور مرتبط نوعا ما بشعورنا بالواجب؛ واجب أولا إزاء أخينا محمد بنسعيد آيت إيدر الذي نعتز به ونعزه كلنا. وأعتقد أن هذه المسألة تجمعنا جميعا، رغم أن البعض منا يعرفه منذ عقود، والبعض الآخر من بعض الشباب بالخصوص قد لا تتعدى معرفتهم سنوات معدودات.

اخترت التحدث عن موضوع مرتبط بحياته أيما ارتباط وهو موضع المغرب العربي اليوم وغدا. إنما قبل ذلك، من هو بنسعيد؟

هو مقاوم، كان دائما مقاوما، وهو اليوم مقاوم وسيبقى دائما مقاوما...هو مقاوم ضد الاستعمار، ومقاوم من أجل وحدة الوطن، ومقاوم من أجل توطين الديمقراطية في هذه البلاد...مقاوم ضد الفساد ومن أجل محاربته...ومقاوم بطبيعة الحال من أجل الموضوع الذي يهمننا اليوم: بناء الفضاء المغاربي.

ليس سهلا أن يبقى الإنسان طيلة حياته مقاوما، ولذلك، مانتمناه، وما نحن متأكدون منه أنه سيبقى دائما مقاوما لصالح هذا الشعب المغربي ولصالح أمتنا بكاملها (...)."

“





صدر العدد السادس من مجلة

الربيع (النسخة الفرنسية)

اطلبوه من الأكشاك

القسم الرابع

مغاريبون...

في ورش البناء المغاربي



مركز محمد بنسعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات
Centre d'Etudes et de Recherches Mohamed Bensaid Aït Idder



المنتدى الاجتماعي المغاربي

صدر حديثا



صدر عن مطبعة "الخليج العربي" بتطوان كتاب تحت عنوان رئيسي هو "عبد الكريم الخطابي وأسطورة الانفصال (1921-1926)"، وعنوان فرعي هو "حفريات نقدية في خطاب الجمهورية الريفية" للأستاذ الباحث محمد أونيا.

الكتاب من القطع الكبير، ويقع في 384 صفحة تتوزع على بابين وعشرة فصول. والكتاب، إضافة إلى غزارة الرصيد الوثائقي الذي يقوم عليه، يصرح بالهموم المنهجية/ النقدية التي تشغله، فوسائل الأدبيات التاريخية المتراكمة وما اعتراها من انغماسات إيديولوجية، هي إسقاطات لمفاهيم ولطرق في النظر، "أورو-مركزية"، لـ "الجمهورية الريفية" بعيدة عن حقائق الواقع العيني "المحلي"، وذلك اعتمادا على على ما يسميه المؤلف "المرجعية المحلية".

أما المؤلف محمد أونيا فهو رئيس تحرير مجلة "حوليات الريف"، وله مساهمات تاريخية منشورة في عدد من المنابر، كما صدرت له، بالاشتراك، عدد من الترجمات العربية لمؤلفات حول الريف عموما وما يتصل خصوصا بالأمر محمد بن عبد الكريم الخطابي.

استجواب

**الأستاذ أحمد السليمانى،
رئيس مركز محمد بنسعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات
يجيب عن أسئلة جريدة
"الاتحاد الاشتراكي"**

في موضوع الندوة الدولية حول الصحراء

أجرى الحوار: مصطفى الإدريسي

- 1- أود أن أتوجه بالشكر أولا لجريدة الاتحاد الاشتراكي على الاستضافة وعلى الاهتمام الذي أولته لهذا الموضوع الذي يشغلنا جميعا، موضوع الصحراء والندوة الدولية التي يواصل المركز استعداداته لعقدها. وسمحوا لي بأن أوضح أولا وفورا، في معرض الإجابة عن سؤالكم الأول بأن الاستعدادات ما تزال جارية لعقدها، وربما بحجم وآفاق أكبر وأوسع مما كنا قد تصورنا وطرحنا في الأصل، وبأن القول بأنها ألغيت ليس صحيحا ولا سند له في أي من البلاغات التي صدرت عن المركز والتي تحدثت بالضبط عن تأجيل لموعد عقدها، لا عن إلغائها.
- 2- أما بخصوص الصعوبات التي اعترضت المركز وفرضت عليه التأجيل، موضوع سؤالكم الثاني، فهي صعوبات حقيقية، مختلفة المستويات وموضوعية في الجوهر:
 - أولاها يتعلق بالطبيعة الشديدة التعقيد والاستعصاء للنزاع؛ من ناحية، لأنه نزاع بين أشقاء، ومن ناحية أخرى، لأنه طال وامتد على مدى عقود حتى إن بعض

طبقات تراكماته التاريخية والسياسية والنفسية...بلغت من الرسوخ والتكلس درجة ما عادت تسمح -كأمر واقع- لا باختراقات ولا باستراتيجيات أخرى غير القبول باستمرار وضع الجمود الراهن على ما هو عليه بدون أفق منظور، أو التحريك في اتجاه استراتيجية الأسوأ، رغم اقتناع الجميع بأن النتيجة المحتملة هي خاسر- خاسر.

• وكانت ثاني تلك الصعوبات، وهي الأكثر وقعا، ظرفية ومباشرة، وتمثلت في جو التوتر المستجد، على إثر زيارة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد "بان كي مون" لمخيم "تيندوف"، والتصريحات التي أدلى بها من هناك، والتي طرحت علامات استفهام كبرى وشكوكا أكبر، وصبت ما صبت من زيت على النار، وأثارت ما أثارت من ردود فعل تناسبها أو تتجاوزها إن بسبب مضمونها أو بسبب الزمان والمكان اللذين اختارهما كمنصة لإطلاقها...

نعم، نحن لا نملك أية ضمانات في أن هذا التوتر سيزول بعد يوم أو شهر أو سنة...ولذلك، منذ المنطلق، لم نرهن أبدا، عقد الندوة به كشرط. أما رهاننا فكان وما يزال هو حضور الأطراف المعنية أو من يمثلها أو يعبر عن رأيها بشكل من الأشكال، كعنصر، حتى لا أقول كشرط، من العناصر التي حددناها كشبكة مرجعية لقياس مدى نجاح الندوة في تحقيق الأهداف المرسومة لها. فمن بإمكانه اليوم أن يتصور حوارا جديا وحقيقيا حول نزاع الصحراء بدون البوليزاريو والجزائر والمغرب، كدائرة أولى، وبدون البلدان المغاربية الأخرى، موريتانيا وتونس (وليبيا؟)، في دائرة ثانية؟ وبدون القوى الدولية ذات النفوذ والتأثير في المنطقة، دولا كانت، أو بالخصوص، قوى سياسية ومدنية فاعلة، في فرنسا وأمريكا وإسبانيا والبرتغال والسويد وهولندا...إلخ، في دائرة ثالثة؟

أما في ما يخصنا نحن كمرکز، أقول بأننا من حيث الجوهر، كنا جاهزين قبل هذه اللحظة التي أتحدث فيها معكم لعقد هذه الندوة، بل ودخلنا في لحظة ما في الخط المستقيم الأخير في مباشرة الترتيبات النهائية...بعد أن هيأنا الجوانب الأدبية باللغات العربية والفرنسية والإسبانية والانجليزية، والتقديرات المالية والترتيبات اللوجستكية لعقد المناظرة بمراكش ونظمنا عددا من الأوراش التأطيرية للأطعم

التنظيمية للندوة أطرها على التوالي الأساتذة عبد الفضيل اكنيديل ومحمد الشرقاوي وعبدالمجيد بلغزال...

ولكن طراً ما طراً... فقررنا التأجيل إلى نهاية شهر ماي...

غير أن الجولة الثانية من الزيارات التي قمنا بها للجزائر وموريتانا وتونس واسبانيا.... إن كانت قد بينت من جهة أن هذا التوقيت الجديد للندوة قد لا يكون كافيا وملائما لحضور كل الأطراف وبالمستوى المؤمل، فإنها أبرزت من جهة أخرى حجم المكاسب التي تحققت حتى قبل انعقادها، ومن ذلك تجدد الاهتمام المغاربي بموضوع نزاع الصحراء وتحوله كما لاحظنا جميعا إلى محور للنقاش العمومي خاصة في الجزائر ولدى أوساط واسعة من الصحراويين سواء في الساقية الحمراء ووادي الذهب أو في تيندوف أو اسبانيا وحتى في أوساط البوليزاريو... بل إننا رأينا اهتماما كبيرا من طرف بعض المنظمات والمراكز الأجنبية أيضا، الأوروبية والأمريكية، خاصة منها تلك التي تشتغل على قضايا السلم العالمي وحل النزاعات، والتي عبرت جميعها عن الرغبة في أن تكون شريكة ومدعمة للمبادرة في الإطار الذي حدده المركز...

وهكذا بدأت المبادرة تتحول تدريجيا أثناء التحضير إلى صيرورة، أي مشروع مفتوح يكبر ويتسع بين كل شوط وشوط ويرفع سقف طموحاته، وطنيا ومغاربيا ودوليا، ويفتح على وسائل وآليات إعداد وتنفيذ جديدة، كانت ضرورات مواكبتها تفرض علينا باستمرار عددا من المراجعات والتدقيقات والتعديلات...

ولن أذكر هنا كمثال سوى تدقيقين أو تعديلين اثنين: أولهما أننا نقلنا مركز الثقل في المبادرة من مركزية الحضور الدولي (أمريكا اللاتينية، أوروبا...) الذي كان مبنيا في صيغة الانطلاق، على هدف ضمني هو إقناع القوى الديمقراطية واليسارية الغربية بالخصوص بعدم كفاية معرفتها أو حتى جهلها بقضية الصحراء، وبأن ما استندت وتستند عليه كأسس لبناء مواقفها السياسية يشكو من ثغرات وفراغات تاريخية ونظرية وسياسية واستراتيجية من الضروري إعادة فتح نقاش منظم فيها والاستماع للآراء المختلفة حولها... إلى مركزية الحضور المغاربي، بهدف ضمني آخر، سياسي، في الصيغة الثانية المعدلة، هو وضع نقطة نظام كبرى، عملية، تخفف التوتر، وتستكشف سبلا أخرى لإطلاق حوار من نمط آخر، يشكل، في

حال ارتباطه بالقوى السياسية والمدنية المغاربية الفاعلة من تحت(مغرب المجتمعات والشعوب)، قوة ضغط على المقررين والفاعلين السياسيين من فوق(مغرب الدول والأنظمة)، عبر التركيب بين المقاربتين العلمية /الأكاديمية والعملية/ السياسية.

أما التعديل الثاني فيتعلق بطبيعة الندوة ذاتها وبالهدف المتوخى منها: فقد تصورنا الندوة في البداية كحصيلة تنتهي بانفضاض المتنادين، لكن أشواط التحضير وجولات النقاش داخل المركز وخارجه مع الشركاء والأصدقاء المغاربة بالخصوص، جعلتنا نميل أكثر إلى النظر إليها كانطلاق لصيرورة أو مسلسل. كما انتقلنا من جهة أخرى، من حد الفعل السياسي كهدف، أو أقله تسهيل المفاوضة، إلى حد إعداد فضاء ملائم لاستكشاف وبلورة أفكار جديدة قد يكون فيها ما يساعد الفاعلين السياسيين على الخروج من المأزق الراهن، وتطلق تلك الصيرورة الجديدة التي نتطلع إليها ونعمل من أجلها، حتى نعيد جميعا كمغاربة تملك الموضوع والعودة به إلى إطاره الحقيقي، المغاربي، ونضعه على طريق التحول كنزاع، من خسارة وكارثة محدقة بالجميع إلى إمكانية أو مدخل لبناء فضاء مغاربي يكون الجميع فيه رابحا.

3- فعلا، زار الجزائر العاصمة وفد برئاسة الأستاذ محمد بنسعيد آيت إيدر في الأسبوع الأول من شهر فبراير الماضي، على ما أذكر، وكانت تلك الزيارة الأولى مناسبة، من جهة للحضور في أربعينية القائد الفريد الحسين آيت أحمد، ومن جهة أخرى للقاء بعدد من الشخصيات والهيئات الجزائرية في الدولة، وفي الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني الثقافية والإعلامية ... لوضعهم في صورة المبادرة التي يعتزم المركز تنظيمها والأهداف المتوخاة منها، هذا إضافة إلى تجديد وإنعاش العلاقات الأخوة والكفاح المشترك التي جمعت الأستاذ محمد بنسعيد شخصا بعدد من قادة ومناضلي المقاومة الجزائرية للاستعمار.

ولن يتسع المجال هنا لإعطاء جرد بكل الهيئات السياسية التي تم اللقاء المباشر بها أو الاتصال غير المباشر، وتنظيمات المجتمع المدني والمجاهدين والمقاومين الجزائريين والأساتذة الجامعيين والإعلاميين، ولكن أقول بانها شملت أغلب القوى.

ولابد أن نسجل هنا الاهتمام الخاص الذي أولته أوساط الدولة الجزائرية وعنايتها الأخوية والكبيرة بالوفد.

أما من سيحضر من هذه القوى للندوة في المغرب، فكل ما نستطيع اليوم قوله، هو أننا لمسنا نفس التقدير العام عند الإخوة الجزائريين بخصوص ضرورة إنهاء النزاع حول الصحراء باعتباره أكبر عائق على طريق الاندماج المغربي، وهم رحبوا من هذه الزاوية بمبادرة المركز وسجلوا أهميتها في هذا الظرف.

ونحن من جهتنا وجهنا الدعوات للحضور للندوة. أما اللائحة النهائية والرسمية للهيئات التي ستحضر، فليست متوفرة، وقد لا تصبح كذلك إلا قبيل تاريخ عقد الندوة بأيام. وكل المتوفر هو تعبيرات مبدئية عن الرغبة في الحضور لا يمكن البناء عليها قبل أن تصبح قرارا نهائيا.

4 - وجهنا الدعوة للحضور لعدد من الهيئات والشخصيات في موريتانيا وتونس وليبيا وكذا في فرنسا واسبانيا والبرتغال والسويد وهولندا وأمريكا... وقد تم ذلك بعد رسائل إخبار واستكشاف أولية. وعلى ضوء الإجابات بالقبول المبدئي التي توصلنا بها، انتقلنا إلى مرحلة ثانية من العمل قوامها الاتصال المباشر أو عبر وساطة... هكذا كانت لنا لقاءات في البلدان التي ذكرت آنفا... وما نزال نشغل على طلبات مساهمات أخرى خاصة من أمريكا. ولابد من التنويه هنا بالأدوار التي لعبها ويلعبها عدد من الأصدقاء والأطر والفعاليات من خارج المركز، تطوعت كلها للمساهمة إلى جانبه إلى سواء في المغرب أو الجزائر أو موريتانيا أو تونس أو فرنسا، والذين نجدد لهم الشكر جميعا.

5 - صحيح، لقد وجهنا كمركز رسالة تعزية لجهة البوليزاريو على إثر وفاة زعيمها محمد عبد العزيز. ولا نرى في ذلك أمرا من شأنه أن يدفعنا للتخوف من أي سوء فهم، فعليا كان أو مفترضا.

ورغم كل خلافنا السياسي العميق والكبير مع البوليزاريو، فنحن ما نزال نعتبرهم مواطنين مغاربة، وقد نكون من أعرف الناس بالشروط الدقيقة التي دفعتهم دفعا في وقت ما، وربما مازالت إلى اليوم تدفع أجيالا أخرى من الشباب الصحراوي، للسير في ذاك الاتجاه... أقصد أن ضلال الأبناء وعقوقهم (على الأقل من وجهة نظر الآباء) كثيرا ما يكون مجرد رد فعل مباشر على تنكر الآباء لهم وخيانتهم.

وإذا كنا لا نحتاج لتبرير هذه الخطوة من جهتنا، التي نراها واجبا سواء بالمنطق الإنساني العادي أو الأخلاقي والسياسي، فإنه يلزمنا أن ننبه للأمر التالي: نحن خاطبنا الجبهة، الجبهة جزء من الحل، ولم نخاطب ولن نخاطب "الدولة"، دولة "الجمهورية الصحراوية"، والتي هي جزء من المشكل إن لم تكن هي المشكل بذاته وصفاته. وهذه مناسبة لتكرار بأن خلق دويلة جنوب المغرب هو تهديد لكل الفضاء المغاربي والمتوسطي وجنوب الصحراء، وهي تهديد للجزائر مثلما هي تهديد للمغرب.

وأعتقد أخيرا أن ما بعد حقبة محمد عبد العزيز لن تكون هي ما قبله؛ فثمة مياه كثيرة جرت وستجري تحت الجسر هنا وهناك، ومعها تيارات جديدة لن تلبث أن تسترد حقوقها الطبيعية، ضد التوجيهات القسرية لأية قنوات اصطناعية وضد عوائق كل البناءات العشوائية في طريقها.

6- أما بخصوص سؤالكم هل وجدنا صعوبات ما في العلاقة مع السلطات المغربية في تحركنا هذا، فالجواب هو لا . فندوة من هذا الحجم، وبهذه الرهانات، وبهذا العدد من الضيوف المساهمين المدعوين، وطنيين ومغاربة وأجانب، ممثلي أحزاب سياسية وتنظيمات مجتمع مدني ورجال علم وسياسة وديبلوماسية قد يكون ضمنهم رؤساء حكومات ومبعوثون أمميون سابقون... كل هذا يتطلب إجراءات وبروتوكولات وتدابير أمنية وسواها... ويشترط أن تكون الدولة على علم وتكون موافقة...

وفي الحقيقة، نحن لم نتفاجأ بقبول الدولة وعدم إبدائها أي اعتراض أو تحفظ بخصوص المبادرة، لا في كليتها ولا في أي تفصيل من تفاصيلها... لا في مضمونها ولا في شكلها... لقد وافقت على أن يقوم المركز، من موقعه المستقل، وبرؤيته الخاصة، وأسلوبه الخاص، بتنظيم هذه الندوة، ولم تعترض على أي أمر أو خطوة بما في ذلك حضور البوليزاريو، وضمان الحق والحرية في التعبير عن الرأي لكل صاحب رأي، بدون حدود أو قيود سوى حدود المسؤولية الأخلاقية والسياسية.

إن هذا المعطى، إضافة إلى التلقي الحسن للمبادرة في الجزائر وفي أوساط البوليزاريو والصحراويين في الساقية الحمراء ووادي الذهب، يجعلنا نطمئن للمآلات النهائية للمبادرة رغم كل التعقيدات والصعوبات التي اعترضت وستعترض

-

هذا المسار. إنما المهم هو أن نعرف كيف نحافظ على جو التعبئة ونرفع من وتيرة التحضير مع الانتباه لأهمية الرصيد الذي بُني لحد الآن حتى قبل أن تعقد الندوة والعمل على تثيره ورسمته.

شكرا لكم مرة أخرى في جريدة الاتحاد الاشتراكي.



-





مركز محمد بنسعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات
Centre d'Etudes et de Recherches Mohamed Bensaid Aït Idder

بيان

بَيَانُ

حول التطورات الأخيرة في قضية "الصحراء الغربية"

يُتابع مركز محمد بنسعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات في المغرب بأسف وقلق كبيرين أعمال التصعيد والتصعيد المضاد في نزاع الإخوة بين الجزائر الشقيقة والمغرب حول صحرائه، والذي يشهد منذ أشهر سلسلة من التطورات السلبية المتلاحقة والمندرة بأوخم العواقب.

ولقد بلغ هذا النزاع المستمر منذ ما يزيد عن أربعة عقود بين بلدين جارين تجمعهما وحدة التاريخ والمجال والثقافة، وتصهر شعبيهما أواصر قرابة الدم ورفقة السلاح في كفاحهما المشترك بالأمس ضد المستعمر، وتقاسمهما لنفس المشاكل والتحديات في الحاضر ولنفس المصير المشترك في المستقبل، عتبات حرجة لا يمكن تبريرها حتى بحساب المصالح القطرية ذاتها ولا الاستمرار في الاستسلام السلبي لها كما لو كانت قدرا محتوما:

- فهذا النزاع بين الإخوة لم يعد يهدد فقط بالمزيد من إهدار مقدرات وموارد معتبرة تقتطع اقتطاعاً من قوت الشعبين ليتم ضخها في السباق المحموم نحو التسلح؛

- وهذا النزاع بين الإخوة لم يعد يهدد فقط بالمزيد من التورط في بتر وقطع الروابط التاريخية بين الشعبين بالطرد والإبعاد وإغلاق الحدود وفرض رقابات وقيود على التبادلات وعلى حرية حركة الأشخاص والبضائع أسوأ أحياناً كثيرة من المنع الواضح والصريح؛

- وهذا النزاع بين الإخوة لم يعد يهدد فقط بتعطيل ورهن خيار إقامة المغرب الكبير، الخيار الاستراتيجي الوحيد ذي الصلاحية في زمن التكتلات الكبرى، الذي يمكن شعوب المنطقة من أن تنهض سوياً ببناء مستقبلها المشترك في إطار من التكامل والتضامن والاندراج الإيجابي في العصر؛

- إن هذا النزاع بين الإخوة بات اليوم يهدد بتمزيق الكيانات الوطنية القائمة نفسها وتقطيع أوصالها وإعادة تشكيلها على أسس هوياتية صغرى ما دون وطنية، عرقية وإقليمية ولغوية، بل وحتى بتشجيع زرع كيانات جديدة بينها مصطنعة وغير قابلة للحياة، الأمر الذي يوافق تماماً هوى قوى الامبريالية والاستعمار الجديد، ويقدم لها خدمة عظمى في سعيها الدائم لتغذية وتدويل كل نزاع محلي أو إقليمي مستعملة شعارات خادعة كـ "تقرير المصير" حيناً و"حقوق الأقليات" أو "الفيدرالية" أحياناً أخرى مما تشهد محاولات حثيثة لفرض تطبيقه هنا وهناك على امتداد الرقعة العربية بالخصوص.

إن مركز محمد بن سعيد آيت إيدر، مثلما هو مقتنع تمام الاقتناع بأنه لا أفق سياسي واستراتيجي لاستمرار حالة النزاع والمواجهة

بين البلدين الشقيقتين، سوى إضعاف بعضهما البعض وفتح المنطقة على تدخل القوى الخارجية، ومزيد من استحكام قيم تجار ووسطاء الحرب من كل صنف وتوسع رقعة أوبئة الشوفينية والنعرات والحركات الماضوية والهوياتية المغلقة على نفسها، النابذة لما سواها، والمتحفزة لشتى الانزلاقات، بما في ذلك خطر ركوب مغامرة الإرهاب... هو مقتنع أيضا بنفس القوة، بأن حلا سياسيا للنزاع في الإطار المغاربي ليس فقط حلا ممكنا بل هو أيضا الحل الواجب، وبأن "الصحراء الغربية" التي تنتصب اليوم كجدار فصل وعزل، وكجبهة مواجهة، يمكن، ويجب أن تتحول إلى جسر عبور وفضاء تلاق وتعاون كما كانت دائما؛ وبأن المغرب هو مستقبل الجزائر تماما كما أن الجزائر هي مستقبل المغرب؛ وبأن المغرب الكبير المأمول بأعضائه الخمسة ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا سيكون بنفس القدر مستقبلا لإفريقيا جنوب الصحراء، لحوض البحر الأبيض المتوسط، ولأوروبا.

وبناء عليه:

1- فإن المركز، الذي يمثل بناء المغرب الكبير واحدا من اهتماماته الأساسية ومن دواعي تأسيسه لن يدخر جهدا في الاستمرار، وفي الانخراط مجددا، في كل المبادرات والأعمال التي من شأنها فتح الثغرات ومراكمة الاختراقات شيئا فشيئا، حتى ولو كانت بسيطة ورمزية، في جدران الانكفاءات القطرية والضيقة الأفق، يعلن تشبهه واستمرار جهوده من أجل عقد ندوته الدولية حول "نزاع الصحراء والحل المغاربي الممكن" حالما تسمح الظروف ويهدأ ضجيج التصعيد الإعلامي والسياسي والاستعراضات العسكرية من الجانبين، ويعود الجميع لصوت العقل والأخوة المغاربية

2- يوجه، ونحن على أبواب تخليد الذكرى الستين لنداء 1958 التاريخي الوجدوي المغربي في طنجة، نداء لكل القوى والفعاليات والشخصيات الوطنية المغربية، ولكافة المواطنين المغاربة المؤمنين والعاملين من أجل مشروع اندماج المغربي، وضمنهم إخواننا الصحراويين في الداخل والخارج لتحمل مسؤولياتها، رغم كل المعوقات والانكفاءات والانهيئات، في إعلانها التثبيت بحق كل المغاربة والمغاربة في المساهمة في تقرير مصيرهم، إن لم يكن عبر حملهم لدولهم وحركاتهم على السير الجدي في الطريق الذي يريدون، طريق الاندماج المغربي والتضامن الجهوي، فأقله عبر رفع صوت شعوبهم اعتراضاً على ما لا يريدونه ويرفضونه، أي استمرار السير بغير هدى في الاتجاه الحالي، المسدود والممنوع، والذي لن تكون عاقبته شيئاً آخر سوى جريمة اقتتال الإخوة.

3- يدين كل أعمال التصعيد الاستفزازية وكل محاولة لفرض أمر واقع جديد قد ينسف مكتسبات وقف إطلاق النار، ويذكي كل أنواع الانفلات بما في ذلك الجريمة المنظمة التي ترعاها الجماعات المتطرفة الناشطة في مجالات تهريب الأسلحة والمخدرات والاتجار في البشر... ويرفض أي قرع لطبول الحرب أو تهيج للنعرات الشوفينية وتغذية للأحقاد ومشاعر الكراهية مما لن يجلب بالقطع أي خير للأجيال المغربية المقبلة التي لن تقبل أن تُورَثَها بعض أجيال الأمم قسراً حزازاتها وسياساتها الانعزالية القاتلة والانتحارية.

4- يؤكد أن بقاء النزاع حول "الصحراء الغربية" بدون حل يحبل بأشد المخاطر على الأمن والسلم في المنطقة وفي حوض البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا جنوب الصحراء، وبأن

المستقبل الوحيد الآمن والموثوق أمام شعوب المنطقة ودولها وكل الجوار، هو الاقتحام الجدي لمعركة البناء الديمقراطي لصرح المغرب الكبير، مغرب المواطنة والحرية والعدالة الاجتماعية والتنمية والتضامن الجهوي، والمدخل لذلك بناء الثقة عبر الحوار الأخوي والتوافق على الاستيعاب الإيجابي لمصالح كل الأطراف بما في ذلك الحساسيات المختلفة لإخواننا الصحراويين في الداخل والخارج التي تبقى جزءا من الحل، والكل في إطار المصلحة المغاربية الشاملة والجامعة.

مركز محمد بن سعيد آيت إيدر
للأبحاث والدراسات/ المغرب
الدار البيضاء 16 مارس 2018



-





رسالة

الدار البيضاء، في: 14 دجنبر 2016

الأخ الفاضل الأستاذ الأخضر الإبراهيمي؛

تحية مغربية خالصة

تلقينا باهتمام كبير في مركز محمد بنسعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات دعوتكم الصريحة والجريئة إلى ضرورة حل الخلافات بين الجزائر والمغرب، وفتح الحدود والبدء بتنمية الحدود المشتركة وتطوير العلاقات الاقتصادية عبر إجراءات أولية وملموسة في مجال التكامل الاقتصادي لفائدة الشعبين الشقيقين وكل شعوب المغرب الكبير.

وإيماننا من المركز بأهمية هذه الدعوة، في السياق الدقيق الذي أتت فيه، الحابل بشتى المخاطر التي لا تهدد مشروعنا المغربي الكبير فقط، بل أيضا كياناتنا الوطنية نفسها؛

ووعيا منه بفداحة الكلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناجمة عن الاستمرار في تعطيل خيار التوحيد والتكامل المغربي؛ فإننا نحیی موقفكم ونعتبر صدوره في هذا الظرف بالذات بالغ الدلالة، ونتطلع إلى أن يكون فاتحة لتعاون جديد بين كل الطاقات الوحدوية المغربية لنحوه جميعا إلى مبادرات وأعمال قادرة على إحداث الاختراقات المطلوبة في جدران الانكفاءات القطرية الضيقة هنا وهناك، وهو أيضا بالمناسبة، موقف يلتقي مع أهداف الندوة الدولية حول

"نزاع الصحراء الغربية والحل المغربي الممكن"، التي مايزال المركز يتابع منذ أكثر من سنة، استكمال شروط التحضير لعقدها. إن ما يجمع الجزائر الشقيقة والمغرب، وكل الشعوب المغربية عامة، هو تاريخ ومصير مشترك فضلا عن المصالح. وفي تقديرنا نحن أيضا، أن الشروط الحالية تؤهل الجزائر والمغرب للقيام بدور رائد في مجال التكامل الاقتصادي والربط اللوجستيكي بين الشمال والجنوب وبذلك، سنكون قد شرعنا في وضع قطار الاندماج المغربي على السكة لما فيه مصلحة شعوبنا المغربية.

وفي انتظار ذلك، تقبلوا، أخانا الفاضل، عبارات المودة والتقدير
أخوكم: محمد بنسعيد آيت إيدر



تقرير

في سياق جهود التحضير المستمرة
لعقد الندوة الدولية حول الصحراء:

تقرير حول زيارات نظمها المركز إلى الخارج ولقاءات عقدها في الداخل

نقدم في هذا التقرير جردا عاما لمختلف الزيارات التي نظمها المركز إلى الخارج واللقاءات التي عقدها بالداخل، في سياق المجهود الذي بذله على مدى سنتين من أجل عقد الندوة الدولية حول الصحراء الغربية.

- **زيارة باريس،** دجنبر 2015 (خلال المنتدى العالمي للمناخ كوب 21): كان الوفد مكونا من السادة محمد السمهوري ومحمد العلمي ومحمد الهيثم ومحمد المباركى وبتعاون مع الأستاذ عبد الله ساعف الذي قام دور هام في نسج العلاقات وقد أثمرت هذه الزيارة ربط علاقات وتجميع عناوين لشخصيات ومؤسسات مهتمة بالموضوع حكومية وجمعية، تم فيها التعريف بالمركز وبالمشروع الذي يشغل عليه وإحدى حلقاته تحضير الندوة الدولية..

الزيارة الأولى إلى الجزائر 2-2-2016 : كان داعي الزيارة هو الحضور لأربعينية الفقيد المرحوم الحسين آيت أحمد. وضم الوفد السادة محمد بنسعيد آيت إيدر والمصطفى بوعزيز وعبد اللطيف اليوسفي. قام الوفد بأنشطة على مستويات عدة رسمية وحزبية، والتقى شخصيات في الدولة على رأسها السيد رمضان العمامرة وزير الدولة ووزير الخارجية، والسيد عبد المالك سلال الوزير الأول. على المستوى الحزبي، تم عقد لقاءات مع:

- أعضاء من المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني في مقرها المركزي يوم الخميس 2016 / 2 / 4 برئاسة السيد بومهدي أحمد.
- حزب جبهة القوى الاشتراكية أولا مع ذ أحمد بطاطش رئيس المجموعة البرلمانية للحزب ثم مع أعضاء من المكتب السياسي و داخل المقر المركزي عشية الجمعة 2016/2/5.
- حزب حركة مجتمع السلم (حمس) ممثلا بالسيد السيد فاروق أبو سراج الذهب طيفور، ومسؤول العلاقات الخارجية السيد زين الدين طبال صباح يوم الخميس 2016/5/4، وهو حزب ذو توجه إسلاموي زعيمه التاريخي المرحوم نحاح..
- تنظيم منتدى المواطنة من اجل الجمهورية الثانية برئاسة السيد طارق ميرة.
- * تم التواصل مع السيد جودي جلول من حزب العمال /لويزة حنون.
- * و مع المحامية السيدة فاطمة شنايف عن حزب طلائع الحريات.
- * و مع السيد سعيد مرسي رئيس حزب إسلامي مازال في انتظار الترخيص
- * وتم الاتصال المباشر مع السيد الصادق طماس رئيس الجبهة الوطنية للأصالة قيد التأسيس F.N.AR والتجديد بالجزائر.
- على مستوى المجتمع المدني
- تمت مقابلات متعددة مع السيد الحسين زهوان رئيس رابطة حقوق الإنسان، وأحد القادة التاريخيين للثورة الجزائرية، ومع التجمع الجزائري للشباب بحضور رئيسها. السيد عبد الوهاب فرساوي، (راج RAJ)
- و CELA وفي نفس المكان كان لقاء مع تنظيم نقابي لأساتذة التعليم الثانوي منسقة الوطني الأستاذ الشاب إيدر عاشور.
- وتم الاتصال بمسؤولين جزائريين عن المؤتمر القومي العربي والإسلامي وخاصة منهم السيد كريم رزقي مقالول ملتزم بدعم فلسطين و علي بن محمد وزير التربية الوطنية سابقا خالد بنسماعين مرافق بنبله سابقا.
- كما تمت مقابلة مجاهدين ومقاومين جزائريين منهم الرائد لخضر بوقرعة قائد الولاية الرابعة في الثورة و خالد بنسماعين و الحسين زهوان .
- على مستوى المثقفين والباحثين، تمت لقاءات مع:
- المصطفى نويصر أستاذ جامعي للتاريخ مناضل مغاربي عضو المؤتمر القومي العربي
- عروس الزبير أستاذ جامعي منخرط في عدة مبادرات . من أجل حل مشكل الصحراء، وتصفية الأجواء في الفضاء المغاربي .
- الدكتور مولود اعويمر صديق المركز استاذ باحث .
- خالد بنسماعين صديق المقاومين المغاربة

- المحامي محمودي كريم ذو علاقات واسعة مع مختلف الهيئات الجزائرية رئيس
Maghreb Plus جمعية مغرب بلوس

-المصطفى ماضي استاذ السوسولوجيا مهتم باللغة وناشر.

- محمد شفيق مصباح ضابط متقاعد مهتم بالحياة السياسية في المغرب الكبير.

-ناصر بوضياف : ابن الرئيس الشهيد أحمد بوضياف ومسؤول في مؤسسته.

وجدير بالذكر أن الأستاذ دحو جربال رئيس مؤسسة بوضياف لعب دورا متميزا في
توفير المعلومات وربط العلاقات هو الأستاذ قدري عيسى الذي بذل مجهودا
مشكورا

الزيارة الثانية لباريس مثل المركز الأساتذة بوعزيز والهيثم والمباركي ركزت على

مسارين - المسار الأول كان خاصا باللقاء مع مغاربة في مقدمتهم المناضل

المؤرخ ذ محمد حربي وذ عيسى قدري وذ مولاي حفيظ امازيغ وذ ابراهيم

اوشلح... والمسار الثاني خاص بلقاءات مع مسؤولين من احزاب اليسار الفرنسي

والخضر وكانت الزيارة مفيدة في ربط العلاقات واستطلاع الآراء حول المناظرة .

زيارة تونس قام بها الأستاذان عبد اللطيف اليوسفي و عثمان المنصوري بتعاون

كريم من أعضاء في المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية منهم

الأساتذة السيد عبد الرحمان والسيد حنين والشاب والأستاذ خالد عبيد وعبد

اللطيف حناشي وفيصل الشريف.

تم اللقاء مع شخصيات من مجالات السياسة والثقافة والعمل النقابي والحقوقى

منها وزير حقوق الانسان كمال الجندوبي ووزير الاعلام الناطق الرسمي للحكومة

والعديد من مسؤولي الأحزاب الوطنية التونسية كحزب نداء تونس وحزب النهضة

وحزب الشابي ومع فعاليات جمعوية ونسائية.

زيارة اسبانيا: قامت بها الأستاذتان نبيلة منيب وأمنية بوعياش والأستاذ مليم

لعروسي. نظمت خلالها لقاءات هامة مع عديد من الفعاليات السياسية والجمعوية

في اسبانيا بعضها معروفة بمساندتها للبوليزاريو

زيارة موريتانيا: قام بها الأستاذة أحمد السليمانى و عبد اللطيف اليوسفي و عبد

المجيد بلغزال بتعاون مشكور لمركز الدراسات المغاربية برئاسة الأستاذ ديدي

ولد السالك تم اللقاء خلالها بعدد من الأحزاب الفاعلة في الحقل السياسي

الموريتاني من مختلف المشارب. كما تم ربط الصلة مع مثقفين وفاعلين منهم

أبناء الرمز المرحوم حرمة ولد بابانا .

الزيارة ثانية للجزائر 25) أبريل 2016 وضم الأستاذة :احمد السليمانى و

المصطفى بوعزيز ومحمد سمهاري لاستطلاع أجواء الاستعداد للمساهمة في

الندوة الدولية رغم تسمم الأجواء بعد زيارة بانكي مون لتندوف وتصريحاته ..

تم عقد لقاءات ثانية مع أحزاب وهيئات جزائرية (لوحظ التحفظ من الاحزاب) وتعززت هذه الزيارة بتعاون وثيق مع العديد من الباحثين على رأسهم ذ دحوجربال مدير مجلة نقد المغاربية وذعيسى قدرى وذ الزوبرى عروس، وذ كريم محمودى الذى استقبل الوفد.

وتونسج علاقات فى السويد والدانمارك مع المركز الدوالى للدراسات الاستراتيجية (للحرب والسلام) ومع باحثين وفاعلين من الدولتين الاسكندنافيتين النرويج وفينلندا.

وعلى هامش ندوة جمعية "مدى" حول الفضاء المغاربى . استقبل المركز وفدا ضم عددا من الشخصيات السياسية من الجزائر وتونس وموريتانيا وليبيا مثل الأستاذ سيدى أحمد غزالى والأستاذ الزوبرى عروس والأستاذ ديدى ولد السالك. واتصل المركز مع شخصيات وطنية فى مقدمتها الأستاذ امحمد بوسته والأستاذ مولاي اسماعيل العلوى والأستاذ محمد اليازغى والأستاذ عبد الواحد الراضى والدكتور الشيخ محمد بيد الله والأستاذ سعد الدين لاستطلاع مدى استعدادها للتعاون فى استكمال الإعداد لمناظرة الصحراء والإستماع لآرائها ومقترحاتها. كما تم الاتصال بالسيد عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة لإطلاعه على موضوع الندوة الولية حول الصحراء.

وتم تنظيم لقاءات تشاورية بمدينة العيون فى إطار الإعداد لمناظرة الصحراء بتاريخ 28- 29 أبريل 2017 بتعاون ودعم من الأستاذ عبد المجيد بلغزال. وتم تنظيم عدد من الأنشطة داخل مقر المركز من تأطير الأساتذة : اكنديل عبد الفاضل وعبد المجيد بلغزال و محمد الشرقاوي ودحوجربال . كما تم تنظيم لقاء مفتوح يوم 19 أبريل 2017 مع الدكتور دحوجربال المؤرخ والباحث الاجتماعى، مدير مجلة نقد الجزائرية، الأستاذ الباحث بباريس فى إطار تعميق النقاش حول العمل المغاربى وآفاق حل النزاع المفتعل فى الصحراء. واستفاد المركز منالعلاقات التى نسجت فى بلجيكا وهولندا على إثر زيارة الأستاذة نبيلة منيب لهذين البلدين.

كما استفاد من خدمات متنوعة قدمها الأستاذ كمال الحبيب ومن خلاله فريق عمل متندى بدائل المغرب . وخاصة الفاعل الجمعوى النشط السيد حسنى حمودة والأصدقاء فى المنتدى التونسى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

أعد التقرير: عبد اللطيف اليوسفى



المنتدى الاجتماعي المغربي

نداء

نداء من أجل السلم في الصحراء الغربية

- وعياً من مجموعة من مناضلي المنتدى الاجتماعي المغربي، بانعكاسات الأزمة التي تعرفها المنطقة المغربية نتيجة نزاع الصحراء الغربية بين الدولة المغربية والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب (البوليساريو).
- اعتباراً لما يخلفه هذا الوضع من نتائج سلبية على كافة شعوب المنطقة والذي أدى، ولمدة تزيد عن ثلاثة عقود، إلى تعطيل إمكانية تطورت تنمية المنطقة على مختلف الأصعدة وجعل منها بؤرة صراع دائم.
- استحضاراً لما خلّفه هذا النزاع إلى غاية 1991 من ضحايا في صفوف ومن استنزاف لموارد مالية مهمة وظفت في المجهود الحربي على الجانبين، حساب تنمية المنطقة وتكاملها الاقتصادي ورفاه شعوبها.
- أخذاً بعين الاعتبار لما لهذا النزاع من انعكاسات سلبية على مجال حقوق العديد من الاختطافات والاعتقالات والمحاكمات غير الإنسان أدت إلى العادلة والتهجير الجماعي... الخ
- اعتباراً لكون هذا النزاع يشكل عرقلة كبرى أمام تحقيق طموحات الشعوب المغربية في السلم والوحدة والديمقراطية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- نعلم نحن، مناضلي المنتدى الاجتماعي المغربي، عن تأسيس إطار مدني، مفتوح في وجه الفعاليات والهيئات المغربية والدولية، تحت اسم "المبادرة من أجل السلم في الصحراء الغربية"، وتتمثل أهدافه في:

- العمل على إيجاد حل سلمي لنزاع الصحراء الغربية على قاعدة الشرعية الدولية ومواكبة المفاوضات الجارية بين الدولة المغربية والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب تحت إشراف الأمم المتحدة؛
- العمل على بناء الثقة بين شعوب المنطقة المغربية والمُتوسّطة لتوفير شروط إنجاح مبادرات السّلام؛
- العمل على خلق تنمية حقيقية بالمنطقة المغربية ووضع أسس بناء مغرب الشعوب الذي يشكل ضرورة تاريخية لا مناص منها؛
- العمل على احترام حقوق الإنسان في شموليتها وكونيتها وجعلها إطارا لتشديد فضاء مغاربي ومتوسطي تسوده قيم التسامح والديمقراطية.



إعلان الدار البيضاء حول

الديمقراطية، السلم، الأمن والحل السلمي للنزاع في المنطقة المغاربية

نحن المشاركين والمشاركات في المنتدى الموضوعاتي حول «الديمقراطية، السلم، الأمن والحل السلمي للنزاع في المنطقة المغاربية» المنعقد بالدار البيضاء يومي 29 و30 شتنبر 2017 بمبادرة من منتدى بدائل المغرب، والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.المنتدى الذي عرف مشاركة أزيد من 130 ممثل وممثلة من جمعيات المجتمع المدني والشبكات النقابية، وباحثين وأكاديميين من جميع دول المنطقة المغاربية ومن فلسطين وفرنسا وبلجيكا. بهدف دراسة التحديات التي تواجه الاندماج المغاربي الفعال.

نلاحظ بقلق ما يلي:

أن مشروع الاندماج المغاربي يمر بمرحلة حاسمة في سياق معقد يتسم بتغيرات وتوجهات جيوسياسية، وإعادة تشكيل إقليمي، وعمودية الأنظمة الاقتصادية ومنطق المفاوضات الثنائية في الاتفاقات مع كتل اقتصادية جهوية أخرى (المنطقة الأوروبية ومتوسطة، إفريقيا الغربية، إفريقيا الشرقية)، النزاع المسلح في ليبيا والذي تغذيه التدخلات الأجنبية ...، كل هاته العوامل تؤدي إلى تعقيد إيجاد حل للنزاع في الصحراء الغربية ويشكل عائقا رئيسيا أمام بناء الوحدة المغاربية .

لا تزال الأزمة السياسية مستمرة نتيجة فقدان الشرعية الشعبية للدول، وفقدان الثقة في العمليات الانتخابية والهيئات المنتخبة من طرف شباب فاقد لكل

-

الآمال في الحاكمين ويعاني من البطالة، واليأس من الوعود الكاذبة مما يساهم في الدفع بالشباب اتجاه خيارات انتحارية.

أن الضغط والتواطؤ وحتى التدخل العسكري للقوى الأجنبية تدفع الدول المغاربية نحو خيار نهج السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتناقضة مع العدالة الاجتماعية ومصالح الفئات الأكثر تهميشا حيث تساهم بذلك وبقوة في تفاقم الصراعات والتوترات الاجتماعية والعنف في المنطقة، وتضر بالمجهودات لإيجاد حل للنزاع في ليبيا.

لاتزال الدول تعززعسكرة المنطقة على حساب متطلبات التنمية والسلام دون ضمان للأمن في المنطقة.

ان رد الدول على مطلب شعوب المنطقة المستمر بفتح الحدود هو إقامة الجدران وتعزيز الرقابة على الحدود، مما يزيد من تفاقم مأساة اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين.

ان الدول وبدلا من أن تستمع وتستجيب لشعوبها المتطلعة إلى الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، تختار السياسات والمقاربات الأمنية، وعنف الدولة، وتقييد الحريات والسيطرة العنيفة على الفضاء العمومي.

سجل المشاركون والمشاركات وبارتياح، مثابة وتصميم المجتمع المدني على الاندماج المغاربي. إذ يؤكدون بأن هذا المنتدى، والذي يعد المرحلة الخامسة من الأنشطة المبرمجة في إطار مشروع «الاندماج المغاربي: أية بدائل شعبية من أجل اندماج فعلي ودائم في المنطقة المغاربية؟» ينخرط ضمن استمرارية مسار انطلق منذ عشر سنوات في إطار المنتدى الاجتماعي المغاربي حول قضية النزاع في الصحراء الغربية، حيث سنة 2008 وداخل نفس الفضاء، تم الإعلان عن تشكيل أرضية مدنية تحمل إسم مبادرة من أجل السلم في الصحراء الغربية. عدة مراحل مهمة تم إنجازها في إطار هذه المبادرة المدنية، بروكسيل 2010، داكار 2011، ليون 2012، تونس 2013، أدت هذه اللقاءات إلى تبني ميثاق مغرب الشعوب.

لمدة يوم ونصف، ووعيا منهم/ هن بمختلف المخاطر والتحديات من خلال النقاش الهادئ والبناء على الرغم من حساسية وتعقيد القضايا المثارة وتنوع مرجعيات ومواقف الحضور. دعا المشاركون والمشاركات المجتمع المدني المغاربي، بما في ذلك بعده الأورو- المتوسطي، إلى:

تعزيز وتوسيع فضاءات النقاش والتعبئة من أجل تحديد سبل التوصل إلى حلول ومقترحات من أجل الحل السلمي للنزاعات في المنطقة والإسهام في التنمية الديمقراطية وبناء المنطقة المغاربية.

مناهضة المقاربات والنزعات الشوفينية والقومية المتطرفة بهدف تعزيز بناء هوية مغاربية متعددة ومتنوعة وشاملة تقف في وجه كل تطرف هوياتي، ديني أو عقائدي.

تطوير وتعزيز وتوسيع الأرضيات المشتركة وحركات التضامن على المستوى المغربي حول القضايا المشتركة التي تشكل أساس قيم المجتمع المدني في المنطقة، حول الديمقراطية والكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية. وضد العنف. هاته الدعم والانخراط في معركة النساء من أجل المساواة القضية قضيتنا وهي في صلب المعركة من أجل مشروع مجتمعي ديمقراطي.

إعادة إطلاق وتوسيع الانخراط في الحملات المشتركة حول فتح الحدود وضد العسكرة، والعنصرية ومن أجل احترام حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، و تبني استراتيجية مشتركة للمقاومة ومناهضة السياسات النيوليبرالية للمؤسسات الأوروبية والدولية.

إطلاق حملات مشتركة على المستوى الوطني كما على المستوى المغربي لمكافحة الفساد ومن أجل استقلالية القضاء وتعزيز دينامية الأرضيات المتواجدة مثل الشبكة المغاربية لمناهضة الرشوة ودينامية الشبكات المغاربية للمحامين.

متابعة التعبئة التي بدأت في أبريل 2016 في الدار البيضاء والتي نتج عنها إنشاء الأرضية المغاربية من أجل العدالة المناخية وذلك تأكيداً على التضامن مع غيرها من الأرضيات والحملات المشتركة من أجل حماية البيئة والعدالة المناخية.

تعزيز عمل القرب والميداني، مع التركيز على التشبيك وثقافة الحوار بين فاعلي/ات المجتمع المدني والمنتخبين/ات السياسيين، مع البحث عن سبل التواصل مع المؤسسات الاقتصادية والمواطنة والتي تناضل باستمرار من أجل سوق مغاربية مشتركة، لكن تكبحها القوى السياسية القائمة.

الانخراط في تفكير مشترك ومعمق حول الظواهر المعقدة مثل الراديكالية والتطرف في صفوف الشباب بهدف خلق جبهة ديمقراطية ضد سرطان الأصولية القاتلة.

تعزيز وتثمين ثقافة ومبادرات الوساطة في حل النزاعات. إن تجربة اللجنة الرباعية التونسية التي جنبت تونس حربا أهلية، هي تجربة تستدعي الاستيعاب والتطوير في جميع أنحاء المنطقة المغاربية.

إن المشاركات و المشاركين في الندوة، التي تزامنت مع حراك الريف المغربي، يتضامنون ويدعمون مقاومة الأهالي في الريف، وفي تيطاوين، وفي غرداية وكل مقاومة ضد انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ويدينون بشدة الإعتقالات والأحكام التي طالت المتظاهرات والمتظاهرين السلميين، ويدعون السلطات المغربية لإطلاق سراح السجناء والتفاعل مع المطالب الشرعية للأهالي. كما يدعون الحركات الاجتماعية للانخراط والمشاركة في مختلف أشكال التضامن في جميع أنحاء المنطقة المغاربية للمطالبة بالحرية، والكرامة والعدالة الاجتماعية.

ونحن مقتنعون بأن نداء طنجة 1959 لازال ضرورة قائمة وأن الاندماج الجهوي إن كان يساعد في حل النزاعات وإنتاج الثروات، والشغل والاستثمار فإنه بالرغم من ذلك لا يضمن لا الديمقراطية ولا إعادة التوزيع العادل للثروات، مما يفرض جعل قضايا الديمقراطية، ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان في صميم نموذج الاندماج الإقليمي.

الدار البيضاء في: 30 شتنبر 2017



نداء من مثقفين جزائريين ومغاربة

منذ عقود، ما فتئت العلاقات الرسمية بين بلدينا، الجزائر والمغرب، تسير من سيء إلى أسوء. ولا شك في أن لهذا المنحى أسبابا، من بينها الآثار التي خلفها الاستعمار والطابع التسلطي لنظام الحكم المعتمد بعد الاستقلال، إضافة إلى غياب المبادرات المستقلة لدى المثقفين والمجتمع المدني في البلدين. وما نلاحظه هو أنه كلما كانت هناك بوادر للانفراج بين الدولتين إلا ووقع إجهاضها.

إن العلاقات التاريخية والثقافية والاجتماعية، بين الشعبين الجزائري والمغربي، لهي من أوثق العلاقات التي يمكن أن تجمع بين شعبين. وعليه، فإن الوضعية التي نعيشها اليوم هي وضعية غير معقولة، تكتسي طابعا عارضا لا يمكنه أن يسد الآفاق الواعدة، ولا أن يحجب الحاجة الملحة إلى بناء فضاء مغاربي مستقر، ينعم فيه الشعبان بالإزهار والحرية. نحن الموقعين على هذا النداء، نتوجه إلى القائمين على شؤون الشعبين ونخبهما السياسية والفكرية لدعوتهم إلى:

- اعتبار المسار المغاربي مسألة جوهرية وعدم ربطه بشرط فض الخلافات السياسية
 - الكف عن تأليب الشعبين ضد بعضهما البعض بالمزايدات والشحن الإعلامي
 - العمل على تسوية المشكلات القائمة بين البلدين بحكمة ووفق المصالح المشتركة
 - التعاطي مع القضية الإقليمية، أي قضية الصحراء، في إطار المؤسسات الأومية المختصة
 - تمكين مؤسسات التشاور والتعاون المغاربية من أداء المهمات المنوطة بها.
- إن الموقعين على هذا النداء يحدوهم الإيمان بأن مواطني البلدين يستحقون العيش، في ظل نظام ديمقراطي وفضاء اقتصادي متكامل، يبوؤهم مكانة مشرفة بين شعوب العالم.



-



حتى لا تدمر شعوبنا بعضها بعضا

هكذا، تكلم في أواسط سبعينات القرن الماضي المرحوم مولاي عبدالله ابراهيم، وقضية الصحراء لم تكن آنذاك إلا في بداية تعقيداتها. يؤسفنا اليوم، بعد مرور أكثر من أربعة عقود، الإقرار بأن خطر التدمير لا زال قائما، وبأن الكراهية تزرع في الأجيال الصاعدة، وأن الأمجاد المشتركة لتاريخ شعوب المنطقة المغاربية توارت خلف الحسابات الصغيرة. لقد عشنا، جميعا، حلم بناء "المغرب الكبير" وامتزجت دماء المقاومين خلال الحروب التحريرية ضد الاحتلال الفرنسي. وقتئذ كانت شعوبنا تهب جماعيا، وبعنفوان الشباب الطامح للحرية والتقدم والوحدة، للتضامن مع من تعرض للتعسف والتقتيل. هكذا، سجل التاريخ الإنتفاض والتضامن مع الشعب الجزائري أمام مجزرة سطيف، ومع الشعب التونسي عند اغتيال القائد النقابي فرحات حشاد، ومع الشعب المغربي لما نفي السلطان سيدي محمد بن يوسف. وبالرغم من استقلال تونس والمغرب قبل الجزائر، فقد أقر المغاربة الأحرار "مركزية المسألة الجزائرية" في اهتمامات الدولتين المستقلتين. وكان مؤتمر طنجة لسنة 1958 التزاما علنيا بذلك. ستتطور الأحداث، منذ ذلك، بشكل غير مشجع. حتى استقلال الجزائر، بعد توضحيات جسام ومساندات تضامنية شعبية رائعة، لم تخلق شروط إعادة الروح للمد الواحدوي. بل بالعكس تسارعت السيورة القطرية الإنغزالية. والفضاء المغاربي الذي كان خلال الحقبة الإستعمارية فضاء مفتوحا سيغلق بالتدرج. هكذا أصبح المغاربة، منذ أواسط سبعينات القرن الماضي، مضطرين للإجتماع في باريس أو في روما،

إن هم أرادوا ربط صلة الرحم والحفاظ على شجرة معاوية في ما بينهم. يؤلمنا، اليوم، أن نسجل أن شعوبنا لا زالت تتخبط في إقرار ديمقراطية مؤسسة على أن "الشعب مصدر السلط"، وأن السياسات العمومية داخل بلدان المغرب الكبير لم تحقق التنمية المنشودة القادرة على إنتاج الثروة وضمان حسن توزيعها، وتوفير الأمان والإطمئنان للأجيال القادمة. بالعكس، ما يلاحظ هو استقرار الخوف من المستقبل، واستبطان الشباب، وهو رأس مال الشعوب، ليأس بنيوي يجعله لا يتطلع إلا للهجرة وما يصاحبها من سراب.

وفي واقعنا الرديء هذا، تترعرع النزعات الهوياتية على قاعدة دينية أو عرقية أو جهوية. هل مستقبلنا لا يبشر إلا بالنزاعات الضيقة والهويات الصغيرة، والتطرف الديني أو القبلي؟ هذا أفق محتمل، ولكنه ليس بالحتمي ولا بالمقدر. نعرف أن إرادة الشعوب قادرة على تغيير مسار الأحداث، وأن التاريخ الكبير، ذلك الذي يسجل وقائعه في تراث الإنسانية بمداد من ذهب، غالبا ما يفاجئ الجميع كأنه معجزة نزلت من السماء. إلا أنه في الواقع العيني نتاج سيرورة فعل نخب واعية بمسؤولياتها ومستمتية في سباحتها ضد التيارات المفسدة الجارفة للأحلام المؤسسة والمحبطة للغرائم.

فبقدر ما نضع الأصبع على كل ما يقرف في الواقع المغربي حاليا، بقدر ما نؤكد أن هذه النخب الواعية موجودة في البلدان المغاربية الخمسة، بالرغم من حالة الحرب الأهلية في ليبيا، والتنافر المغربي الجزائري، والته الموريتاني، والمخاض التونسي.

نتوجه لهذه النخب، باسم التاريخ المشترك والمستقبل الواعد، لتنسق مجهوداتها ولتكتشف فعلها حتى يصبح فضاءنا المغربي فضاء موحدا، ليس فقط على المستوى الجغرافي، بل الثقافي والإقتصادي. يؤكد الباحثون، من خلال دراسات علمية ميدانية، أن كلفة اللامغارب كبيرة، وأن الناتج الوطني الخام لكل بلد مغربي يفقد كل سنة عدة نقاط في حساب تنميته، مع ما يصاحب ذلك من مناصب شغل ضائعة ومنشآت ومصالح غير منجزة. كما تظهر الدراسات المستقبلية أنه في عصر عولمة الاقتصاد والثورة المعلوماتية لا مكان للكيانات الصغيرة والأسواق المغلقة والجامعات ومراكز البحث القرمزية. لذلك فالمستقبل ليس فقط لفضاء موحدا كالمغرب الكبير،

ولا حتى لفضاء متوسطي يجمع بين أوروبا والصفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. بل إن الضرورة الإستراتيجية في أفق توسع الفضاء الآسيوي الذي يتهيكّل أمامنا بقيادة الصين الشعبية، والفضاء الأمريكي - الياباني الذي يجدد كفاءاته للحفاظ على سبقه التكنولوجي والعسكري - تستدعي تأسيس وتطوير فضاء مشترك بين أوروبا والمغرب الكبير وإفريقيا ما وراء الصحراء.

هذا أفق محتمل، قد يتحقق بنا أو بدوننا.

إن إرهابات مغرب كبير حاضر في عصره وفاعل فيه من موقع الشريك المحترم موجودة في واقع نخبنا اليومي.

نرصدها داخل المنتديات الإجتماعية للشباب، داخل الفضاءات العلمية والجامعية، خلال ملتقيات الفعاليات النسائية والحقوقية، وخصوصا عندما تتوفر الفرصة لنساء ورجال الأعمال المغاربة للقاء والتناظر.

ففرص إنتاج الثروة وتطوير التنمية تتراقص أمامهم.

سجلنا عدة مرات، أن التوتر القائم بين المغرب والجزائر حول ملف الصحراء يمكن امتصاصه بالحوار الإيجابي. وأن العقل والمصلحة الإستراتيجية المشتركة يستدعيان أن تكون الصحراء "قنطرة وصل نحو المستقبل، وليس منطقة فصل قد تعصف بالشعوب المغاربية وتدخلها منطقة الإقتتال الآثم".

نتمنى للنخب المغاربية الواعية أن لا تستسلم لإرادات تجار الحرب، وأن تتنفض بشكل حضاري لبناء مستقبل مشترك يليق بشعوبنا، ويعيد البسمة والأمل لأجيال الغد.

الدار البيضاء، فبراير 2016 مجلة "زمان"



-



الفضاء المغاربي، الصحراء والمواطنة

مقتطفات من استجواب *

س : بالنسبة للواقع المغاربي، هل لا زلت تعتبر أن الوحدة المغاربية كامنة في العمق، تتجلى من حين لآخر عبر الحركات الاجتماعية، وقد تتحول إلى واقع. هل ما تزال على هذا الرأي؟

ج: كنت مهتما بانتقاد قومية الدولة (الأصولية الملكية في المغرب والنزعة الجمهورية كنسخة للتجربة الفرنسية في الجزائر، والنزعة الجمهورية بالنفحة العثمانية في تونس) وكانت الحلول الوحيدة المطروحة، الخفية أو الصريحة، دولا شمولية تشمل كل الفضاء المغاربي، تتمثل في الفيدرالية، سواء نجحت أم لا، أما فيما يتعلق بـ"حاجز" الصحراء الجنوبية، فيكمن حله ضمن مشروع كونفدرالي.

س: بعد تنظيم ندوة "الفضاء المغاربي في ضوء الربيع العربي" (2012)، والتي كانت تظاهرة مهمة (جمعت 3 أجيال: الفاعلون التاريخيون للاستقلال - حربي وبنسعيد وآخرون من تونس -، الباحثون والشباب النشيطون في الدول الخمس) وحيث تم إبعاد قضية الصحراء عن عمد، وصل مركز محمد بنسعيد للدراسات والأبحاث إلى قناعة مفادها أن قضية الصحراء هي التي يمكن أن تكون إما دافعا لإطلاق سيرورة بناء المغرب الكبير وبالنتيجة حل النزاع ، وإما أن حركة التصعيد بين الدولتين (المغرب والجزائر) قد تؤدي إلى انفجار من شأنه أن يكون بداية لسيادة الفوضوي والدمار كبديل وحيد . هل سيؤدي هذا الصراع إلى الفوضى أم أنه سيعيد توجيه المنطقة المغاربية نحو طريق بناء المغرب الكبير المواطن ؟

ج: تعد الفوضى دائما خطرا محدقا، لأن الجمود السائد في قيادات دول المغرب الكبير الثلاثة وحتى في صفوف النخبة المرشحة للسلطة أحيانا، بل وفي أوساط الأجيال الجديدة، أدى بالمنطقة إلى الطريق المسدود، لأن القضايا مكبلة من جميع الجوانب، لذلك يتوقف تجاوز الوضع على الكيفية التي سيتم بها الخروج من هذا الجمود، إلا أن هذا لا يعني أنه يجب استبعاد مخاطر الفوضى نهائيا. من ناحية أخرى، إن أهم قضية هي المواطنة الشمولية المغاربية، مع الفيدرالية، والكونفيدرالية، لأن هذه الكلمات الثلاث هي التي من شأنها أن تساهم في حل أزمة الدولة القومية، أو بنية القومية الوحيدة في كل دولة من الدول. هذا يعود إلى ما ورد في عدة مناقشات، أي إلى تلك الحركة العظيمة التي قد تدوم عشرات السنين، والتي ستفضي إلى الفصل بين المواطنة والجنسية. وبما أن هذه الحركة تعمل داخل هذه الدول فإنها تؤدي على الخصوص إلى ردود فعل خطابية لخنقها، وإجبارها وتعبثها - من السهل دائما حشد الناس للحرب أو للتشهير بكبش فداء - عوض التحدث عن تحول مواطن.

المفاتيح الثلاثة

Transversalité, Fédération, Confédération

الشمولية، الفيدرالية والكونفيدرالية

س: حين تتكلم عن الفيدرالية والكونفيدرالية، إنك تقصد الفضاء المغاربي بمجمله وليس المملكة المغربية وحدها؟

ج: أقصد الفيدرالية على المستوى الداخلي لكل بلد والكونفيدرالية لمجمل الفضاء المغاربي.

س: تقصد على سبيل المثال فيدرالية بالنسبة للجزائر تشمل، منطقة تيزي وزو (القبائل) ومنطقة الطوارق ... وذلك من أجل تجاوز الهوياتية الإقليمية؟

ج: أصعب شيء هو خلق هذا التعايش.
س: أليس هناك خطر حدوث الفوضى والدمار؟

تتم الإجابة على هذا - حسب عبد الله العروبي مع ما يثيره من تحفظ - كما لو كنا في دولة قبلية، وانتقلنا إلى الدولة القومية، غير أن هذا الانتقال بطيء ولم يكتمل بعد. ألا تعتبر أن العودة إلى نزعة الهوياتية وتقييدها في الفيدرالية أو الكونفيدرالية، رهان قد يجهض ميكانيزمات الاندماج؟

ج: الفوضى ليست مؤكدة، ولا تدوم إلى الأبد. من الممكن أن تستمر سنوات، بل وعقودا. والفوضى يمكن أن تترتب عنها انقلابات عسكرية أو سياسية، كما يشهد على ذلك تاريخ أمريكا اللاتينية، ومصر اليوم، والتي أدت إلى إقامة أنظمة شبه ديكتاتورية. لهذا، علينا الاستمرار، في إطار الأبحاث والدراسات أو العمل النضالي، في البحث دائماً على إقامة المواطنة الفيدرالية والكونفيدرالية.

س: أنت تتحدث عن الفضاء المختلط "المغرب الكبير-أوروبا" الذي وجهت نداء لإقامته وخصصت له دراسات، خاصة حول الهجرة والشتات، إلا أن هناك، حالياً، حركة أسسها عدد من رجال الأعمال مع غيغو وآخرين، تدعى "العمودية" تطرح الخطاب التالي: في ظل العولمة، تجوزت القطبية الثنائية وأصبحت هناك أقطاب جديدة: القطب الآسيوي (الصين - كوريا، التي ستتوحد مستقبلاً)؛ والقطب الأمريكي-الياباني (الولايات المتحدة-كندا-أمريكا اللاتينية)؛ والقطب الروسي (في طور إعادة التشكيل). أما الاتحاد الأوروبي، حتى مع دمج دول شرق أوروبا، فإن مجاله لا يزال محدوداً، ويبقى مجاله الحيوي هو الجنوب، أي المنطقة المغاربية وإفريقيا جنوب الصحراء. لكن النزاعات في المغرب الكبير تحول دون ذلك. في إطار التنافس بين القطب الأمريكي-والقطب الصيني والقطب الأوروبي، في إفريقيا جنوب الصحراء، يعد السلام والاستقرار في المغرب الكبير ضروري للمجال الحيوي الأوروبي. وعلى عكس ذلك، بالنسبة لأمريكا، إذا مرت منطقة المغرب الكبير بعقود من الفوضى، فسوف يساعدها ذلك على التواجد في إفريقيا جنوب الصحراء لخوض المنافسة مع الصين الحاضرة بالقارة الأفريقية. هل يمكن اعتبار هذا التصور استشرافاً للمصالح المتوقعة للبورجوازية القديمة في أوروبا، أم أنه مجرد ضرب من الخيال؟

ج: إن السؤال صعب لأن انسداد العلاقات الدولية يظل محدداً بقوة الدول القومية، مما يؤدي إلى نوع من الجمود في هذه العلاقات، أو يفضح خيارات صعبة للتفاوض. إلا أن الأمور تتغير من الداخل، بصورة جزئية من خلال الهجرة العابرة للحدود. وإذا لم تكن هناك حركة منظمة لهؤلاء المهاجرين، فهناك على الأقل تحول ثقافي يحدث، وهو ما يصفه المفكرون دعاة المزج بين البلدان التي يأتي منها

المهاجرون والبلدان التي يعيشون فيها، بـ "الثقافة العالمية"، والتي هي الثقافة المعولمة الأساسية، التي تترك وراءها جميع الأشكال الثقافية العتيقة والثقافات القومية. وفيما يظل التحول الاجتماعي-الاقتصادي العابر للحدود خاضعا لعلاقات القوى الاقتصادية المهيمنة دوليا، فإن التحول الاجتماعي-الثقافي العابر للحدود يجري بسرعة أكبر. ومفهوم الثقافة المعولمة ليس مفهوما فارغا. ومن ناحية أخرى، إن مراحل الثورات المضادة تشهد توترا حول الطابع القومي للدولة، هذا ما نلاحظه اليوم في المد الرجعي المتمثل في التشدد في السياسات الحمائية للدول. ومن الصعب أن نقول أكثر من هذا لأن العولمة واقع قائم الذات.

* استجواب مطول لغالسيو مع المصطفى بوعزيز في فبراير 2018
فيديو محفوظة في الخزانة السمعية البصرية لجامعة ناندير، باريس 10



البورتريه

علي الحمامي... أباً مبكراً
للفكرة المغاربية ؟



2018-1898

أكثر من

"مائة عام من العزلة"

وثقافة النسيان

أب اليسار المغاربي
المناضل الشهيد علي
الحمامي رفيق عبد الكريم
الخطابي



٦٦

كان الصديق شكيب أرسلان، المهتم والباحث في مواضيع
الريف وعبد الكريم الخطابي
والحزب الشيوعي المغربي
والحركة النقابية المغربية، عندما أمدنا مشكورا
بالمقال الذي قرأ فيه الفقيه المرحوم
محمد العربي المساري رواية "إدريس" لكتابها علي الحمامي،
يتحدث عن تلك الرواية
ياسهاب، ويأعجاب منقطع النظر، تحولت معه بؤرة الانتباه عندنا
من القراءة (التي قام بها المرحوم المساري)، إلى المقروء (الرواية)،
ثم إلى كاتب المقروء بالخصوص (علي الحمامي).
فمن يكون إذن هذا الكاتب المبدع، والمناضل السياسي اليساري الشيوعي، المغربي
المغاري والأممي، أحد الآباء المبكرين لفكرة المغرب الكبير
ولليسار المغاربي؟
هذا ما تطوع الصديق أرسلان لتقديم عناصر إجابة عنه
من خلال هذا البورتريه / التحقيق، الشيق والمفيد.
شكرا مرة أخرى للصديق شكيب أرسلان
ومرجباً به عضواً جديداً معززا
لأسرة تحرير "مجلة الربيع".

٦٦

التحرير

-



" سنقول على سبيل محاكاة قول شهير: لا حركة وطنية
بدون نظرية وطنية "

علي الحمامي، مارس 1949.

شكيب أرسلان

■ ترجمة: عبد الرحمن زكري

2018، الجارية، تكون قد مرت مائة وعشرون عاما على ميلاد
مناضل مغاربي كبير هو علي الحمامي. ويجب الاعتراف بصوت
مرتفع أنه لولا علال الفاسي الذي تعرف عليه وعاشه في القاهرة
بين 1947 و1949، كان سيتعذر تحقيق بيوغرافيا لهذا المناضل، وبالتبعية وضع
هذا البورتريه.

بمناسبة

كان علي الحمامي أول مغربي ومغاربي تطأ قدماه أرض الاتحاد السوفياتي، بلد
لينين في يوليوز 1923، بصفته عضوا ممثلا لـ "الحركة الشعبية المغربية في شمال
المغرب"، وبصفته مبعوثا للأمير عبد الكريم الخطابي، بحثا عن دعم الثورة
البولشفية الفتية.

هو أول مغاربي، والشيوعي المغربي الوحيد الذي عرف واحتك بـ ستالين،
تروتسكي، زينوفيف، كامنيف ومناضلي الأُممية الشيوعية الثالثة كالهندي روي،
وطبعا هوشي منه زميله ورفيقه.

يرجع الفضل لعلال الفاسي في رسم الخطوط العريضة لمسار هذه الشخصية الملغزة وفي نقلها إلينا. ومن حق علي الحمامي علينا اليوم، رغم كل التأخر الحاصل وبسببه، أن يخصص له كتاب كامل، لا مجرد بورترية، مع قراءة جديدة، مغربية، تنزع الحجب بإضاءة عدد من مناطق العتمة التي تلف حياة وعمل هذا الرجل الذي يضاعف تجاهله ونسيانه مفاعيل الجهل به. وهي المهمة التي يسعدنا التطوع لها مستنديين على ماتحت يدنا من الأرشيفات ومن كتابات الفقيد، التي ستكون موضوع كتاب أول نحن بصدد إدخال اللمسات الأخيرة عليه قبل إصداره قريبا. وأنا بالمناسبة لا أملك إلا أن أشكر الأصدقاء في مجلة الربيع وفي مركز محمد بنسعيد على قبولهم المبدئي نشر هذا الكتاب في نسخته العربية مباشرة بعد أن تصدر النسخة الفرنسية عن إحدى دور النشر بفرنسا.

ارتجاع تذكري (فلاش باك) "1898 أو عام البغدادي"

علال الفاسي ومعه كل الشخصيات التي كان لها حظ التعرف على الفقيد علي الحمامي، يعينون المدينة الجزائرية "تياريت" كمكان لازدياده. إنما لا أحد زاد فقدم بيانات دقيقة حول تاريخ ازدياده ولا عن ملابسات ازدياده بالجزائر.

ولقد أمكنني، بفضل فتح الأرشيف السوفياتي، ليس فقط ضبط تاريخ ازدياده، بل أيضا السياق التاريخي والعائلي الذي يفسر لماذا تم ذلك في الجزائر بالضبط، وكذا الخلاصة الأساسية التي يجب استخلاصها من ذلك.

علي الحمامي هو نفسه من سيقدم لنا بدقة، من خلال هذا الأرشيف، تاريخ ازدياده، وذلك في ورقة المعلومات التي كان مطالبا بتعبئتها، بمناسبة دخوله التراب السوفياتي. كانت تعبئة الورقة تقتضي تقديم معلومات مفصلة ومدققة يبني على أساسها قرار القبول بالترشح لعضوية "مدرسة شعوب الشرق". ونحن نعرف مدى صرامة السوفيات في ما يخص أدق التفاصيل في مثل هذه الأمور. ولذلك، كانت

-
شكليات التسجيل تلك ذات فائدة عظمى لنا في إعادة رسم الخطوط العريضة في مسار هذا المناضل الفذ.

ليس ثمة إذن أدنى ظل من شك في أن نهاية عام، 1898 هي على وجه الدقة السنة التي أتى فيها علي الحمامي إلى هذا العالم. كان ذلك في مدينة "تياريت" بالجزائر. وهذا العام، للمصادفة، يحمل اسما آخر شهيرا... إنه "عام البغدادي"، نسبة إلى الباشا بن بوشتي بن البغدادي، ذاك الرجل الذي ما اشتهر بشيء قدر اشتهاره بوحشيته التي كانت مضرب مثل عند القاضي والداني، وبالأخص عند البقيويين الذين كانوا ضحية لـ "حركاته" كممثل للمخزن العزيمي. ولقد تناقلت الأجيال ذكرى هذه المأساة، الكارثة العظمى: مائتا رب عائلة كانوا قد قيدوا بالسلاسل واقتيدوا ليلقى بهم في سجون الداخل. عائلات أخرى لم ينقذها سوى فرارها للجزائر، علما بأن الأولوية كانت للنساء وخصوصا للحوامل منهن. كم من طفل مغربي سيولد لعائلات مغربية بالجزائر في ذلك الإبان؟ نعرف أنه في تلك الفترة، وبالضبط في بداية 1896، كان ما يفوق 15524 مغربيا مقيمين في الجزائر، ولكننا لا نتوفر على إحصائيات أوفى.

لكن لم كان الغماريون والأخماس (والدة علي كانت من الأخماس) يشعرون بكونهم مستهدفين بهذه "الحركة" البغدادية؟ ربما كان ذلك بسبب خشيتهم من "المفاعيل الثانوية"، أو من "الأضرار الجانبية" لهذه الحركة المدمرة على الامتداد الجغرافي الغماري الكبير غرب بلاد البقيويين؟

في كل حال، لن يعود البغدادي لبلاد الأخماس سوى لاحقا، وذلك من أجل تحرير الضابط الإنجليزي "هاري ماك لين" الذي كان معتقلا عند الريسوني في قبيلة الأخماس، منطقة نفوذه.

هكذا إذن، في مدينة "تياريت" هذه بالجزائر، ستحط عائلة الحمامي الصغيرة رحالها، كنقطة استراحة، قبل أن تكمل رحلتها نحو مصر. وقد أمكننا إلى ذلك، التعرف على والد علي ومجموع أفراد عائلته، وهما معا من قبيلة بني رزين، عائلة حمامو (تصغير أمازيغي لاسم حمامي).

وهنا أيضا، لابد من توضيح؛ فمحمد والد علي، سوسي غماري، ولم يكن سوسيا

من جنوب المغرب كما اعتقد كثيرون. أيضا، لعللاقة تربط بين عائلة الحمامي وعين الحمام في منطقة القبائل الجزائرية، كما افترض كثيرون. وأنا هنا قد "أصدم" بعضاً من إختوتنا الباحثين الجزائريين الذين اهتموا بالحمامي من ناحية أصوله.

فمن الطبيعي جدا بالنسبة لمؤرخ كبير مثل الحمامي، أرّخ للمغرب وللمغرب ولحرب الريف، ألا يفوته الاهتمام بتاريخه هو وبتاريخ عائلته. وهاهو يؤكد على نحو دقيق أن أصل أجداده من "جبل حمام"، الموقع المعروف في جنوب أراضي بني ورياغل في الريف، وأن عائلته القريبة هاجرت واستوطنت قبيلة بني رزين الغمارية أواخر القرن الثامن عشر. أبوه أيضا معروف، وهو الملقب بالشيخ حمامو. وهذه قصة أخرى قد نعود إليها.

وإذن... نعم، "تياريت" بالجزائر كانت مسقط رأس علي، وذلك في الظروف والملاسات التي أتينا على ذكرها. ولكنه وعائلته لم يعيشوا أبدا في الجزائر، بخلاف عائلات بقبوية عديدة، وحتى سبتية، كانت قد فرّت من منطقة الشمال بالمغرب لتستقر في الجزائر كخيار أفضل أو أهن.

كان من بين هؤلاء البقبويين الذين سيرزون لاحقا وسيلتحقون بصفوف الحركة الريفية، شخص معروف هو القائد حدو بن حمو. ولنسجل بالمناسبة أن عام 1898، عام البغدادي، كان قد شهد أيضا في 15 دجنبر بأجدير، عاصمة آيت ورياغل، ميلاد محمد بوجيبار صهر عبد الكريم الخطابي وأحد الأطر الأساسية للحركة الريفية.

إنما يبقى السؤال لماذا كل هذه العجلة في مغادرة مدينة تياريت التي لم تدم الإقامة/الاستراحة فيها سوى سنة أو سنتين (وربما أقل)؟

الإجابة هي أن تلك العجلة تجد تفسيرها ببساطة في الحالة الجزائرية التي كانت قائمة حينها والتي لم تكن حقيقة لتختلف في شيء عن حالة المغرب في نفس تلك الفترة: فقد شهدت سنوات 1898 و1899 هجرة كبيرة للجزائريين نحو "دار الإسلام".

كانت موجة كبيرة من السكان والعائلات تنقلت بحثا عن تجنّس عثماني في مصر وسوريا اللتين كانتا وجهتين مفضلتين. كانت، كما يقول علّال الفاسي "حرّكة في شكل هجرة احتجاجية للأراضي العثمانية عام 1898 و1899. فقد هاجر عدد كبير من العائلات المحترمة إلى المشرق وتركيا فرارا من الحكم الفرنسي، وبحثا عن ميدان يمكن أن تتوافر لهم فيه فرص لطلب النجدة من الدولة العثمانية التي ظلت الجزائر تعلق عليها أملا كبيرا".

كان إذن أمرا عاديا ألا يقوم محمد، والد علي الحمامي بأي إجراء لتسجيل ابنه علي في سجلات الحالة المدنية لبلدية "تياريت". وفي مصر، سيتم قيده كإسكندري في السجلات العثمانية. أكثر من ذلك، حتى اسمه نفسه سيتمصّرَن عندما أعيدت كتابته باللغة الفرنسية / المصرية بحرف (إي إغريقية) في آخره، بدل حرف (إي عادية).

سيتنقل علي الحمامي، بعد ذلك رسميا كمناضل - خارج إطار السرية - بجواز سفر مصري إلى أن تم تجريده من الجنسية في 1931 فتحول منذئذ إلى شخص "أباتريد" بدون جنسية.

ولد حمامو، من بني ارزين إلى موسكو... سفر بدون تأشيرة وبدون عودة!

كان أمرا بالغ الخطورة أن ينتقل المرء في بداية العشرينيات من القرن الماضي مسافرا إلى بلاد الثورة البلشفية. غداة ثورة أكتوبر 1917، كان واحد من المواقف المدهشة للينين المتعلقة بالشرق الأوسط هو إدانته لاتفاقيات سايكس - بيكو الموقع في 1916 بين فرنسا وبريطانيا العظمى. ولم يكن من شأن مواقف كهذه، بالنظر لجديتها كما لمفاعيلها سوى أن توجه ضربة قاسية لمجموع النظام الاستعماري. ولذلك، وخشية من من العواقب التي يمكن أن تكون لمثل تلك المواقف على "استقرار" وطمأنينة المستعمرات، سيعمد البريطانيون والفرنسيون إلى منع مرور المناضلين ووطنيين المستعمرات إلى روسيا.

حتى مع افتراض أن لعللي حمامو خبرة بالأسفار (بصحبة والده)، ومعرفة بالخطوط البحرية لتلك الفترة، فقد كان التنقل إلى بلد الثورة بالغ الكلفة من الناحية المادية، ومحفوظا بشتى المخاطر فوق ذلك، كما بينت الأحداث التي شهدها عام 1920 عندما قبل البريطانيون باخرة "كورك" التي كانت تقل البعثة الإيرانية نحو مؤتمر باكو، فأوقعت قتيلين وعددا من الجرحى. وإذن، كان الذهاب إلى باريس أو لندن أو إلى روسيا يعني ببساطة أن المرء يملك وسائل تحقيق ذلك.

كرونولوجيا الانطلاق

- (أ) حسب "ورقة المعلومات السوفياتية" الشهيرة، كان علي الحمامي قد خطط للذهاب للخارج، وبالتحديد للاتحاد السوفياتي منذ نهاية عام 1921.
- (ب) بعد انصرام أربعة أو خمسة أشهر، كانت معارك أنوال وجبل العروي وسواها، كان على هيئة الأركان الريفية (عبد الكريم ومحمد) أن تفكر بصوت مرتفع وتأخذ قرارات بشأن الاعتراف الدولي بهذا "الأمر الواقع اليفي". وبنهاية عام 1921، كانت قد شرعت في التخطيط والتهيء لأسفار استكشافية للخارج...هكذا، ستوضع قوائم بكل أطر الحركة ومتعلميها الذين يتقنون اللغات الأجنبية (الفرنسية والانجليزية والاسبانية)؛
- (ج) ستتوجه بعثة أولى مكونة من أزرقان محمد وعبد الكريم بن حدو والقائد حدو البقيوي إلى فرنسا، في مهمة استكشافية أولى وذلك في يناير 1922.
- تلتها في يونيو 1922، بعثة ثانية إلى لندن مكونة من محمد بوجيبار وعبد الكريم آيت لوح يصحبهما جون أرفيل.
- (د) أما امحمد الخطابي، الذي لم يكن ضمن بعثة أزرقان، فكان قد ارتأى بشكل قبلي أن يطلق مهمة الاستكشاف في اتجاه المغرب الغربي الشمالي لاستطلاع إمكانية فتح جبهة في بلاد غمارة ضد الاسبان. وقد تمت تلك الزيارة بتاريخ 26 أكتوبر 1921، حيث استقبل من قبل بني ارزين (بني حمامو) وبني غمارة في عمومهم.

(هـ) وتبعاً لصعوبات كثيرة تمت مواجهتها، سيوقف امحمد هذه الحركة في اتجاه الغرب ليقرر بالتشاور مع أخيه عبد الكريم تغيير الوجهة نحو فرنسا رفقة محمادي الحاتمي. وقد وافق عبد الكريم شريطة "أن يبقى موضوع السفر سرى حتى بالنسبة لذلك الذي سيرافقه فيه". (مذكرات "لارينيون"، محمد بن عبد الكريم. دار أبي رقرق. ص 89).

وصل امحمد إلى الجزائر بشكل سري، وشعر كأن قوة خفية ساعدته في أن يستقل الباخرة من الجزائر... ودخل باريس يوم 17 نونبر 1922.

(و) وفي أكتوبر 1922، كان علي الحماي يفتح مسارا آخر هو مسار سبتة - مرسيليا، حيث سيتم للأسف توقيفه من قبل السلطات الاسبانية، ليسلم بطلب منه، وبعد مفاوضات متعددة، لسلطات جبل طارق باعتباره من الرعايا المصريين- البريطانيين، حيث ستستقبله وتتكفل به إحدى العائلات الارزنية... أما ماتلا ذلك، فهو الصمت المطبق؛ إذ سيكون ذلك الحادث بداية مرحلة أخرى سيتلقى فيها الحماي أول درس في العمل السري امتد حتى العام 1932.

(ز) من جهتها لم تفلح تقارير البوليس الفرنسي في أن تضع له بطاقة بيانات واحدة، رغم أنه دأب على حضور اجتماعات في باريس ابتداء من أبريل 1923، وكان يقدم كقريب للإخوة السبتي. أما الملاحظات المدونة في 25 أبريل وفي 5 ماي، فتقدمه كمرافق لآل السبتي، وترسم له صورة شخص هادئ، غير مهتم وغير نشط. وتبين هذه التواريخ من ناحية أخرى أن امحمد الخطابي كان ما يزال في باريس، وسيعود إلى الريف في صيف 1923، تاريخ ذهاب الحماي إلى موسكو.

"واقعة الدواة":

انتفاضة "الأنديجان الريفى" ولد حمامو

على الشيوعيين الفرنسيين

لنسجل أولاً أن علال الفاسي سبق له أن أورد وأعاد أكثر من مرة هذه الواقعة إلى الحد الذي أصبحت فيه موضوعاً أثيراً وحتى موضوع دعاية ضد الشيوعيين

الفرنسيين والمغاربة، في الوسط العمالي والنقابي بالخصوص، حيث كان للشيوخيين المغاربة سبق بالنسبة لزملائهم الاستقلاليين في الأربعينات وبداية الخمسينيات.

إنما، ماهي حقيقة "واقعة الدواة" هذه؟

إذا كان الفرع الفرنسي للأمم المتحدة الشيوعية، المحدث في 1920 (مؤتمر تور)، قد تعرض للمسألة الاستعمارية، فإن الأمم المتحدة الشيوعية هي التي حملت الشيوعيين الفرنسيين تدريجيا على تبني سياسة وشعارات مناهضة للاستعمار.

كان البند الثامن، ضمن شروط العضوية في الأمم المتحدة، يقضي بضرورة مساندة حركات تحرر المستعمرات والأحزاب التي تعلن فيها مناهضتها للاستعمار، والتي يشار إليها بالأصبع كلما تعارضت ممارساتها العملية مع ما تعلنه. هذه بالضبط كانت حال الحزب الشيوعي الفرنسي الفتى عندما أصبح فرعاً للأمم المتحدة الشيوعية؛ فشيوعيو سيدي بلعباس في الجزائر الذين يمثلون واحداً من أهم فروع المستعمرات، كانوا رافضين للبند الثامن، ويطرحون بدله سياسة "حضور استعماري مضاد للرأسمالية". كانوا يرفضون الانخراط في النضال المعادي للاستعمار، بحجة أن "المجتمعات البدائية الأفريقية الواقعة تحت الهيمنة الدينية والبورجوازية ليس باستطاعتها القيام بمهمة نضال منسجم. ولكن ملتزم شيوعي سيدي بلعباس هؤلاء لم يكن ليلقى كمصير سوى الإدانة من المؤتمر الرابع للأمم المتحدة الشيوعية. وسيؤكد تروتسكي في 1922، إدانة ذلك التوجه بوسمه كـ "وجهة نظر استعبادية خالصة".

ومن أجل قطع الطريق على مثل هذه "الانزلاقات الاستعمارية"، وفي سياق "بلشفة" كل فروع الأمم المتحدة، ستكلف الأمم المتحدة تروتسكي بوضع وقيادة مشروع كبير للتكوين النظري والعسكري سينتقى له 1600 إطاراً بغية تكوينهم كـ "ثوريين محترفين". كان ذلك فوجاً استثنائياً من ستين قومية مختلفة. وهكذا، في اتفاق تام مع تروتسكي، سيعتد الفرنسي بورييس سوفارين من موسكو مراسلة لقيادة الشيوعيين الفرنسيين يطلب منهم إرسال بعثة من التلاميذ/الطلبة، وعلى رأسها مورييس طوريز.

في هذا الصيف السوفياتي الجميل، وبالضبط في يونيو 1923، كانت "مدرسة شعوب الشرق" قد فتحت أبوابها في إعلان عن جاهزيتها الكاملة.

ولذلك، استدعت قيادة الفرع الفرنسي لاجتماع استثنائي موسع حضره أيضا بعض من المناضلين المستعمرات الفرنسية.

على صعيد آخر، كان ولد حمامو، برعاية وتشجيع من المحامي الشيوعي أندريه بيرتون (الذي سبق له التعرف على امحمد أخ عبد الكريم الخطابي في باريس)، قد وضع رسميا ترشحه لعضوية البعثة إياها بكل حزم وقوة في الاجتماع المذكور، وذلك كي يمكنه بالمناسبة المرافعة، في موسكو، عن القضية الريفية.

كانت قيادة الفرع الفرنسي قد أتت بلائحة 22 مرشحا معدة سلفا، مع إعطائها أفضلية للمناضلين الشيوعيين الشباب من أصول فرنسية سلالة، وتشديدها شروط قبول ترشيحات غيرهم من شيوعيي المستعمرات، وفرضها طبعا الشاب موريس طوريز على رأس القائمة.

أما ولد حمامو (علي حمامو)، فكان أمره بالنسبة للقيادة محسوما مسبقا وخارج النقاش: فهو ليس منتميا كامل الانتماء للفرع الفرنسي للأمية الشيوعية، ولا عضوا في الحزب (الشيوعي الفرنسي) مثلما هو حال رفيقه وزميله الفيتنامي هو شي منه أو حاج علي الجزائري. لم تكن له أيضا أية عضوية نظامية في أي فرع آخر سواء في تونس أو في الجزائر أو في المغرب، علاوة على أن منطقة شمال المغرب الداخلة تحت الحماية الاسبانية لم تكن تتوفر على فرع أو تمثيل شيوعي، ومن باب أولى، المنطقة فيه، الداخلة في نفوذ الحماية الفرنسية.

على أن ما استفز هذه "القوة الهادئة" الآتية من الجبهة الريفية وحفزها على القيام بهذا السفر الطويل عبر الأمصار من جبل طارق، هو خلو لائحة البعثة من أي مغاربي.

سيقدم علال الفاسي تفاصيل عن هذه الواقعة كما يلي: "بينما كان طوريز واغلبية فرنسيي "الحزب" يقررون أن بعثة الفرنسيين هي التي ستمثل المغاربة في موسكو... سيعترض الحمامي ويطالب بتعيين بعثة مغاربية تتولى ذلك الشأن. احتد

النقاش مكتسباً طابعاً من العنف...وليتحول إلى حركة انتفاضة ساخطة من قبل الحمامي. يكتب غلال الفاسي: "...ثم حدث له خصام مع طوريز...أدى بهذا الأخير إلى شتمه، فرماه الحمامي بدواة جرح بها وجهه، وتدخلت موسكو في الأمر..."

بعد التحقيق في هذه الواقعة ووضعها في السياق العام لشيوعي سيدي بلعباس، لم يتم فقط فقط الاحتفاظ بترشيح علي الحمامي وتكريسه، بل أيضاً سيرتب ضمن الأوائل في لائحة البعثة.

سيقوم الحمامي بالسفر صحبة المناضل الفيتنامي "نغوين آيك كوك"، الذي سيعرف في مابعد باسم هو شي منه، وشيصبح صديقاً له يتقاسم معه نفس الإقامة في الاتحاد السوفياتي.

ومن جهتها، ستحتفظ هيآت الأومية بترشيح الحمامي الذي كان مطابقاً للمعايير ذات الأولوية عندها وعلى رأسها أن يكون للمرشح سابق مشاركة في حرب أهلية أو كفاح مسلح ضد المستعمر.

لاحقاً، سيكتب علي الحمامي مقالاً في جريدة "الأومية النقابية الحمراء"، "يد عاملة أهلية" (عدد 56، شتنبر 1925): "ضمن من هم الأكثر ثورية من الفرنسيين، توجد بعض بقايا لأحقاد الأعراق".

سيخلق الحمامي سابقة، حالة "اجتهاد" في حوليات وتاريخ هذه الحركة الشيوعية الوليدة تخطط وهزت الأعراف، بحيث سيقوم المؤتمر الخامس للأومية بإشعار الفرع الفرنسي وكل فروع الأومية بقبول كل الأجانب، سواء كانوا في حالة عبور، مقيمين أو غير مقيمين، في وضعية نظامية أو غير نظامية في صفوف الحزب الشيوعي أو في المنظمات الجماهيرية. وتبعاً لذلك، شتهد قوانين الحزب تغييرات في هذا الاتجاه في مؤتمر ليون (يناير 1924).

في مدرسة "لوباريا" من حلقة "نغوين آيك كوك" إلى حلقة "علي"

"أية خوارق يمكن أن تجلبها في النطاق الثوري طاقة ليس فقط نادي، بل أيضا فرد معزول. أتظنون، ربما، أنه لم يعد بالإمكان لحركتنا أن تنجب رؤساء جوقة من طينة أولئك الذين أنجبتهم حقبة ما بعد 1870" (لينين "ما العمل").

كان قائد الثورة البلشفية يجد متعة في استقبال البعثات الأجنبية التي تزور بلد الثورة. ولكن لم يكتب لهوشي منه ولا لعللي الحمامي التعرف على لينين، حين وصولهما إلى موسكو، إذ سيتوفى هذا الأخير في 21 يناير 1924 على الساعة السادسة مساء وخمسين دقيقة. وبالمقابل سيتعرفان على أقرب رفاقه من زينوفيف إلى ستالين وتروتسكي قبل أن يبعد هو وبوريس سوفارين الفرنسي القيادي في أجهزة الأمانة عام 1924.

سيصبح هوشي منه وعلى الحمامي مقربين أكثر من ستالين وزينوفيف. وسيلفهما هذا الأخير بأول مهمة بعد المدرسة، مثلت أول امتحان لهما، وهي إنجاز تقرير مفصل عن الوضعية في المغرب وفي الصين، سيكون القاعدة التي سيرتكز عليها زينوفيف لتدعيم جزء من تحليله للوضع الدولي (مقال وكراس، "الصين والمغرب"، المنشور في 1925).

وقد تميزت عودة الحمامي إلى فرنسا بعدد من الوقائع والأحداث من أهمها:

- انتهاء البرنامج التكويني في الاتحاد السوفياتي" ففي 21 ابريل، الذي صادف الذكرى السنوية الثالثة لافتتاح مدرسة شعوب الشرق، حيث القى ليون تروتسكي خطابا في تجمع لأربعين قومية "تمتد من المغرب حتى اليابان" كما عنونت صحيفة "لوباريا" في عددها السادس والعشرين الصادر في يونيو 1924.

في ذلك الخطاب، أعلن تروتسكي أن " مركز الثقل في الحركة الثورية العالمية سينتقل بالكامل إلى الشرق إذا ما بقيت أوروبا على حالها من الفساد واستمرت النزعة الفئوية في محاباتها للشرائع العليا من الطبقة العاملة" (لوباريا).

سيقوم علي الحمامي بمرور في جريدة "لوباريا" التي كان يديرها وينشرها هو شي منه كان أشبه بتدريب سيتعلم فيه حتى الرسم. كان علي منجذبا لهذه الجريدة التي كان مركز اهتمامها هو الأوضاع في الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية. كان واقعا أسيرا لسحر خطاب هوشي منه اللاذع ولأسلوبه في هجاء الاستعمار الفرنسي، وبالخصوص للصورة التي رسمها هذا الأخير لليوطي في إحدى المجلات الشيوعية. وهي الصورة التي سيستلهمها الحمامي بطريقته لاحقا عندما سيكتب روايته "إدريس".

في الحادي عشر من شتنبر 1924، سيتم تسجيل عودة الحمامي إلى فرنسا بمناسبة حضوره لتجمع نظم في قاعة المنفعة الاجتماعية بباريس إلى جانب المحامي أندريه بيرتون الذي سبق أن دعمه في معركة ذهابه إلى موسكو. وكانت عودته تلك عودة مظفرة حقا؛ إذ سيجلب معه أرفع رتبة يمكن أن يحظى بها مندوب للأمية الشيوعية أو "ثوري محترف"، وهي رتبة صحافي، ملحق من حيث المبدأ بجريدة "الأومانيته"، وذلك بخلاف عدد من المناضلين الآخرين الذين سيتم تعيينهم في مهن ذات صلة بعالم الطباعة أو كمتفرغين في بعض المنظمات الجماهيرية.

فمن أجل أن يصبح المرء مندوبا للأمية الشيوعية، وصحافيا فوق ذلك، كان على الحمامي، إضافة إلى إتقانه اللغات العربية والفرنسية والاسبانية والتركية، أن يكمل تمكنه من اللغة الانجليزية، ويشرع في مواجهة اللغة الألمانية. ذلك ما أهله لتولي عدد من المهام على الصعيدين الدولي والمحلي (فرنسا، اسبانيا، أقطار المغرب الكبير، البلدان العربية وحتى بعض البلدان الإفريقية). في هذا الإطار بالضبط، كان الحمامي عضوا في عدد من الهيآت كالأمية النقابية الحمراء (البروفيتيرين)، ابتداء من 1924، وأمية الفلاحين (الكريستينيرين) ابتداء من 1924، والإغاثة الحمراء، وكان أيضا عضوا مؤسسا لنجمة شمال افريقيا في 1926 بباريس، وعضوا

-
مؤسسا للعصبة ضد القمع الاستعماري والامبريالية في بروكسيل (1927)، ومقرها
في برلين...

علي الحمامي، الوطنيون المغاربة والمغاريون وتنظيمات الأمية الثالثة

بعد استسلام عبد الكريم في شهر ماي 1926 سيرتقي علي الحمامي، مندوب
الأممية، لعضوية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي في يونيو من نفس
العام وسيصبح المسؤول الأول عن المسألة الاستعمارية، ومقرر لجنة الاستعمار في
المؤتمر المنعقد بمدينة ليل. كان علي الحمامي، إلى جانب السكرتير العام للحزب
الشيوعي الفرنسي في ليل، صديقه ورفيقه بيير سيمار (الذي سيغتاله النازيون رميا
بالرصاص في العام 1942)، ضمن "جيل حرب الريف" الذين سيكتسحون كل
مواقع المسؤولية في هيآت الحزب. لماذا هذا المؤتمر في مدينة ليل؟ ببساطة، لأنها
قريبة جدا من بلجيكا حيث سيدفع القمع أثناء حرب الريف كل الأطر الشيوعية
للجوء سريا في بلجيكا. ففي هذه المدينة، سيحضر علي الحمامي مع رفاقه لتأسيس
نجمة الشمال الإفريقي، وكذا لعقد أول مؤتمر عالمي، مع رفاقه الألمان، سيكون
له وقع في تاريخ مناهضة الاستعمار، وهو مؤتمر بروكسيل.

بالتأكيد، كانت الرياح قد جرت بما اشتهدت فرنسا واسبانيا وهي تهدر فرصا ثمينة
على الحركة الشيوعية؛ في الوقت الذي كانت الأممية الشيوعية تتطلع وتعمل منذ
1925 على خلق تنظيمات جماهيرية رافدة وداعمة لحركة الريف، ولمجموع
النضالات في كل المستعمرات. وقد كتب الحمامي لاحقا متوجها للنخبة الوطنية
المغربية والاستقلالية على الخصوص، في فاتح نوفمبر 1947 يقول: "إن مصير
سبته ومليلية اللتين صمدتا أمام المربين والسعديين ومولاي اسماعيل، كان سيتقرر
بسهولة على يد عبد الكريم، لولا أن فرنسا السيد هيريو [إدوار هيريو رئيس مجلس
الوزراء الفرنسي] لم تتدخل في الوقت الحاسم لإنقاذ دكتاتورية المارشال بريمو
دي ريفيرا...".

في 1926، سينخرط علي الحمامي، وقد فرض نفسه كإطار ذي وزن في الأممية،
وكعضو في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي، لإسناد بيير سيمار ضد

معارضة اليمين الذي كان يهاجم "النزعة العبد الكريمة" للشيوخيين، ويعتبر عبد الكريم كإقطاعي يبحث، عبر حرب الاستقلال، عن ثروة ومجد شخصيين... وكذا، من أجل الدفاع عن "سلام الشجعان" الذي طرحه عبد الكريم. كانت تنقلات علي المكوكية لا تنقطع بين موسكو وبرلين وبلجيكا وفرنسا... وكان دائم الإنصات لنبض المغاربة في فرنسا، يقول مصالي الحاج.

وكان "شيوعيا مقتنعا، رجلا ذا قيمة استثنائية لم أكن أعرف سوى اسمه الشخصي: علي. كان محبوبا، خدوما وصموتا. كان ذا تربية جيدة. كان يختفي لمدة قد تطول ليعاود الظهور بعد ذلك لأشهر. كان محاطا بشكل جيد من قبل أعلى الأطر في جهاز الحزب الشيوعي. كنت أقدر فيه جديته وذكاءه. كان يجيد الرسم والتحدث بلغات أجنبية عدة..." هذا الانطباع عن الرجل، سيحافظ عليه الأمير شكيب أرسلان دائما. "كان شابا مغربيا ذكيا وواسع الاطلاع، يحسن الإنشاء بالفرنسية وكان مع عبد الكريم في حرب الريف..."

بالفعل، كان الأمير يعرفه معرفة جيدة. والحمامي هو من بادر "كان يكا تبني، يقول الأمير، ثم جاء وواجهني (في سويسرا على ما أظن) ولقيته في حفلة عملها لي الطلبة السوريون والعراقيون..."

أما الشيوعيون، وعلى رأسهم ويلي موزنبيرغ، فكانت تجمعهم هم والحمامي علاقات رفيعة بشكيب أرسلان. ويجب الإشارة إلى أن الأمير شكيب أرسلان الذي كان يبدو في أواخر حياته مناهضا شرسا للشيوعية، كان قبل ذلك، وحتى 1930 على علاقات وثيقة بالأممية وتنظيماتها؛ فهو أولا كان أحد المشاركين في مؤتمر باكو عام 1920، وزار في السنة الموالية الاتحاد السوفياتي ومكث فيه شهرا التقى خلاله، بتشجيع من أنور باشا، قياديين سوفيت.

كانت إرادة الأممية في مساندة حركات الشعوب المستعمرة تجد إحدى ترجماتها العملية في إنشاء منظمات جماهيرية ذات هياكل مرنة. كان الأمر يتعلق بتحشيد شيوعيين ووطنيين وشخصيات ذات توجهات إنسانية، ومنظمات جماهيرية غير الأحزاب الشيوعية في المитروبول، خلف الشعار العام لمناهضة الاستعمار على قاعدة الإدانة الشاملة للواقعة الاستعمارية ككل.

منظمتان كانتا تثيران اهتمام أفريقيا الشمالية حيث سيلعب علي الحمامي دورا نشيطا جدا: من جهة العصبة المناهضة للقمع الاستعماري وللإمبريالية التي أحدثت في نفس الفترة التي تم فيها إنشاء نجمة الشمال الإفريقي، أي في الأنفاس الأخيرة

لحرب الريف. ستغدو العصبة إحدى المنظمات الجماهيرية التي تحظى بدعم هام من قبل الأمم المتحدة. وبغاية توسيع قواعدها، ستنظم العصبة أكبر وأهم مؤتمر في التاريخ، مناهض للاستعمار، هو مؤتمر بروكسيل في فبراير 1927 حيث ستقدم العديد من الشخصيات دعمها وشهادات على تضامنها، من العالم أينشتاين الرئيس الشرفي للمؤتمر إلى نهرو (الهند) ومحمد حاطا (اندونيسيا)، والسيدة سان ياتسان (الصين)، وهنري بابوس (فرنسا) وشخصيات أخرى ضمنهم اشتراكيون إنجليز. أما بالنسبة للعالم العربي وبلدان المغرب، فكان على الحماة المسؤول في سكرتاريا العصبة مع مناضلين مصريين وفرنسيين هو من سيضع لائحة المدعوين، تحت إشراف ويلي موزينبيرغ، النائب البرلماني الشيوعي في الرايشتاغ. يمكن أن نسجل أيضا حضور محمد حافظ رمضان (الحزب الوطني المصري) وإبراهيم يوسف وعبد السعيد (مصر)، ومظهر البكري (قيادة الانتفاضة السورية)، والفلسطيني جمال الحسيني (المؤتمر الوطني الفلسطيني) وبالطبع شبيب أرسلان (اللجنة السورية بجنيف). وقد اعتذر إحسان الجابري ورياض الصلح (المؤتمر الوطني السوري) عن الحضور لأسباب طارئة.

ومن بلدان المغرب والمغرب الكبير، سيغمر علي الحماة باهتمام وعناية كبيرين المشاركين من رفاقه وأصدقائه في هذا "الحفل المناهض للاستعمار"؛ فنحن نجد طبعاً رفاقه الجزائريين الحاج علي عبد القادر (العضو المؤسس لنجمة شمال إفريقيا)، ومصالي الحاج (السكرتير العام للنجمة)، والشاذلي خير الله (رئيس النجمة وعضو حزب الدستور التونسي). أما عبد السلام بنونة من المغرب، "أب الوطنية المغربية" (ر. ريزيت)، وعضو النجمة الذي تلقى الدعوة من ويلي موزينبيرغ، فلم يحضر لإكراهات تتصل بالتأشيرة والإذن بالسفر على ما يبدو. وبسبب هذا الغياب وسوء الفهم، سيفرض السوداني حسن مطر حضوره كمتحدث عن الريف وعن الشعب المغربي. كان يدعي أنه الممثل لجمعية الدفاع عن الريف في أمريكا اللاتينية وأوروبا وسكرتير جمعية الصليب الأحمر للريف... وهذه قصة أخرى قد تكون لنا فرصة للرجوع إليها مستقبلاً.

الأممية، ويلي موزنبيرغ والحمامي ... بحثاً عن زعيم وطني "للمراكشيين"

بعد استسلام عبد الكريم في ماي 1926، واصل "جبلّان" اثنان عملهما في الميدان وهما القائد أحمد الملقب بـ "اخريرو"، على المستوى المحلي، وبالحمامي على المستوى الدولي. كان القائد أحمد اخريرو، أحد أبرز وجوه مقاومة بلاد جباله ضد الاسبان من مواليد بني حزم في عام البغدادى (1898)، يواصل الكفاح ضد الاسبان، حتى يوم استشهاده في 3 نونبر 1926، في ساحة المعركة وسلاحه بيده. وكان على الشيوعيين من جهتهم، وضمنهم علي الحمامي، وهم يمضون قدما في حملتهم ضد حرب الريف، أن يتوجهوا للوطنيين في المدن أملا في العثور على قائد يملأ الفراغ الذي تركه عبد الكريم. وها هنا، يجب ملاحظة أن الاهتمام الذي أولاه الشيوعيون للمغرب في 1927 لم يكن منحصرًا في الريف والريفيين، بل يمتد، عبر نجمة الشمال الإفريقي ليشمل مجموع مدن طنجة وفاس ومكناس والدار البيضاء. والحال أن الهيآت التنفيذية للكومينتين كانت قد شددت على أن تكشف نجمة الشمال الإفريقي جهودها في إحداث تنظيمات وطنية ثورية في شمال افريقيا. وبالفعل، ستنجح النجمة في بناء فروع لها بإفريقيا وفي ربط علاقات وثيقة مع حزب الدستور في تونس عبر التونسي الشاذلي خير الله، أول رئيس للنجمة التي ستحاول قيادتها إقامة تواصل مباشر مع الأوساط الوطنية في المنطقة الفرنسية. وكان تيودور ستينغ، المقيم العام لهذه المنطقة، قد طالب من المغرب بحل نجمة الشمال الإفريقي في 1928، وسيحصل على ما أراد في 1929، أي بعد أن كان غادر المغرب.

في هذا الإطار، أثير اسم بنونة الذي سيصبح عضوا في اللجنة المركزية للنجمة. وما هو مؤكد في كل حال هو أنه كان لبنونة علاقات مع العصبة، وسبق له أن انتقل إلى برلين حيث التقى رئيس العصبة ويلي موزنبيرغ، كما أنه كان يتوصل بمذكرات وكراريس العصبة، وخاصة تقريرها حول مؤتمر فرانكفورت الصادر في 20 يوليو

من عام 1929. ويبدو أن كل هذا جعل من بنونة الممثل الرئيسي للعصبة في المغرب. وبفضل شبكة العلاقات المميزة التي كانت لبنونة سواء في المنطقة الشمالية أو الجنوبية ستتمكن العصبة ليس فقط من ترويج منشوراتها بل أيضا من تكوين معرفة مباشرة بأوضاع المغرب. هكذا إذن، سيجد موزينبيرغ مبتغاه عند بنونة، عندما توجه له طالبا معلومات عن نشاط السودانى حسن مطر خلال حرب الريف.

غير أن المؤتمر الثالث للأمم المتحدة، بناء على تكتيكه الجديد طبقة ضد طبقة، وتبعا لأحداث الأزمة، سيضع بالتدريج حدا لهذا التعاون، وسط حملة انتقاد على صعيد المستعمرات، لـ "الاستغلايين الوطنيين" الذين يستظلون بحماية القوى الغربية" ضد جماهير الفلاحين المنتفضة. علي الحمامي، السكرتير الأسبق لعبد الكريم، الذي سيصبح أحد أبرز المختصين في شؤون المسألة الزراعية، سيتوجه من جهته بالنقد لبنونة، وذلك في الوقت الذي كانت العمليات العسكرية تتوالى في البادية، وكانت الإصلاحات التي ينادي بها الوطنيون في المدن تبدو له محتشمة كونهم لا يطرحون مسألة الاستقلال على جدول أعمالهم. وكان الأمير شكيب أرسلان قد أدلى بدلوه هو الآخر في هذا القاش، وذلك على سبيل مناصرة لبنونة.

من الملحمة الدرامية للشيعي المصري عبد الرحمان الفضل

إلى مأساة "آخر ممثل لجمهورية الريف"،

(الأباتريد) على الحمامي

- كرونولوجيا مغادرة قسرية لبرلين: صعود النازية والفاشية،

وبداية النشر التدريجي للستالينية

بدأ النشر التدريجي للستالينية وسط الأممية الشيوعية؛ فتم إبعاد رئيسها زينو فيف، ومعه ويلي موزينبيرغ وعلي الحمامي ومناضلين زينو فيفيين آخرين في العصبة كانوا مضطرين للخروج من برلين ولم تكن لهم أية ضمانات في حال وطئت أقدامهم مجددا أرض ثورة أكتوبر، لذلك، ستصبح فرنسا قبله لعدد منهم.

-

كان المصريون الذين عادوا ضمنهم قد جردوا من جنسيتهم بمقتضى مرسوم يوليو 1931، وبند هـ الثالث عشر، وكان علي الحمامي الذي يحمل الجنسية المصرية آنذاك ضمن اللائحة.

كان اسم عبد الرحمان فضل على رأس اللائحة. قبض عليه البوليس في ميناء الأسكندرية عندما كان مستقلا سفينة يونانية في طريق عودته إلى مصر. ومنع من مغادرة السفينة وتم تنبيه القبطان لمسؤوليته عن بقاءه على ظهرها حتى تغادر المياه الإقليمية... و"تكرر ذهابي وإيابي من ميناء بيريه اليوناني إلى الأسكندرية والعكس أربع وخمسين مرة، وفي كل مرة أصل فيها إلى ميناء الأسكندرية، كنت أجد عشرات من مندوبي الصحف المحلية والعالمية في انتظاري".

ثم تفجرت قضية الشيوعيين الذين اسقطت عنهم الجنسية وأثيرت من زوايا مختلفة وطنية وإنسانية وقانونية...

نفس هذا المصير كان في انتظار علي الحمامي.

ولئن كانت قضية عبد الرحمان فضل قد انتهت إلى الحل مؤقتا وعلى نحو إيجابي، أو كما عبر رفعت السعيد عندما قال إن عبد الرحمان فضل سيعدل قانون الجنسية، فإن قضية الحمامي كانت بالغة التعقيد، فالمصالح الأمنية الفرنسية لم تتمكن أبدا من ضبطه. وبالمقابل، كانت المصالح الاستخباراتية البريطانية تتابع تحركاته منذ أن مرّ عبر جبل طارق فوضعت له ملفا في لحظة أولى كمشارك في حرب الريف (كفاح مسلح)، ثم بعد ذلك كمناضل شيوعي في صفوف العصبة التي كانت موضوع متابعة دقيقة من قبل البريطانيين، وذلك ببساطة لأن أغلبية مناضلي العصبة، وطنيين وشيوعيين، كانوا ينحدرون من المستعمرات البريطانية، من مصر ومن الهند.

كان يتعين على علي الحمامي، الذي كان إلى ذلك الوقت "ثوريا محترفا"، أن يبحث عن عمل. كان الاتحاد السوفياتي أول بلد يعترف بالدولة السعودية الحديثة الولادة ويقيم معها علاقات إلى حدود 1938... وكانت هذه الدولة الوليدة تحتاج لأطر إدارية. وكان تمكنه من اللغات الأجنبية تؤهله لانتزاع شغل كمترجم. كان هدف الحمامي، أن يمر عبر مصر ليزور هناك عائلته الصغيرة. ولكنه، للأسف، سيلاقي نفس مصير الشيوعيين المصريين، ويصبح أول مغربي يجرد من الجنسية. وسيكون الأمير شكيب أرسلان هو من سيتدخل ليخرجه من ذلك الوضع.

الدراماتيكي، على إثر طلب سيوجهه لبنونة: " رفضت الحكومة المصرية في "بورسعيد" أن تدعه ينزل بحجة أنه شيوعي، واضطراً أن يرجع في الوابور إلى إيطاليا ووصل إلى "تريستا" وأرسل من هناك يستغيث بنا ويلتمس مني أنا وأخي الجابري أن نرسل إليه نفقة سفره مرة أخرى حتى يذهب إلى "مصوع" ومنها يأتي إلى جدة".

من جدة إلى بغداد استراحة المحارب

في "مذكرات حاج"، يؤكد الحمامي حضوره في العربية السعودية ابتداء من 1933، حيث يصف وضع حجاج المغرب الكبير، ويرسم في روايته "إدريس" بالخصوص "جحيم الوهابية". ولكنه يبقى صابراً متحملاً طوال سنتين.

سي تدخل الأمير شكيب أرسلان عند ملك العراق فيصل كيما يتدبر له موقعا كمدرس للغة الفرنسية، ابتداء من 1935، في مؤسسة للتعليم اليهودي (أليانس إسرائيلية) (وهي المؤسسة ذاتها التي كان امحمد، شقيق عبد الكريم الخطابي، تعلم فيها اللغة الفرنسية بتطوان)، ثم كمدرس للتاريخ والحضارة الإسلامية في إحدى المؤسسات الثانوية ببغداد.

عندما زار محمد داود علي الحمامي في بغداد يوم السبت 1 صفر مايو 1935، وجده قاطناً "بنزل المعرض، بيت كراؤه دينار وربع أو نصف، بالماء والنور والخادم وبه منظر جميل". وكانت تلك الصيغة من السكن على الطريقة الانجليزية (مطبخ وغرفة)، قبلة للصحافيين والفنانين والكتاب، كما كان شأن طنجة في الثلاثينات.

هناك، شعر الحمامي بالاستقرار وارتفاع في المعنويات جعله ينكب على كتابة أعمال وتحقيق مشاريع، مقالات وكتب تتعلق عموماً بالمغرب والمغرب الكبير وخصوصاً بحرب الريف.

خلال سنوات ما بين الحربين هذه، سيكرس القسط الأعظم من وقته للقراءة والكتابة. كان يثقف نفسه بدون توقف ولا كلل، ويقوي معارفه بكل اللغات ليوافقه المهام المقبلة. توقف كثيراً بالخصوص عند الكتابات الكبرى لابن خلدون. كان شديد الانضباط، بطاقات لانتضب، لا يضيع ثانية من وقته، فما كاد يحل جزئياً

مشكلته، حتى بدأ التفكير، وهو في الباخرة التي تقله إلى مكة، في وضع كتاب حول حرب الريف، وأرسل إلى بنونة رسالة يقول فيها: " سأكتب لكم فور وصولي إلى مكة، ولعلنا نحافظ على علائق مستديمة حتى يفرج الله على كربة المغرب وتعاسة حظه، كنت أوصيتكم عندما شرفتم مدينة برلين عن كتابين أود كثيرا إذا أمكنكم أن تتدبروا أمر توفيرهما وهما كتاب "حرب المغرب" للجنرال برنكر، وكتاب غابرييل مورا بخصوص مسألة مراکش علني أستفيد منهما في الكتاب الذي سأخرجه للوجود بعد سنة أو اثنتين. أسلم عليكم وأسلم على الشبان الأحرار العاملين، خصوصا السادة محمد بن الحسن الوزاني والناصري".

ستواتي الفرصة علي الحمامي كيما ينجز أخيرا كتابه عن حرب الريف، إنما هذه المرة، بالاشتراك مع رفيقه عبد الكريم الخطابي في القاهرة، ابتداء من 1947.

علي الحمامي في القاهرة السكرتير والمنظر للحزب الخطابي في المغرب الكبير (1947 - 1949)

علي الحمامي المؤرخ: مذكرات عبد الكريم الخطابي

ما إن وصل الحمامي إلى القاهرة حتى فرض نفسه كمؤرخ للمغرب، ولكن ضمن الإطار العام للمغرب الكبير، فنحن نجد إشكالية المسألة التاريخية لحياته ولبئته ولعصره تخترق كل مساره ووعيه كمناضل / مؤرخ. كان الحمامي متمكنا بشكل رائع من تاريخ المغرب الكبير ومن كل التاريخ العالمي. كان دائما يردد أنه ما من شعب يستطيع مواجهة مستقبله إن كان يجهل تاريخه، وأن الشجرة لا تبقى واقفة على الدوام سوى بفضل جذورها. وأخيرا، لا يجب نسيان أن الحمامي كان ضمن مناضلين قلائل (هو وحسن الوزاني وعلال الفاسي...) يملكون هذه القدرة الفكرية للرد على الخسة والافتراءات بترفع عالم، يليق بالباحثين والكتاب.

"أخذ الحمامي يشغل في القاهرة إلى جانب البطل (ابن) عبد الكريم وأخيه محمد، حيث كانوا يعقدون يوميا جلسات عمل، يملئ فيها الزعيمان فصولا من تاريخ حرب الريف، ويعرض عليهما الحمامي ماكتبه المؤلفون الأجانب عنها،

فيصحاحان له البعض وينقضان غيره...والكل، من أجل توفير المواد الأولى لتحرير مذكرات الحرب الريفية التي مات الحمامي عندما شارفت على نهايتها. وكان مقررا أن تنشر تلك المذكرات بلغات متعددة. (...) وهكذا سيظل اسم الحمامي مقترنا باسم البطل الريفي"، يقول علال الفاسي.

ومن جهة أخرى، وعلى حد علمي، لم يسبق لعبد الكريم الخطابي أن وضع تقديمًا لكتاب في حياته، باستثناء كتاب علي الحمامي، روايته "إدريس"، وكتاب الشيخ محمد الكتاني.

في هذا التقديم، يمنح عبد الكريم الخطابي للحمامي وضعًا مزدوجًا عبر لقبين: فهو أولاً المقاوم (المجاهد بالمعنى العسكري للكلمة)، وهو ثانياً الأستاذ (الأديب والمثقف). قليلون ضمن هذه النخب المغاربية من مارسوا الكفاح المسلح والنضال السياسي، وفوق ذلك، "نظّروا" لهذه الأعمال. ولذلك، سيحتل الحمامي مكانه ضمن أقرب المقربين في محيط عبد الكريم، وسيكون من مهامه وأعماله:

- توضيح توجه اللجنة ورئيسها عبد الكريم الخطابي (وقّع حوالي عشرين مقالًا منشورًا في جرائد مغربية وجزائرية)؛

- مساعدة ومواكبة كل الأحزاب السياسية المغاربية؛

- فتح نقاش، عبر مقالاته، مع كل الشيوعيين المغاربة بالخصوص حول القضية الوطنية والمسألة الاستعمارية؛

- كان متخصصًا كبيرًا وبارعًا في وضع الكرايس الدعائية، بالنظر لخبرته السابقة في الأمية الشيوعية وفي حرب الريف. وسيقع عليه الطلب في لحظة أولى من قبل مكتب المغرب العربي لتحرير كراس عن تاريخ الجزائر وأوضاعها، على إثر نشر عبد المجيد بنجلون "هذه مراكش"، وحبيب تامر "هذه تونس".

كتب علال الفاسي يقول: "كان الحمامي فكرة حية، وكان إلى جانب ذلك غزير العلم، وافر المادة، يتحدث مثلما يكتب، يضرب الحاضر بالماضي، ويقرن قضية العهد الحالي بقضية القرن الغابر، ولذلك فالمرء يحتاج لكي يفهم كتابته وحديثه إلى شيء من الاستحضار التاريخي لأن الحمامي حقيقة كان تاريخًا يتحرك. كان يحفظ أحيانًا حتى نصوص بعض الكتب أو المراجع التي يتوقف عليها في كتابته. وكان إذا أراد الكتابة عمد إلى أساليب الأطروحات الجامعية، يقرأ ما يشاء من الكتب، ثم ينسخ النصوص بيده أو يدفع إلى إخوانه بالمكتب ليرقنوها ثم يعود ينظر إليها. هكذا رأيتُه يفعل في الفصول التي كان يكتبها من مؤلفه الذي كلفه

المكتب بوضعه عن الجزائر، والذي لا أدري أين انتهى أمره، فقد تركته مشرفاً على إتمامه وبعث لي منه بعض الفصول لأطلع عليها وأنا بطنجة".

ليس في نيتنا أن نفصل أبعد من القياس في هذا "البورترية" في معطيات هذه الفترة (1947- 1949) الغنية جداً بالأحداث... فحسبنا أن نسجل بعضاً من أهمها:

ففي أية لحظة (من هذا الحدث)، وفي أي تاريخ سيغادر "الأباتريد" بغداد في اتجاه القاهرة، علماً بأنه كان قد جرد من جنسيته المصرية؟ أما الحدث فهو تكوين مكتب المغرب العربي. وأما الحدث الأكثر أهمية فهو وجود رفيق له في القاهرة هو عبد الكريم الخطابي. هذا أولاً.

وثانياً، كانت ندوة قد افتتحت في القاهرة في الفترة الواقعة بين 15 فبراير و22 منه، وصلتها برقيات عديدة من بغداد تحيي وتهنئ بعقد هذا المؤتمر الذي سيطلق عملية تشكيل مكتب المغرب العربي ذاك، وكان من ضمنها برقية علي الحمامي التي تلاها على المؤتمر الشاب عبد الكريم غلاب.

ثالثاً، كان التونسي رشيد إدريس قد تحدث عن زيارة الحمامي للمكتب يوم الخميس 3 يوليوز 1947، مع تأكيده أن هذا الأخير كان قد قدم من العراق أياماً قبل ذلك، أي نهاية شهر يونيو.

رابعاً، حال وصوله إلى القاهرة، سيحرص على "الاحتفال" بهذا الحدث الذي أخلف مضطراً رغم طول انتظاره له. وقد كتب يقول، أشهراً بعد ذلك: "منفيون قسرياً" كانوا قد اجتمعوا... وبعد نقاشات ناضجة ومطابقة لما يمليه الضمير تواجعت فيها أطروحات مختلفة، سيقر الجميع بناء على اتفاق مشترك عقد نوع من الميثاق في ما بينهم... كان جسراً، إذا جاز لي التعبير، قد مَدَّ بين ملوية ومدجدة واصلاً بين أراضي شكلها ووحدتها العرق والدين والثقافة واللغة والتاريخ والجغرافيا منذ آلاف السنين في مرتبة كيان وطني. هؤلاء الشمال- إفريقيون، ومنذ سقوط الموحدين، كانوا قد أخذوا مأخذ الجد المشكل الذي كان مطروحا عليهم بكل ما ينطوي عليه من خطورة ومن تحذير ومن أمل... مكتب المغرب العربي سيُسمع صوت إفريقيا المضطهدة..."

خامسا، بعد سبع وثلاثين سنة من الغياب، يعلن الحمامي من مصر نظريته الشهيرة عن "الأمة المغاربية". ومنذ إنشاء الجامعة العربية (22 مارس 1945)، ستكون القاهرة أرض استقبال لعدد مهم من اللاجئين السياسيين المغاربة.

إلى جانب المغاربة، كان التونسيون يشكلون المجموعة الأهم؛ فقد وصل بورقيبة (26 أبريل 1945) متبوعا بعدد آخر من اللاجئين التونسيين الأعضاء في حزب الدستور الجديد ابتداء من يونيو 1946 كان من بينهم الدكتور حبيب ثامر، الطيب سليم، هادي سعدي، حسين التريكي ورشيد إدريس. أما من جانب الدستور القديم، فنجد محي الدين قليبي.

من الجزائر لا نجد سوى عنصرين أو ثلاثة، وفي المقدمة الشاذلي مكي ممثل لـ "مصالي" 1945 [مصالي الحاج]. وكان يجب انتظار حتى بداية 1950 لنرى قادمين جددا منهم.

ونجد من المغرب علال الفاسي الذي التحق بالقاهرة في 25 ماي 1947، محمد بنعبود الذي لحقه (أو سبقه)، محمد الفاسي، عبد الخالق الطريس، محمد بلمليح، عبد المجيد بنجلون ومقيميين آخرين من الطلبة كعبد الكريم غلاب. كما نجد طبعاً الأمير عبد الكريم الخطابي (31 ماي 1947)، وعلى الحمامي ابتداء من نهاية يونيو من نفس العام.

ومع كل التحفظات الواجبة، ورفضنا السقوط في عقد مقارنات متعسفة، نستطيع أن نسجل في ما يخص نجمة الشمال الإفريقي، مقارنة مع مكتب المغرب العربي الذي كان يسعى وراء نفس الأهداف، أن الجزائريين كانوا ضعيفي التمثيل في القاهرة قياساً بزملائهم التونسيين والمغاربة الذين كانوا مهيمنين كماً وكيفياً. وبالإضافة إلى مسألة الأحجام هذه، كانت مطروحة أيضاً مسألة الأوزان؛ فقد كان ثمة عدد وافر من "ذوي الرتب العليا" من التونسيين والمغاربة.. "كولونيلات" و"جنيرالات"، بفرق عسكرية داخل بلدانهم أو بدونها، وذلك، إلى الحد الذي وضع عبد الكريم الخطابي أمام صعوبات جمة في إيجاد مواقع لعالل الفاسي وعلي الحمامي ضمن تشكيلة المكتب.

-

كان ذلك ما "منح" على صعيد آخر للشباب علي يعتة فرصة السجال، في جريدة "أمل"، لسان حال الحزب الشيوعي المغربي (عدد دجنبر 1948) حيث كتب يقول: "إن مستقبل بلادنا سيتقرر هنا على أرضنا، فعبد الكريم قرر أن يتوقف عند حدود القاهرة بدل أن يطالب، كما قمنا نحن بذلك، ونستمر في القيام به، بحرية أن يعود ويعيش ويناضل في موطنه الذي ولد فيه. وإنه من أجل هذه الغاية بالذات رأت النور بالقاهرة، الشهيرة "لجنة تحرير إفريقيا الشمالية"، بعيدا عن الشعوب المعنية، والمشكلة من أشخاص فضلوا أن يهاجروا ويغربوا بمحض إرادتهم. لجنة، لن تكون لها بالنتيجة أية فعالية".

بداهة، لم يكن الشيوعيون المغاربة ضمن موقعي أول بيان تصدره لجنة عبد الكريم، والذي كان قد ترك الباب مشرعا أمام انضمام أي حزب لم يمثل بعد. "لقد كاتبنا الأحزاب الأخرى طالبين منها موافقتها النهائية على تشكيل اللجنة، ومصادقتها على ميثاقها، وكذا تعيين المندوبين الذين يتعين عليهم تمثيلها رسميا في حظيرة اللجنة". ربما كان عبد الكريم يقصد الجزائريين وخصوصا حزب البيان لفرحات عباس وأيضا المصاليين وممثلهم "العنيف" الشاذلي مكي الذي قاوم في سبيل عدم التوقيع على ميثاقها.

علي الحمامي، المسألة العمالية والحركة النقابية المغربية

كتب الحمامي في العشرينات، عددا من التقارير والمقالات حول وضعية العمال المغاربة في فرنسا. وشرع ابتداء من 1948، وهو في القاهرة، يتابع أولا بأول تجربة تونس، البلد الوحيد الذي تميز باحتضانه حركة نقابية قوية جدا هي الاتحاد العام للعمال التونسيين وقائدها فرحات حشاد، والتي كانت نموذجا يحتذى بالنسبة للوطنيين المغاربة.

في هذا الإطار، وبطلب من علال الفاسي وحزب الاستقلال، سينجز الحمامي دراسة بمثابة خارطة طريق حول وضعية الطبقة العاملة وحول آفاق التطور المتاحة للحركة النقابية المغربية.

سيحلل في قسم أول السياسة العامة للكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية (سي جي تي): "...إن سياسة س.ج.ت إزاء العامل الأهلي تخضع لعاملين: قوانين الإنتاج في المستعمرات، وهي تخضع لنظام معين (شرحناه في طالعة هذا الفصل) [من جهة]، وأجور العمال [من جهة أخرى]، حيث يتم اتباع نهج تمييزي بين العامل الفرنسي وزميله المغربي، وهو مانرى نظيرا له حتى في روسيا، كما عاينت ذلك بنفسي. وعلاوة على ذلك، فالإدارة الفرنسية تؤيد وتشجع العامل الفرنسي في الشمال الإفريقي، وترى فيه قوة ثمينة لمساعدة الاستعمار، فتقدم له امتيازات لا تكون إلا على حساب العامل المغربي مما يشكل نوعا من الأرستوقراطية الاستعمارية ذات الصفة الميركانتيلية المبتذلة. وكان ماركس قد سمى ذلك بمضاعفة الربح الاستعماري (...). ونزيد على هذا أن مواثيق العمل التي يدين بها النقابي الأجنبي لا قيمة لها من جهة الواقع (...) مادام عمالها الفرنسيون قد اقتنعوا وقبلوا وضعية الامتيازات التي منحت لهم (...) وهذا كله يفرض على عمالنا أن يعتمدوا على أنفسهم، ويطالبوا بالحقوق التي لهم، ضمن نقابة متحررة من جميع التأثيرات الاستعمارية، المباشرة وغير المباشرة".

في القسم الثاني من التقرير، وبناء على الخلاصة التي توصل إليها سابقا، سيوصي الحمامي حزب الاستقلال بوضع "سياسة عمالية مقدودة"، في إطار الدائرة الوطنية... يعني سياسة نقابية مثل سياسته الاقتصادية والثقافية... وكتب قائلا: "نحن نعيش في عصر التكتل، لذلك يجب أن يُوجَّه الكل لغاية واحدة وإلا وقعنا في الفوضى، أي الفشل المحقق. إن حزبا لا يكتل كل مجهوداته المبذولة لفائدة مجموع الحياة الوطنية، سيصبح بذلك حزب طبقة. وهذا الأمر إن صحَّ في بلاد حرة، فهو لايجوز في بلاد مستعبدة. يجب أن يصرف مجهود الأفراد كلهم للتحرر. وحين نتكلم عن الوحدة الوطنية، يجب أن نفهم منها حشد جميع القوى في الاتجاه الوطني الديمقراطي بالنسبة للكل، وبالأخص، بالنسبة للجماهير الواسعة.

"أفاض الحمامي في شرح ملاحظاته عن الحياة النقابية المغربية، وختم تقريره بهذه الجملة المحتوية على برنامج كامل ودقيق: " لا نقابة في شمال إفريقيا دون تركيز وطني، ولا وطنية أيضا بدون نقابة موازية".

أحببت أن أقتضب هذه الجمل، يقول علال الفاسي، من تقرير الحمامي المهم، لأنها خير دليل على مدى مقدار ثقافته الواسعة وتفكيره المغربي العميق. وقد دلت التجارب الأخيرة على صدق كثير من ملاحظاته؛ فقد رأينا كيف رفض العمال الأجانب التضامن مع العملة المغاربة في إضرابهم الأخير بمعمل السكر بالدار البيضاء (كوزيمار).

في الأخير، يختم علال الفاسي بالقول: "هو احتفظ بعداوة حميمة لكل نظام رأسمالي، وكان يعتبر استغلال الإنسان للإنسان من أشد أنواع الجرائم التي يرتكبها ابن آدم، ويعتبر التضامن مع المستضعفين مهمة إنسانية جديرة بكل تقدير. وقد يكون لحياته في فرنسا وألمانيا وخصوصا في موسكو أثر لهذه العداوة، ولكن الذي لا شك فيه أن ما رآه من حالة المجتمع العراقي والحجازي وغيرها من بلاد الإسلام، زاد في تقوية هذه العقيدة في نفسه. كان الحمامي يعطف على البروليتارية، ولكنه هو نفسه كان يحيا حياتهم، إذ كان حقيقة زاهدا لا يتطلب أكثر من القوت".

حادثة كراتشي والنهاية التراجيدية لمناضل ثوري كبير من أجل الحرية والاستقلال

كتب الزعيم التونسي محي الدين القليبي بحرارة وحرقة يقول عن الحمامي: "أرثي هذ الشهيد وأبكيه من بين شهداء الحادث الجلل...ومن بينهم المواطن والصدیق، لأنني أعتقد أن لكل منهم وطنه، وفي وطنه جماعته وحزبه وعائلته، فلا يعدم من يشيد بذكره ويعدد للناس فضائله.

أما الأستاذ علي الحماوي، فوطنه فكرته وعقيدته وضحايا الطغيان الاستعماري المشردون في أنحاء الأرض، هم حزبه وجماعته وعائلته، هم الذين ألفهم وألفوه وعرفهم حق المعرفة وعرفوه، واطلعوا على ما في أعماق نفسه فقدروه... فأنا أبكي من لا أحد يبكيه وأرثي من ربما لا يجد من يرثيه وفاء لحق الصداقة والأخوة وتقديرا لمزايا وخصال هذا الرجل العظيم الذي فقدته المغرب الإسلامي في هذا الظرف الحرج الدقيق... لم يكسب ثروة في حياته إلا مرة اقتصد فيها أربعين جنيها وطبع بها كتاب "إدريس"، وله مؤلفات أخرى عجز عن طبعها... كان يكره الشهرة ويأبى أن يذكر اسمه تحت مقالة أو تنشر صورته لدى تصريح أو ينعت بمجاهد أو زعيم...".

حاولنا، عبر شهادات مصالي الحاج وشكيب أرسلان، والشيخ القليبي، وخصوصا علال الفاسي، وأخيرا شهادة الوطني الجزائري فرحات عباس (أنظر أدناه)، أن نركب، عبر "بورتريةاتهم"، "بورتريةا" آخر، أحدث، أرجو أن يكون على قدر من الاكتمال في التغطية المتقاطعة لمختلف أوجه هذا الرجل... ثمة بكل تأكيد مناطق ظل ماتزال قائمة. ولكن، ليسمح لنا، بعد كل هذا، ونحن نشرف على الختم، أن نتساءل مرة أخرى: من هو الحماوي، ومن كان بين 1947 و1949؟ ما كانت قناعاته الإيديولوجية ورؤاه السياسية وبرامجه الحزبية؟

- **على المستوى الشخصي:** كان في التاسعة والأربعين من العمر، أعزبا متصلبا. كانت له أخت بالأسكندرية. ولا نعرف على وجه التحديد متى توفي أبواه. ليس له شغل بالمعنى المهني، فهو كان قد غادر منصبه في إدارة التعليم ببغداد، وجمع أمتعته متوجها إلى القاهرة، حيث سيعيد الارتباط إلى حد ما بالشغل بفضل صداقاته المصرية القديمة ك مترجم لغات في المجال القانوني بمكتب أحد المحامين، قبل أن يتدخل عبد الكريم الخطابي لإدماجه في الميزانية كمتفرغ بصفة سكرتير خاص للأمر، وذلك في إطار الميزانية العامة للجنة التحرير.

- **على المستوى السياسي والإيديولوجي:** في بغداد، كان هذا المنفي / الأباتريد قبل كل شيء ثوريا، "منفردا" و"مستقلا".

هو أولا مناهض للفاشية والنازية، بخلاف عدد من القوميين العرب في الشرق الأوسط... وهو مناهض للفرنكاوية، بخلاف عدد من الوطنيين المغاربة في منطقة الشمال. "ثلاثون ألفاً من المغاربة سقطوا ضحايا في اسبانيا بين 1936 و1939. ونحن اليوم نتساءل عما وعمّن ألزمتنا بكل هذا الهولوكوست (...). وبكل هذه التضحيات لفائدة قضية ليست قضيتنا"، سيقول الحمامي بمرارة عام 1947. وهو كان أيضا شيوعيا مناهضا للستالينية، وفاء منه، ضمن أمور أخرى، لأصدقائه الأقربين: زينويف الذي أعدم في 25 غشت 1936، وموزينبيرغ الذي "انتحر" في 22 أكتوبر 1940، ورفيق دربه، الفرنسي بيير سيمار، الذي اغتاله النازيون في مارس 1942...

هذه الفواجع كلها، ستزهزها وهوما يزال حينها في بغداد. لن يتبقى له، لحسن حظه طبعاً، سوى رفيقه هوشي منه. سيعيد ربط الاتصال معه، عندما كان مشرفاً، كسكرتير، على المراسلات التي ترده من كل العالم بما في ذلك مراسلات هوشي منه نفسه الموجهة لعبد الكريم الخطابي... وفي هذا الإطار العام، سيشجع الحوار مع الشيوعيين المغاربة حول المسألة النقابية، وسيساجل الشيوعيين الفرنسيين حول المسألة الجزائرية ("شعب في طور تكون"، "الاتحاد الفرنسي"... إلخ...)، وسيطلق حكمه عليهم كـ "ديمقراطيين مزيفين على ضفاف نهر السين".

- في ذات الفترة (1947-1949)، سيصبح الحمامي، وهو في القاهرة أكثر حركية، وسيسترجع كل الجهوزية العملائية لعمله السياسي لسنوات 1920 و1930. كان قبل كل شيء، "نصيراً لعبد الكريم ومنتمياً" للعبد الكريمة"، وحريصاً، كما عبد الكريم على أن يتعالى على نزاعات الأحزاب المغاربية. هذا عباس فرحات، الوطني الجزائري يكتب قائلاً: "عندما استقرت وفود شمال إفريقيا في القاهرة، اتصلت بعلي الحمامي تطلب مساعدته الذي كان قد أصبح تقريباً مستشاراً، ليس فقط بالنظر لثقافته الواسعة، بل أيضاً لخبرته ومراسته الكبيرين. كان فوق الأحزاب... كان فاضلاً ونزيهاً، وكان شديد الكره للازدواجية".

كان علي الحمامي يعتبر أن حزبه هو ذاته حزب عبد الكريم. لكن ذلك لم يمنعه من الدخول في تجربتين تنظيميتين مغايرتين عندما أتم تشكيلات العضوية في حزبين اثنين هما على التوالي حزب الاستقلال وحزب فرحات عباس (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) في ذات الآن: أي في 1948 بالنسبة للأول وفي

منتصف 1949 بالنسبة للثاني. أما هدفه من كل ذلك، فكان في ظني هو خلق تيارات فكر وعمل داخل الحزبين؛ بالنسبة لحزب الاستقلال، كان الهدف فتح نقاش حول المسألة النقابية، حتى يقوم هذا الحزب كحزب جماهيري، ومن جهة أخرى دفعه لخلق مركزية نقابية وطنية.

وبالنسبة للاتحاد الديمقراطي، كان الهدف خلق تيار واسع ضد "الإدماج"، ومقاومة "الاتحاد الفرنسي" الذي دافع عنه الشيوعيون الفرنسيون، وإعادة موضوعة الجزائر في إطار المشروع العام لاستقلال المغرب الكبير، والتنسيق مع "المصاليين" و"جمعية علماء المسلمين الجزائريين".

ولد حمامو، الرزيني (خلال فترة حرب الريف)، علي الريفي، علي حمامو، الرفيق علي، الرفيق ع، أو علي الحمامي (مناضل الأومية)، المراكشي، أو علي المراكشي (في بغداد والشرق الأوسط)، الواسطي أو الدزايري (خلال الهجرة بفرنسا) ... تلك كلها أسماء حملها الحمامي أو ألصقت به. أما هو فكان يفضل اسم علي الحمامي المغربي. يقول الشيخ التونسي محيي الدين القليبي: "إنه كان يؤمن بوحدة المغرب من حدود مصر الغربية إلى ضفة المحيط". ويقول علال الفاسي: "كان الحمامي يؤمن بهذه المغربية (المغربية) أكثر من كل إيمان آخر وكان يقول إنه ليس هناك فرق بين أنحاء المغرب كله..".

ذات هذا الشعور يشاطره عبد الكريم الخطابي. ففي وقت تدويل قضية المغرب (الكبير)، سيتلقى دعوة ليرأس المؤتمر الإسلامي الذي كان يفترض أن ينعقد في كراتشي بالباكستان. وكان أن طلب من الحمامي أن يمثل بهذه الصفة كرئيس للوفد مع محمد بنعبود وحبيب تامر. كان موضوع مساهمة حمامي هو نزاع ملكية أراضي الأحباس، من طرف السلطات الاستعمارية في المغرب (الكبير) عامة والجزائر (خاصة)، وهو الموضوع المناسب لتعبئة المسلمين ضد المستعمر. وأمام عجز ممثل الجزائر في لجنة المغرب، سيمثل الحمامي الجزائر أيضا.

في الدواخل العميقة لهذا الأممي، الكوسموبوليتي، الأباتريد، العابر للانتماءات "الوطنية"، والقابل لأن يحمل أية جنسية، ويستوطن أي مصر من الأمصار، سيتحرك مع ذلك شيء ما، أشبه بنداء يأتيه من بعيد، فيكتب:

"ما من سبيل أمثل للمرء ليتعلم معرفة بلاده سوى عندما يكون مغتربا بعيدا عنها في الخارج؛ فهي التربة الأصلية، حيث يرقد الأسلاف، وحيث اللغة الرشيقة والمتلثمة التي ننطق بها أولى كلماتنا، وحيث نفتح العين لتقبض على أول لون، وحيث يبدأ دماغنا شيئا فشيئا، وقد غدا نضيجا، في فهم نسيج المسرات والآلام التي شكلت تاريخ العائلة التي ننتمي إليها بكل ألياف جسدنا وروحنا"(إدريس، ص 73).

ولكن هذه البلاد، لن يكتب له أن يرى لون سمائها أو يشم رائحة تربتها مرة أخرى؛ ففي طريق عودته إلى القاهرة، ستتحطم الطائرة التي كانت تقله هو، ومحمد بنعبود والحبيب تامر، "الشهداء الثلاثة"، ممثلي المغرب العربي، يوم 12 دجنبر 1949 في منطقة كراتشي.



غال الحمام رجالنا الأبرار	فإذا بعهد ناصع يتواری
قد دمر الموت المهاجم فيهم	أملا حليلا ليته ما انهارا
أمل تعلقه عليهم أمة	ضجت...وملت ذلها والعارا
ماذا ألا يكفي العدا وجيوشهم	وجموعهم...أنقاوم الأقدارا
يا للجهاد أعندما كثر العبيد	اليوم بتنا نفقد الأحرارا
إننا فقدنا في الطليعة قادة	كانوا مثالا يحتدى ومنارا
عاشوا وماتوا في سبيل بلادهم	فبلادهم تبكيهم أكبار
وإذا البلاد استهونت بحماتها	فمصيورها أن تضمحل بوارا

عبد المجيد بنجلون

13 يناير 1950

شكيب أرسلان

المحمدية 21 نونبر 2018

-



-



مجلة "الريـع"

الهيئة العلمية للمجلة

عبد الله حمودي

عيسى قدرى (الجزائر)

دحو جربال (الجزائر)

محمد شوقي الزين (الجزائر)

عبد المجيد الشرفي (تونس)

رجاء بنسلامة (تونس)

فواز طرابلسي (لبنان)

حسن عبود (لبنان)

فهمي جدعان (الأردن/ فلسطين)

إدريس بنسعيد

إبراهيم ياسين

محمد الساسي

فاطنة سرحان

عبد الغني أبو العزم

علي كريمي

المدير المسؤول

أحمد السليمانى

رئيس التحرير

عبد اللطيف اليوسفي

سكرتير التحرير

عبد الرحمن زكري

هيئة التحرير

أحمد بوزفور

نجاة النرسي

محمد العوني

جميلة أيوكو

عبد الرحيم تفتوت

محمد حفيظ

شكيب أرسلان

إدارة مالية

نجيب صابر

التوزيع والمحاسبة

أحمد حبشي



■ شتنبير 2018

